الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دراسة تحليلية للعلاقة بين الأجور والأسعار في الجزائر للفترة (2000-2022)

إعداد الطلبة		الأستاذ المشرف
1	يوسف كحالة	وهيبة سراج
2	عمار عبديش	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
ياسمينة إبراهيم سالم	رئيسا
وهيبة سراج	مشرفا ومقررا
فايزة بولعجين	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله على نعمه التي لاتحصى ولا تعد و الشكر

على منه وكرمه وتوفيقه بأنه يسر لنا

سبل هذا البحث فله الحمد في الأولى والأخرى وله الحمد

حتى يرضى وله الحمد بعد الرضا

وإذا كان الشكر بالنعم واجبا، فشكر الناس

من شكر الله، وكم يشرفنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير

لأستاذتنا الفاضلة والمحترمة: الدكتورة / سراج وهيبة

ولها عظيم الامتنان لقبولها الإشراف علينا،

فجزاها الله عنا خير الجزاء كما لا ننسى أن نتقدم بأسمى معاني الشكر و التقدير لكل من تعلمنا على يده، وكل من قدم لناي يد المساعدة من قريب أو بعيد

ولو بكلمة طيبة

إهداء

إلى بلدنا الحبيب الجزائر،

إلى حلمنا وحرقة قلبنا فلسطين،

إلى التي رافقتنا دعواتها،

إلى التي من ساندتنا دوماً لاتحزني

إننا معك "إلى أمهاتنا الغاليات حفظهما الله وأطال في أعمارهما

ألا وهي أمي....ثم أمي... ثم أمي.

إلى أبائنا الدين يبقون سندا لنا دائما

إلى من شاركوني حلو الحياة ومرها أزواجنا و إخواننا وأخواتنا

،إلى أبنائنا الدين هم الثمرات التي جنيناها في هده الحياة

إلى جميع الأهل والأقارب ... أساتذتي وأستاذاتي.

إلى أصدقائنا وزملائنا

إهداء

الحمد الله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى

وأهله ومن وفى أما بعد

الحمد الله الذي وفقنا لهذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

بمذكرة هذه ثمرة الجهد والنجاح

بفضله تعالى

مهداة إلى ملجئي وسندي وفرحي

إلى والدينا الكريمين حفظهما الله وأدامهما الله لي

إلى كل العائلة الكريمة

التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات

إلى رفقاء المشوار الدين قاسمونا لحظاتهم معنا رعاهم الله ووفقهم

في حياتهم

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم 1-01	العوامل الأساسية لتقييم الوظائف	**21**
الجدول رقم 1 - 02	الضريبة التصاعدية على الدخل الإجمالي IRG	**22**
الجدول رقم 2 - 01	أهم الدول المصدرة الرئيسية للقمح في العالم خلال الموسم 2020 /2021	**35**
الجدول رقم 2 - 02	أهم الدول المصدرة للقمح بالعالم مقيمة بالدولار لسنة 2022 .	**36**
الجدول رقم 3 - 01	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون خلال الفترة (2000 - 2023).	**41**
الجدول رقم 3 - 02	سعر صرف قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون بالنسبة للدولار .	**42**
الجدول رقم 3 - 03	تطور الكتلة الأجرية في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2022	**45**
الجدول رقم 3 - 04	يبن المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك (IPC) ومعدل التضخم في القترة 2000-2022	**50**

ثانيا: قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم 3-01	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	**41**
الشكل رقم 3-02	سعر صرف قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون بالنسبة للدولار	**43**
الشكل رقم 3-03	تطور الكتلة الأجرية في الجزائر 2000-2020	**46**
الشكل رقم 3 -04	المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك (IPC)	**51**
الشكل رقم 3 -05	معدل التضخم في الفترة 2000-2022	**52**
الشكل رقم 3 -06	مقارنة معدل تغير الكتلة الأجرية مع معدل التضخم	**57**

المحتوى	الصفحة
الشكر والعرفان	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات	X
فهرس الجداول والأشكال	IX
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول :الإطار النظري للأجور	1
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل عام حول الأجور	3
المطلب الاول: ماهية الأجور	3
المطلب الثاني: دور وأهمية الأجور	6
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الأجور	7
المبحث الثاني: النظريات الخاصة بالأجور	11
المطلب الأول: النظريات الاقتصادية التقليدية للأجور	11
المطلب الثاني : النظريات الاقتصادية الحديثة للأجور	13
المطلب الثالث : الأجور في الفكر الماركسي	15
المبحث الثالث: طرق تحديد الأجر والاقتطاعات الخاضع له.	17
المطلب الأول: الطرق التقليدية في تحديد الأجر	17

المطلب الثاني: الطرق الحديثة لتحديد الأجر	18
المطلب الثالث: طرق تحديد الأجر وفق القانون الجزائري والاقتطاعات الاجرية	20
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني : مفاهيم أساسية حول الأسعار	27
تمهيد	28
المبحث الأول: ماهية الأسعار .	29
المطلب الأول: تعريف الأسعار.	29
المطلب الثاني :أنواع الأسعار	30
المطب الثالث : أسس تحديد السعر .	31
المبحث الثاني : آليات وتدابير تحديد الأسعار في الجزائر	34
المطلب الأول: الآليات القانونية	34
المطلب الثاني : التدابير المؤقتة التي تتخذها الدولة للحد من الارتفاع المفاجئ للأسعار	36
المطلب الثالث :دور مجلس المنافسة في تحديد الأسعار .	37
المبحث الثالث : ظاهرة ارتفاع الأسعار	38
المطلب الأول : مفهوم التضخم	39
المطلب الثاني :عوامل ارتفاع أسعار الغذاء عالميا .	40
المطلب الثالث : انعكاسات ظاهرة ارتفاع الأسعار عالميا على الأسعار في الجزائر	43
خلاصة الفصل	45
الفصل الثالث : دراسة تحليلية للعلاقة بين الأجور والسعار في الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2022)	46

تمهيد	47
المبحث الأول : تطور كتلة الأجور في الجزائر للفترة (2000-2022)	48
المطلب الأول: تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون .	48
المطلب الثاني: تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون تبعا لسعر الصرف بالدولار .	50
المطلب الثالث : تطور الكتلة الأجرية للفترة بين 2000 و2022 .	52
المبحث الثاني: قياس وتطور المستوى العام للاسعار في الجزائر للفترة 2000 /2022	55
المطلب الأول : قياس مؤشر أسعار الاستهلاك ومعدل التضخم في الجزائر .	55
المطلب الثاني : أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر .	62
المطلب الثالث : الإجراءات والتدابير المنتهجة للحد من التضخم .	63
المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الأجور والأسعار في الجزائر للفترة 2000-2022	64
المطلب الأول: دراسة مقارنة بين معدل تغير في الكتلة الأجرية ومعدل ارتفاع أسعار الاستهلاك	64
المطلب الثاني: أهم مصادر ارتفاع الأسعار .	66
المطلب الثالث: الآثار السلبية لارتفاع المعدل العام الأسعار	66
خلاصة الفصل	69
الخاتمة	70
قائمة المراجع	71
الملخص	73

فهرس الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم 1-01	العوامل الأساسية لتقييم الوظائف	**21**
الجدول رقم 1 - 02	الضريبة التصاعدية على الدخل الإجمالي IRG	**22**
الجدول رقم 2 - 01	أهم الدول المصدرة الرئيسية للقمح في العالم خلال الموسم 2020 /2021	**35**
الجدول رقم 2 - 02	أهم الدول المصدرة للقمح بالعالم مقيمة بالدولار لسنة 2022 .	**36**
الجدول رقم 3 - 01	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون خلال الفترة (2000 - 2023).	**41**
الجدول رقم 3 - 02	سعر صرف قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون بالنسبة للدولار .	**42**
الجدول رقم 3 - 03	تطور الكتلة الأجرية في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2022	**45**
الجدول رقم 3 - 04	يبن المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك (IPC) ومعدل التضخم في القترة 2000-2022	**50**

ثانيا: قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم 3-01	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	**41**
الشكل رقم 3-02	سعر صرف قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون بالنسبة للدولار	**43**
الشكل رقم 3-03	تطور الكتلة الأجرية في الجزائر 2000-2020	**46**
الشكل رقم 3 -04	المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك (IPC)	**51**
الشكل رقم 3 -05	معدل التضخم في الفترة 2000-2022	**52**
الشكل رقم 3 -06	مقارنة معدل تغير الكتلة الأجرية مع معدل التضخم	**57**

تمهيد :

تلعب الأجور دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية كما تعتبر عنصرا هاما في دفع عجلة التنمية الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول ، لأن للأجر النقدي أهمية كبيرة بالنسبة للفرد حيث يعتبر حق من حقوقه الأساسية وهده نتيجة لما يقدمه من جهد واقتطاع من وقته ، ومصدرا هاما لمعيشة وتلبية احتياجاته من سلع وخدمات مختلفة ، أما بالنسبة لحكومات الدول فالأجور تعتبر أداة لتحفيز الطبقة العاملة من أجل تلبية حاجياتها وبدل المزيد من الجهد للدفع بالعجلة الاقتصادية .

لذلك تخصص لها ميزانيات ضخمة تنفق لهده الطبقة ، ونتيجة لعدم استقرار بعض المتغيرات الاقتصادية وتغيرها المستمر نتيجة لعدة ظروف داخلية وخارجية ، يمكن أن تتأثر القوة الشرائية وتتآكل الأجور الحقيقية بمعنى انخفاض كميات السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالأجر النقدي (الاسمي) ، مما يؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي للفرد وتؤثر على رفاهيته ، من بين هده المتغيرات ارتفاع الأسعار التي تعتبر المقابل المادي للسلعة أو الخدمة التي يجب على المستهلك دفع قيمتها من أجرته التي يتقاضاها لتلبية حاجياته اليومية ومجابهة ظروف الحياة المادية.

والجزائر كغيرها من الدول التي ارتبط اقتصادها بظاهرة التضخم المتمثلة في صورة ارتفاع الأسعار، التي صاحبت الأسواق الوطنية رغم اختلاف الأنظمة الاقتصادية المتبعة ،مما سبب انعكاسات على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ،خاصة بعد وصول التضخم إلى مستوى معدل مرتفع، باعتبار أن اقتصادها خدماتي يعتمد على الريع البترولي ، عرفت عدة تقلبات في الأسعار مند مطلع القرن الواحد والعشرون نتيجة لتغيرات الأسعار على المستوى العالمي

ولاحتواء هده التغيرات و المحافظة على القدرة المعيشية للفرد، انتهجت عدة سياسات منها : رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون على عدة مراحل ، خلال دراستنا هده نسعى معرفة معرفة العلاقة بين الزيادة في الأجور و المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة من سنة (2000إلى سنة 2022).

أولا : إشكالية الدراسة

من خلال السابق فإنه يمكن طرح الإشكالية التالية :

ـ ما هي علاقة الزيادة في الأجور على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة(2000 ـ 2022)؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يتطلب الأمر الإجابة عن **التساؤلات الفرعية** الآتية :

- هل توجد علاقة بين تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون و المستوى العام للأسعار في الجزائر ؟
- ما تأثير الرفع من الكتلة الأجرية على ارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر ؟
- هل الزيادة في الأجور الاسمية تخفض المستوى العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة واختبار مجموعة من الفرضيات ، التي تعد كإجابة مبدئية ومسبقة على مختلف التساؤلات الفرعية المطروحة ، وبالتالي سنحاول من خلال هده الدراسة أن نثبت صحة هذه الفرضيات من عدمه ،وعليه يمكن صياغة هده الفرضيات كالتالي :

الفرضية العامة :

توجد علاقة بين الزيادة في الأجور و المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال (2000 ـ 2022)

الفرضيات الفرعية :

يمكن تجزئة الفرضية العامة إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية كالتالي :

الفرضية الفرعية الأولى :

ـ توجد علاقة بين تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون و المستوى العام للأسعار في الجزائر.

الفرضية الفرعية الثانية :

ـ تؤثر سياسة الرفع من الكتلة الأجرية على ارتفاع المستوى العام الأسعار في الجزائر.

الفرضية الفرعية الثالثة :

ـ الزيادة في الأجور الاسمية تخفض المستوى العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر .

ثالثا : أهمية الدراسة

يعتبر الإنفاق الحكومي من أدوات السياسة المالية المهمة التي تستعمل من أجل المحافظة على التوازنات الاقتصادية و الاجتماعية ، ومن بين السياسات التي المعتمدة الزيادة في أجور الموظفين ودلك من أجل تحسين القدرة المعيشية وتحفيزهم على بدل المزيد من الجهد .

لكن يقابل هده الزيادة عدة متغيرات تتحكم فيها ظروف داخلية وخارجية منها الأسعار التي تعبر عن قيمة الشئ المادي والخدمي و تعكس القيمة الحقيقية له .

إن أهمية هده الدراسة تأخدنا إلى مدى التأثير الناتج عن الزيادات في الأجور على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة المدروسة ودلك عن طريق تفسير البيانات والإحصائيات وتحليلها ومحاولة الوصول إلى نتائج ، حتى تعطي نظرة مستقبلية بخصوص العلاقة بين المتغيرين ، لذا يستمد الموضوع أهميته من كونه يعالج موضوعا هاما وحساسا يمس بالقدرة المعيشية للأفراد التي تعكس حالة الاقتصاد الجزائري .

رابعا : أهداف الدراسة

ـ استهدفت الدراسة البحث في العلاقة بين متغيرين وهما الأجور والأسعار في الجزائر خلال الفترة من (سنة 2000إلى 2022) كونهما يتعلقان بالمستوى المعيشي للأفراد .

ـ معرفة مدى تأثير الزيادة في الأجور على الحفاظ على الأسعار من خلال تحليل الأشكال والمنحنيات البيانية المستمدة من الإحصائيات الرسمية.

. تقييم نجاح أو فشل السياسة الحكومية الخاصة بالرفع من الكتلة الأجرية من خلال انعكاسها على المستوى العام للأسعار ومستوى معيشة الأفراد .

خامسا : منهج و أدوات الدراسة :

حرصنا خلال هده الدراسة على تحديد واختيار نوع **المنهج** الذي يتوافق وإشكالية الدراسة وخصوصية الفرضيات المطروحة ، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه يتماشى مع طبيعة الموضوع ، لأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة زمنية معلومة ، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية ، وبما ينسجم مع المعطيات العلمية للظاهرة أو المتغير .

ومن **الأدوات** التي سيتم من خلالها جمع البيانات الخاصة بهده الدراسة نذكر مايلي:

ـ التقارير : إن الجانب التطبيقي هده الدراسة تطلب منا الاستعانة بمجموعة من التقارير تتضمن معطيات متعلقة بالدراسة وهدا حتى ندعم تحليلنا لما سيتم التوصل إليه من نتائج .

ـ الوثائق : تتضمن إحصائيات من مصالح مختصة و دقيقة تستعمل للتحليل الدقيق في فترات زمنية معينة

سادسا : الدراسات السابقة

فيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع ، فبعد البحث تبين أنه لا توجد دراسات مطابقة ومشابهة له بشكل كبير ، أو تناوله بشكل تفصيلي أو لنفس الفترة المدروسة ، لكن سوف نقدم فيما يلي بعض الدراسات التي شملت بعض الجوانب من هدا الموضوع على التالي :

1 ـ الدراسات العربية :

1ـ1 أسماء مخاليف ، محددات التضخم في الجزائر مع مقاربة بدوال الاستهلاك ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، قسم العلوم الاقتصادية ، سنة 2016 ـ2017 .

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تأثير المتغيرات الكلية والمتمثلة في كل من الواردات ، سعر الصرف ، الإنفاق العام ، الأجور ،البطالة ، معدل الفائدة على التضخم ، بالإضافة إلى تأثير المجموعات السلعية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك كمتغيرات جزئية ،ودلك خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2014 باستعمال نموذج VAR.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المحددة للتضخم في الجزائر على المستوى الكلي هي الأجور ، الإنفاق العام وسعر الصرف ، بالإضافة إلى تأثير المواد الغذائية والملابس والأحذية وكذلك الأثاث واللوازم على المستوى الجزئي .

2ـ1 دراسة حورية جاودي ، رسالة ماجستير بعنوان تسيير الأجور في الجزائر ، دراسة حالة الديوان الوطني للسقي وصرف المياه (ONID) ،2008 ،جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .

هدفت الدراسة للقيام بعملية تسيير الأجور في المؤسسة الوطنية للسقي والصرف الصحي للمياه ، علما أن الأجر له دور كبير دفع العمال إلى تحقيق أهداف المؤسسة مهما كان قطاع النشاط ، وتم طرح إشكالية الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التسيير الفعال للأجور ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

ـ نظام الأجور في المؤسسة تحدده الاتفاقيات الجماعية المبرمة بين المؤسسة والنقابة بالتدخل من الدولة وهدا من خلال سلم الأجور .

ــ تعتبر الأجور بالنسبة للعمال وسيلة أساسية لتلبية حاجاتهم ورغباتهم وهدا ما يؤدي بالرغبة في العمل بالنسبة للعمال .

1ــ 3 دراسة سليماني فريدة ، الأجر الأدنى والتشغيل "الأثر الديناميكي " ، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كلي مطبق ، جامعة الجزائر 3 ، السنة الجامعية 2018ـ2019 .

هدفت هده الدراسة إلى الكشف عن الأثر الديناميكي لكل من القيمة الاسمية والحقيقية للأجر الأدنى على إجمالي التشغيل ،عمالة المرأة ، معدل تشغيل الشباب ومشاركتهم في القوة العاملة ،باستخدام بيانات سنوية للفترة 1990 ـ2017 ،والاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ، تشير النتائج إلى أن ارتفاع القيمة الاسمية للأجر الأدنى يؤثر إيجابا على إجمالي التشغيل ،عمالة المرأة ومشاركة الشباب في القوة العاملة ، بينما يؤثر سلبا على معدل تشغيل الشباب نظرا لضعف إنتاجيتهم ، ما يدل على وجود أثر الإحلال بين المجموعات المختلفة من العمال ، حيث يتم استبدال العمالة الغير ماهرة بالعمالة الأكثر خبرة ، في حين يؤثر ارتفاع قيمته الحقيقية بشكل موجب على مختلف الفئات العمالية المذكورة .

2 ـ الدراسات الأجنبية :

2 .1 دراسة (2011,ANNEE, JOSHESKI) ، تحت عنوان

(CAUSAL RELATION SHIP BETWEEN WAGSAND PRICES IN UK)

هدفت هده الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين الأجور والأسعار في المملكة المتحدة ، ومن أهم نتائج الدراسة بين الأجور والأسعار :

. تبين من نموذج تصحيح الخطأ أنه إدا أزداد لوغاريتم الأجور بنسبة 1% فإن لوغاريتم الأسعار من المتوقع أن يزداد بنسبة 5,24 % بعبارة أخرى أن زيادة الأجور بنسبة 1%يؤدي إلى زيادة بالأسعار بنسبة 5,24 %

ـ وبين إخبارية سببية غرا نجر أن الأجور الحقيقية فقط تؤثر على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك وأن العلاقة هي باتجاه واحد أي أن الأسعار لا تؤثر في الأجور حسب النموذج المستخدم .

2ـ 2 دراسة FUMITAKA FURUAKA AND QAISER MUNIR ، تحت عنوان ، UNEMPLOYMENT AND INFLATION IN MALAYSIA :EVIDENCE FROM ERROR CORRECTION MODEL ,MALAYSIAN JOURNAL OF BUSINESS AND ECONOMICS ,MUNIR ,2014,PP35-45,

حيث هدفت الدراسة إلى التحليل القياسي للعلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الدول النامية بصفة عامة وماليزيا بصفة خاصة ، وهدا بالاعتماد على متغيرين يعتمد كل واحد منهما على مؤشرات ومقاييس تبنى على إحصائيات خاصة بالدول النامية وكدا ماليزيا من أجل الوصول إلى نسب تثبت العلاقة الموجودة

بين المتغيرين وفقا لمنحنى فليبس ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازن بين معدل البطالة ومعدل التضخم في ماليزيا ،وبالتالي فإن نتائج هده الدراسة دعمت صحة فرضية منحنى فيليبس PHILLIPS CURVE.

سابعا : موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة .

يتحدد موقع دراستنا الحالية والتي تتعلق بالدراسة التحليلية للعلاقة بين الأجور والأسعار في الجزائر من 2000 إلى 2022 ، من خلال إعطاء صورة واضحة عن متغيرين (الأجور والأسعار)لهما ارتباط بالحياة الاجتماعية و الاقتصادية للفرد ويؤثران على المستوى المعيشي له ، بالاستعانة ببيانات وإحصائيات من طرف جهات رسمية خلال فترة مرت بعدة تغيرات ولها تأثير على الواقع المعاش حاليا ، وبالتالي كان من الضروري أن نحدد تقاطع دراستنا مع الدراسات السابقة والذي ساهم بشكل كبير في توضيح رؤيتنا حول تحديد إطار سليم لصياغة إشكاليتنا وطرح فرضياتنا بدقة ووضوح .

بالرغم من أن دراستنا لم تتطابق بشكل كلي مع الدراسات السابقة سالفة الذكر إلا أنها ارتبطت ببعض متغيراتها كظاهرة التضخم ، نظام تسيير الأجور في الجزائر ، تحليل العلاقة السببية بين الأجور والأسعار ، لدلك تنفرد دراستنا عن بقية الدراسات السابقة من حيث ما يلي :

ـ تعتبر هده الدراسة أشمل من حيث المتغيرات التي تم معالجتها كونها لم تعبر فقط عن العلاقة بين الأجور والأسعار وإنما أ ظهرت مدى تأثير الزيادة في الأجور على المستوى العام للأسعار .

ـ هده الدراسة شملت فئة معينة في المجتمع وهي الأجراء من حيث مدى مواجهة أجره للأسعار من أجل تلبية متطلبات الحياة المعيشية المادية .

ـ هده الدراسة حاولت تبيان تأثير الزيادة في الأجور على المستوى المستوى العام للأسعار من خلال الزيادة في الأجر الوطني الأدنى المضمون والكتلة الأجرية في الجزائر خلال فترة معينة .

ـ طبيعة المتغير التابع الذي تم اختياره لإجراء الدراسة كان من المتغيرات التي يصعب التحكم فيها كونها تعتمد على نظرية العرض والطلب.

ـ طبيعة البلد الذي تم اختياره لإجراء الدراسة التحليلية ،الجزائر باعتبارها تعاني من ظاهرة ارتفاع الأسعار.

ثامنا ـ صعوبات الدراسة :

تركزت صعوبات الدراسة في أن الإحصائيات المتحصل عليها غير دقيقة ومتغيرة ففي بعض التقارير تجد إحصائيات وبعد تحيينها خلال السنوات الموالية تجد إحصائيات أخرى تخص نفس السنة وعدم وجود تقارير للإحصائيات الخاصة بسنة 2022 ، 2023 واعتمادهم على إحصائيات توقعية .

تاسعا : هيكل الدراسة :

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا جاء اختيارنا لموضوع البحث من أجل الإجابة عن الإشكالية العامة والإحاطة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع فقد ارتأينا إلى تقسيمه إلى ثلاث فصول خاصة بالدراسة والتحليل كما يلي :

الفصل الأول: سنتطرق خلاله إلى نظرة عامة حول الأجور حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم التطرق إلى مفهوم الأجور والمبحث الثاني سنتناول النظريات المفسرة له أما المبحث الثالث تطرقنا خلاله لمحددات الأجر والاقتطاعات الخاضع لها.

الفصل الثاني: سنتناول المفهوم العام للأسعار حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم إعطاء مفهوم الأسعار أما المبحث الثاني تم التطرق آليات وتدابير تحديد الأسعار في الجزائر، وفي المبحث الثالث ظاهرة ارتفاع الأسعار في العالم وانعكاساتها على الجزائر.

الفصل الثالث: سنقوم بدراسة تحليلية للعلاقة بين للأجور والأسعار خلال الفترة من سنة 2000إلى سنة 2022.حيث قسمنا هدا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتعلق بتطور كتلة الأجور في الجزائر ،أما المبحث الثاني فهو يدرس قياس وتطور معدل التضخم في الجزائر والمبحث الثالث العلاقة بين تطور كتلة الأجور والأسعار في الجزائر .

الخاتمة .تلخص الخاتمة مختلف النقاط التي تطرق إليها الموضوع ،أهم النتائج التي تم التوصل إليها ،والإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة مع تقديم مجموعة من الاقتراحات .

الفصل الأول

الإطار النظري للأجور

تمهيد:

يكتسي موضوع الأجر أهمية بالغة في تحديد العلاقة بين العامل والمؤسسة سواء في القطاع العام أو الخاص ويعتبر من أهم الحقوق الأساسية للعامل كما أنها من أهم التزامات صاحب العمل تجاه العامل ومن أجل نجاح أي مؤسسة أو قطاع ، لابد من التسيير الفعال للموارد البشرية لمواجهة تحديات العصر الجديد ، كحدة المنافسة من أجل رفع مستوى الإنتاج وتحسين الإنتاجية .

بما أن المورد البشري هو العنصر المفكر وهو الوسيلة للوصول إلى الغاية في العملية الإنتاجية والخدمية لابد من تقديم هده القطاعات والمؤسسات المقابل المناسب لمجهوده من أجل استمراره في بدل الجهد.

يعتبر موضوع الأجور التي يتقاضاها الأفراد من المواضيع الهامة التي لاقت وما تزال تلاقي اهتمام الكثير من الباحثين في مجال الادارة وخاصة ادارة الافراد، حيث تلعب الأجور دورا بارزا في حياة الافراد والمنظمات، وتساهم في تحسين أداء الافراد والرفع من انتاجيتهم .لذلك تعتبر إحدى الوسائل التي تستطيع المنظمة من خلالها أن تحفز الافراد لاسيما الوسيلة الأساسية لإشباع رغباتهم المتعددة وخاصة المادية منها . مما يتطلب وجود نظام سليم للأجور مبني على أسس علمية مدروسة انطلاقا من دراسة علمية لتقييم الوظائف.

لدلك يمكن القول أن الأجور هي المقابل المادي ، المعنوي ، المزايا والخدمات التي تقدم للعاملين نظير قيامهم بالأدوار المسندة إليهم ، وأداء الأدوار الموكلة لهم نظير مساهمتهم في تحقيق أهذاف صاحب العمل ، لدى من الأهمية بمكان أن يحصل الفرد العامل على الأجر الذي يكفل له العيش اللائق ويحفزه للاستمرار في العمل وبدل الجهود المطلوبة بالكفاءة الواجبة لتحقيق النتائج المرغوبة بالمواصفات المحددة.

وعليه خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الإطار النظري للأجور وذلك من خلال عرض مختلف المفاهيم الأساسية حول الأجور والتي تتمثل في الماهية والتي أدرجنا ضمنها مفاهيم للأجور ،المكونات الأساسية للأجر و كذلك دور وأهمية الأجر العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الأجر ، بعدها سنتناول النظريات الخاصة بالأجور وأخيرا طرق تحديد الأجر والاقتطاعات الخاضع لها ، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: مدخل عام حول الأجور.

المبحث الثاني : النظريات الخاصة بالأجور.

المبحث الثالث: طرق تحديد الأجر، الاقتطاعات الخاضع لها.

المبحث الأول: مدخل عام حول الأجور

يعتبر الأجر من أهم سبل الدفع في العمل ، إذا كان المورد البشري اليوم هو العامل الرئيسي في الإنتاج والخدمات ، فمن المهم التعامل مع هذا العنصر على أنه أغلى الموارد التي تحتاج إليها المؤسسة والتي يجب المحافظة عليه وتحفيزه من أجل الاستمرار والتقدم إلى الأمام لذلك وجب على المؤسسة تقديم الأجر الذي يكفل هذا المورد كالتحفيز عن طريق تحسين الأجور .

المطلب الأول: ماهية الأجور.

أولا : تعريف الأجر

يعرف الأجر على أنه حق من حقوق العاملين يتوجب على صاحب العمل أن يدفعه لهم مقابل ما يبدلونه من جهد فكري أو جسدي في أداء عملهم ، ويتحدد أجر العامل في السوق عن طريق العرض والطلب ، فالمشرع الجزائري في المادة 80من قانون علاقات العمل ينص على أنه "للعامل الحق في أجر مقابل العمل المؤدى ويتقاضى بموجبه مرتبا أو دخلا يتناسب ونتائج العمل".[1]

عرفت اتفاقية العمل الدولية الأجر على أنه صرف النظر عن طريقة حسابه ما يقدر نقدا من مرتو تحدد قيمته بالتراضي أو عن طريق القوانين واللوائح القومية ويستحق الدفع بموجب عقد خدمة مكتوب [2]

كما يعرف الأجر على أنه ما يستحقه العامل لدى صاحب العمل في مقابل تنفيذ ما يكلف به ، وفق للاتفاق الذي بينهما وفي إطار ما تفرضه التشريعات المنظمة للعلاقة بين العامل وصاحب العمل ، تدفع مستحقات العامل نقدا ، لا يمثل التكلفة المصاحبة لتشغيل العامل في منشأة والتي أصطلح عليها تكلفة الأجور ، وإلى جانب الجزء النقدي الذي يدفع للعامل ، تدفع المنشأة مبالغ أخرى للإنفاق على توفير مجموعة من الخدمات للعمال مثل الوجبات الغذائية المجانية أو المؤجرة بإيجار رمزي ...الخ .[3]

ومن هنا يمكن تعريف الأجر على أنه ذلك المبلغ النقدي الذي يدفع للأفراد لقاء الأعمال التي يقومون بها في المؤسسة بغض النظر عن أية امتيازات أخرى ، بحيث تمكنهم من تأمين احتياجاتهم الأساسية بالدرجة الأولى وتمكنهم من الادخار الذي يسمح لهم بالاستثمار على المدى الطويل بحيث تكون قادرة على تحفيز الأفراد وبدل المزيد من الجهد ولإنتاج أفضل كما ونوعا [4].

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الذيمقراطية الشعبية ،القانون رقم 90-11 المؤرخ 21أفريل 1990، المتعلق بعلاقات العمل ،الجريدة الرسمية ،عدد 17 بتاريخ 25-04-1990،ص 569.

2- المادة 90،من اتفاقية العمل الدولية سنة 1994 .

3- صلاح الذين محمد عبد الباقي، إدارة الموارد البشرية من الناحية العلمية و العملية ،الإسكندرية (مصر)، الدار الجامعية ،2000، ص312 .

4 - سومر أديب ناصر ، أنظمة الأجور وأثرها على أداء العاملين رسالة ماجستير ،كلية الإقتصاد ، جامعة تشرين ، سوريا ، 2003 – 2004، ص 11 .

ثانيا : المكونات الأساسية للأجور:

يشمل الأجر من عدة عناصر ثابتة ومتغيرة يختلف تشكيلها وتكوينها من نظام لأخر ومن دولة لأخرى حيث تصنف بعض العناصر في نظام ما ضمن الجزء الثابت بينما يصنف نفس الجزء في نظام أخر ضمن الجزء المتغير الأمر الذي يجعل المقارنة بين الأنظمة صعبة إلى حد بعيد نظرا لاختلاف البيانات و المنطلقات ويتكون الأجر في الغالب من عنصرين أساسيين هما : الأجر الثابت والأجر المتغير .

أ – **الأجر الثابت** : يدفع الأجر الثابت عن الساعة أو اليوم أو الأسبوع أو الشهر أو السنة ، فالمبلغ الذي يدفع بشكل ثابت يرتبط بأيام العمل التي يؤديها العامل ، كما يسمى هذا المبلغ الثابت المحدد للوظيفة الأجر الأساسي ، و هذا لا يعني أن المبلغ النقدي يبقى ثابتا طول مدة خدمة العامل وإنما يظل ثابت لفترة معينة (عادة ما تكون سنة) .[1]

ويتكون الأجر الثابت حسب التنظيم الجزائري من:

1ـ الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG):[2]

نصت المادة 87 من القانون 11– 90 " يحدد الأجر الوطني الأدنى المضمون المطبق في قطاعات النشاط بموجب مرسوم بعد استشارة نقابات العمل والمستخدمين والتنظيمات النقابية الأكثر تمثيلا، ويراعي عند تحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون تطور ما يلي:

- متوسط الإنتاجية الوطنية المسجلة.
- الأرقام الإستدلالية لأسعار الإستهلاك .
- الظروف الاقتصادية العامة ."

إذ لا يمكن منح أجر أقل من الأجر الأدنى المضمون ولو كان برضى صاحبه وهذا حسب أخر مرسوم الرئاسي رقم 21–137المؤرخ 07 أفريل 2021 .

2 ـ الأجر الأساسي :

إن تحديد الأجر لكل منصب يعتمد أساسا على تحديد وتصنيف مناصب العمل وترتيبها ضمن جدول الأجور حيث يمنح لكل منصب نقطة إستدلالية والتي تحدد على أساسها القيمة النقدية التي يتحصل عليها صاحب المنصب ، وهو ما تضمنته المادة 81 من قانون علاقات العمل التي تنص على " الأجر الأساسي الناجم عن التصنيف المهني في الهيئة المستخدمة "

3 ـ التعويضات الثابتة الملحقة أو المرتبطة بمنصب العمل :

هناك العديد من التعويضات ذات الصلة بمنصب العمل تمليها مجموعة من الشروط والظروف المحيطة ، ووفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها ، حيث تنص المادة 81من القانون 11–90

[1] - صلاح الذين محمد عبد الباقي ، مرجع سابق ،ص 360/361 .

[2] 4- SNMG :Salaire national minimale garantie

في فقرته الثانيةً أن التعويضات المدفوعة بحكم أقدميه العامل أو مقابل الساعات الإضافية بحكم ظروف عمل خاصة ، لاسيما العمل ألتناوبي والعمل المضر والإلزامي ، بما فيه العمل الليلي وعلاوة المنطقةً ، وبناءا على هده المادة تتضح لنا أنواع التعويضات :

- تعويض الأقدمية أو الخبرة.
- تعويض الضرر أو المخاطر.
- تعويض المنطقة.
- المنح العائلية.

ب ـ الأجر المتغير: تدفع المؤسسات لعمالها علاوة على الأجر الثابت مبالغ إضافية[1] ومن أمثلة دلك :

- الأجر التشجيعي الذي يعطى للعامل نتيجة لتحقيق زيادة في الإنتاج .
- المكافآت التشجيعية التي ترتبط بالأعمال المبتكرة التي يحققها العامل
- الأجور الإضافية التي تدفع للعامل نتيجة للساعات الإضافية .
- الأرباح التي قد تدفعها المؤسسة للعاملين نتيجة لتحقيق أرباح على مستوى المؤسسة.

حسب التنظيم الجزائري المعمول به يعتبر الأجر المتغير غير مستقر من الناحية الكمية والاستمرارية إلا أنها تحضي بنفس الحماية وينقسم إلى :

1 ـ التعويضات. ونجد من بينها :

- تعويض العمل الإضافي : وتناولها القانون 11−90في المادة 120في الفقرة الرابعة تعويض العمل التابع أو العمل ألتناوبي .
- تعويض العمل الليلي : وهو نتيجة العمل في أوقات غير العادية أي ليلا ، وعادة مايكون وفقا للاتفاقيات الجماعية .
- تعويض المصاريف الخاصة بالمهام المنجزة خارج مكان العمل : قد يتحمل العامل بعض التكاليف الخاصة بالإقامة والنقل والإطعام هده الأعباء تعود أعباؤها على صاحب العمل ، ومن ذلك ما نصت عليه المادة 83من
- قانون علاقات العمل التي تنص على أنهً تسدد المصاريف حسب تبعات خاصة يفرضها المستخدم على العامل مهام مأمورة ، استعمال السيارة الشخصية لأداء خدمة ، وتبعات مماثلةً

[1]- سنان الموسى ،إدارة الموارد البشرية وتأثير العولمة عليها ،الطبعة الأولى ، دار مجلاوي للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2006، ص 144

2 ـ الحوافز والمكافئات : عادة ما تقدم إعترافا بالجهد المبذول وترتبط بنوعية وكمية ونتائج العمل وفي هذا الجانب تناولها المشرع الوضعي الجزائري فيما يلي :

- مكافأت المردود الفردي والجماعي: جعلت هده المكافأة بمثابة أجر تكميلي للأجر الثابت وهو ما تضمنه بالخصوص الفقرة 4من المادة 146والمواد 165إلى 170من القانون 78-12والفقرة الأخيرة من المادة 81القانون 90-11وهيً العلاوات المرتبطة بإنتاجية العمل ونتائجهً .
- المنح الخاصة ببعض المناسبات: عبارة عن مبالغ نقدية تقدم للعمال في بعض المناسبات كالأعياد والأفراح أو حدوث وفاة ولا تعتبر حق يمكن المطالبة به.
- المكافأة العينية : هي بعض النفقات لتي يتحملها صاحب العمل لفائدة العامل ، كتقديم السكن أو الإيجار أو وسيلة النقل إلى غيرها من المزايا، وبالتالي هده المزايا إدا لم يتم التطرق إلى إلزامها في الاتفاقيات والنصوص القانونية فهي غير ملزمة وتخضع لإرادة صاحب العمل .

المطلب الثاني : دور وأهمية الأجور.

أولا : دور الأجور.

تلعب الأجور دورا هاما في توزيع الموارد البشرية وفي استغلالها بأحسن شكل ممكن ، فيمكن لنظام الأجر أن يجذب الأفراد إلى أعمال معينة ، إذا كانت الأجور مرتفعة نسبيا عن أجور أعمال أخرى ، كما يمكن تشجيع الانتقال من مكان لآخر بإيجاد فوارق في الأجور التي يتقاضاها الأفراد للقيام بأعمال معينة. من ناحية أخرى يجب إيجاد التوازن بين أجور العاملين والإنتاج الذي يقدمونه ، لتفادي حالات التضخم أو الركود في النشاط الاقتصادي ، ذلك أن ارتفاع الأجور دون أن يقابل زيادة في الإنتاج يعني خلق اتجاه نحو التضخم ، وإذا خفضت الأجور دون مبرر ، فإن ذلك يعني الاتجاه نحو حالة من الركود [1].

ثانيا : أهمية الأجور

أ – أهمية الأجور بالنسبة إلى العاملين :

يهتم العاملون بالأجور لعدة أسباب ، من حيث أن الأجور تمثل مصدرا هاما لمعيشة الفرد ، رفاهيته ، خدماته والإحتياجات المالية التي يستطيع أن يوفرها لنفسه ولأفراد أسرته ،كما أن الأجور التي يحصل عليها الفرد قد تؤثر أيضا على وضعه في المجتمع ودلك قياسا بمركزه أو مكانته في عمله علاوة على ذلك فإن إمكانية الحصول على أجور عالية قد تشجع العامل على زيادة كفاءته عن طريق تحسين مؤهلاته الشخصية ومساهمته في العمل .

[1] - طهاري خالد ،سياسة الأجور ودافعية المستخدمين ، رسالة ماجستير ، تخصص تسيير الموارد البشرية ،جامعة وهران ، 2007/2006 ، ص15.

ب – أهمية الأجور بالنسبة إلى المؤسسة:

تمثل الأجور أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة، ودلك لأن الأجور تمثل جزءا كبيرا من تكلفة الإنتاج، حيث أن نسبة هده التكلفة تختلف من مؤسسة إلى أخرى ودلك حسب طبيعة نشاطها ومدى الاعتماد العنصر البشري في عمليات التشغيل [1].

ج – أهمية الأجور بالنسبة للمجتمع:

للأجور تأثير هام على الجماعات والمؤسسات المختلفة داخل المجتمع، فمن ناحية نجد أن الأجور المرتفعة تزيد من القوة الشرائية للعمال والتي بدورها تزيد من الرخاء الاقتصادي للمجتمع متضمنة توسيع الخدمات الحكومية[2].ومن ناحية أخرى نجد زيادة الأجور قد تتسبب في ارتفاع الأسعار، الأمر الذي قد يترتب عليه انخفاض الطلب على بعض المنتجات وبدوره قد يتسبب في انخفاض عدد الوظائف المطلوبة لإنتاج هده المنتجات وبالتالي تخفيض تكلفة العمل.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الأجر.

أولا – العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الأجر بالمؤسسة:هناك العديد من العوامل التي تلعب دورا أساسيا و مباشرا في تحديد مستوى الأجر في أي مؤسسة ولأي وظيفة ومن أهم تلك العوامل:

أ– الأجور السائدة:

تتأثر المؤسسة عند تحديد الأجور والرواتب التي تدفع لوظائفها المختلفة ،بمستوى الأجور والرواتب السائدة في المجتمع والتي تدفع للوظائف المماثلة في المؤسسات الأخرى، ويرجع السبب في ذلك أن قيام المؤسسة بدفع أجور تقل عن المؤسسات المماثلة ،سيؤدي إلى عدم إمكان حصولها أو فقدانها للعناصر البشرية ذات المهارة العالية،كما أن كثير من المؤسسات تعد سياسة الأجور على أن تكون سياسة أجورها أفضل من المشروعات المنافسة لاجتذاب أفضل العناصر البشرية للعمل بها.

وعادة تقوم المؤسسات بعمل إستصقاء للأجور السائدة في المؤسسة التي تمارس فيها نشاطها للاسترشاد به عند إعداد هيكل الأجور والرواتب الخاصة بها.

ب – قدرة المؤسسة وإمكانياتها :

يتوقف مستوى الأجور التي تدفعها المؤسسة للعاملين بها على إمكانياتها المادية ومركزها المالي.فكلما زادت كفايتها ومبيعاتها وأرباحها، كلما كان لديها القدرة على دفع رواتب أعلى.والعكس إذا كانت المؤسسة

1- سمير حسون ،الاقتصاد السياسي ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت ،2004، ص 256

2- مصطفى محمود أبو بكر ،الموارد البشرية كمدخل للميزة التنافسية ،الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ،2008 ، ص 405

تواجه صعوبات مالية، تقل قدرتها على دفع أجور عالية، وفي بعض الأحيان قد يقبل العاملون هذا الوضع إلى أن تتحسن حالة المؤسسة المالية.

ج –التشريعات والقوانين العمالية:

تتأثر مستويات الأجور بنوع التشريعات العمالية السائدة ،والتي تتضمن تحديدا لساعات العمل،وأيضا الحدود الدنيا من الأجور، وبالتالي تعتبر هذه التشريعات قيدا على المؤسسة،إلا أنه يمكن للمنظمة أن تقوم بدفع أجور تفوق الحدود الدنيا المحددة قانونا.[1]

د – الظروف الاقتصادية الطارئة :

قد تطرأ بعض الظروف التي تحدث أثرها في مستوى الأجور والرواتب مثال حالات الرواج والكساد التي تمر بها الدولة. ويصبح من المتوقع أن تنخفض مستويات الأجور في حالات الكساد .والعكس صحيح حيث ترتفع مستويات الأجور في حالة الرواج الاقتصادي.

هـ – متطلبات العمل:

لاشك أن هناك ارتباطا كبيرا بين مستويات الأجور من ناحية وبين متطلبات أداء العمل من ناحية أخرى، فكلما زادت هذه المتطلبات كلما زاد الأجر المقابل لها. والعكس صحيح بمعنى آخر إننا إذا قمنا بترتيب الوظائف المختلفة وفقا لدرجة الصعوبة والخبرة والتعليم اللازمة،لأدائها فإنه يمكن القول أن الوظائف التي تتصف بالصعوبة والتي تزيد متطلباتها من التعليم والخبرة يجب أن يقابلها مستوى أعلى من الأجور والرواتب.

و – الإنتاجية:هناك علاقة مستمرة بين إنتاجية العامل والأجر الذي يحصل عليه وتقاس الإنتاجية عادة بكمية الإنتاج لساعات العمل. وتحبذ المؤسسة عادة ربط الأجر بالإنتاج، ولا شك أن المجتمعات المتقدمة استطاعت التقدم بفعل الزيادة الكبيرة التي صاحبت إنتاجية العاملين فيها.

ي – مستوى تكاليف المعيشة :

تتأثر الأجور بتكاليف المعيشة في المجتمع ،فكلما زادت تكاليف المعيشة ،نقص الأجر الحقيقي للعامل، وأدى ذلك إلى خفض مستوى معيشته لذلك نجد أن كثيرا من المنظمات العمالية عادة ما تميل إلى تحديد الأجور والرواتب وفقا للزيادة الحالية والمنتظرة في مستويات الأسعار.ويؤخذ على هذه الزيادة في الأجور والرواتب المدفوعة كونها تؤثر على الاقتصاد القومي.فهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة التضخم وزيادة

[1] - صلاح الذين محمد عبد الباقي ، مرجع سابق ،ص 327/331

جديدة في الأسعار نتيجة لزيادة الأموال المتاحة للتداول دون زيادة في الإنتاج .وتقوم كثير من المنظمات بتحديد أجر أساسي، وعلاوة إضافية لتخفيض التغير في مستوى المعيشة وتكاليفها.

ثانيا – العوامل المؤثرة في تحديد الأجور في الجزائر :

إن رسم أي سياسة لبلد ما تخضع لجملة من العوامل والأسباب ،والجزائر بدورها خضعت لعديد العوامل التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بعلاقات العمل الفردية والجماعية والتي من أهم عناصرها موضوع الأجور،إذ تعتبر العوامل الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية والمهنية بالإضافة إلى اعتبارات أخرى خارجية كمستوى الأجور في الدول المجاورة والمنظمات الدولية والاتفاقيات المختلفة والأزمات الدولية ، إلى غير دلك من الاعتبارات والعوامل المختلفة التي تؤثر في تحديد الأجر، ومن هنا يمكن تقسيم تلك العوامل إلى ما يلي :

أ – العوامل الاقتصادية:

تعتبر العوامل الاقتصادية من بين أهم العوامل المؤثرة في تحديد الأجور ودلك لما يوجد من علاقة بين المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية والأجور ، وعليه فالمتتبع للاقتصاد الجزائري يلاحظ أنه مر بمرحلتين أساسيتين تتمثلان في ، المرحلة الاشتراكية وما سادها من نظام مركزي مخطط وملكية جماعية لوسائل الإنتاج لينتقل بعد دلك الاقتصاد الجزائري إلى مرحلة اقتصاد السوق ، رغم بقاء تدخل الدولة في عديد المجالات الحيوية ، حيث عرف نوع من الحرية الاقتصادية وانتشار للملكية الفكرية والقطاع الخاص وعلى كل هناك مؤشرات لها تأثير مباشر على تشكيل الأجور ومن أهمها نجد :

–الناتج الداخلي الخام.

–الأسعار.

–متغير البطالة.

–التضخم كما أن للكتلة النقدية أهمية كبيرة في تحديد مستويات الأجور ضف إلى ذلك القدرة الشرائية للفرد

ب ـ العوامل السياسية:

لقد مرت الجزائر في تنظيمها وحياتها السياسية بمراحل عديدة نظرا لطبيعة النظام السياسي السائد مما أثر في فرض سياسة الأجور المنتهجة انطلاقا من الاتجاه الإيديولوجي والفكري وأمام هذه التحديات حاول النظام السائد فرض نوع من الاستقرار وإعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي حيث أن المتتبع لطبيعة النظام السياسي في الفترات المختلفة يجد أن الجزائر مرت في تنظيمها وحياتها السياسية بمراحل عديدة كان من أبرزها ما يلي :

انطلاقا من دستور 1963الذي مهد له الوضع السائد والحكومة المؤقتة في الفترة الاستعمارية والذي تتميز بهيمنة الحزب الواحد وسيطرة القرار المركزي في ظل نهج اشتراكي.

لتتوالى الأحداث السياسية بعد دلك حتى بداية الإصلاحات والإنتهاجات الجديدة في ظل دستور 1989الذي أعطى وجها جديدا للعديد من التغيرات وكذلك دستور 1996اكتفيا بالنص على بعض المبادئ الأساسية والقانونية للعمل ، مثل الحق في العمل والحق في الحماية والأمن التي أدت إلى مراجعة وتعديل مختلف القوانين السابقة ، ووضع قوانين جديدة أكثر ملائمة مع الاتجاه الجديد لهذا الدستور [1].

ج ـ العوامل الخارجية والاتفاقيات الدولية:

إن الجزائر كغيرها من الدول تعيش في إطار عالمي يسوده متغيرات وتحولات لابد أن يؤثر دلك على سياستها الداخلية وفي موضوع الأجور بخاصة والعمل بصفة عامة ، حيث تعتبر الاتفاقيات الدولية من أهم المصادر لتشريعات العمل الداخلية ، لكونها تحمل مفاهيم مشتركة ومتجانسة حول أهم الأفكار والمواضيع وخاصة أن العمال عبر أقطار العالم لها اهتمامات ومشاغل تكاد تكون متشابهة ، وهذا ما يشكل قوة ضغط على الدول والحكومات وهذا ما تجسد في منظمات دولية حكومية وغير حكومية للدفاع عن حقوق العمال عبر العالم والتي من أهمها ، المنظمة الدولية للعمل وغيرها .

د/ العوامل المهنية والاجتماعية:

لقد لعبت الطبقة العمالية دورا هاما في وضع وتطوير قوانين العمل مند البداية ، بحيث كان للضغوط التي مارسها العمال أصحاب العمل على الحكومات عبر مختلف مراحلها في الجزائر ، حيث نجد النقابات وخاصة الإتحاد العام للعمال الجزائريين باعتباره أكبر نقابة معتمدة من طرف الدولة والممثل الذي شارك في العديد من المفاوضات الثلاثية مع الحكومة والباترونا ، إن هده المطالب المدرجة تتعلق أساسا بحماية العامل وتوفير الشروط اللازمة له وضمان العيش الكريم وحمايته من التعسف [2].

المبحث الثاني: النظريات الخاصة بالأجور.

تعكس هذه النظريات فكرة عامة حول الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك والظروف القاسية التي كان يعيشها العمال في تلك الفترة ، ولم يجد الاقتصاديون في تلك المرحلة سوى تدوين تلك الظروف المجحفة في حق العمال ولذا سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء نظرة عن نظريات الأجور وطريقة تحديدها .

---

[1] – سليمان أحمية ، التنظيم القانوني بعلاقات العمل في التشريع الجزائري مبادئ قانون العمل ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005 ص 84 –85 .

[2]- مولود حشمان ، محددات الأجر في الجزائر ، دراسة اقتصادية قياسية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم إقتصادية ، الجزائر،2000، ص 199 .

المطلب الأول: النظريات الاقتصادية التقليدية للأجور

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى النظريات لتقليدية للأجور وهي نظرية حد الكفاف ونظرية رصيد الأجور .

أولا : نظرية حد الكفاف

ارتبط مفهوم الأجور عند الكلاسيك بمفهوم الأجر الطبيعي أو ما يسمى بنظرية حد الكفاف وذلك"بافتراض أن ما يتقاضاه العامل في ظل نظام الأجر هو نفس ما كان يتقاضاه العبد أو الرقيق في ظل العبودية أو الرق [1]"وطور "جوزيف شومبيتر "وآدم سميث "نظرية تكاملية حول الأجور ، حيث ركز سميث على دراسة قوانين توزيع القيمة بين العمال والرأسماليين وصاحب الملكية ، واعتبر أن الآخرين لهما مقابل ، أما العمال فيأخذون البواقي ويتم تحديد مستوى الأجور على مديين :

أ – المدى الطويل: يتم تحديد مستوى الأجور عن طريق تفاوض صاحب المشروع "رب العمل "والعمال ، وأن الأول حسب سميث هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة ، حيث أن الأجور لا تنخفض تحت مستوى معين يسمى "الأجر الطبيعي " .

ترتفع الأجور مع الوقت حسب المنطقة والثقافة ، ويمكن للأجر الحقيقي أن يتجاوز الأجر الطبيعي ، لكن مع النمو الديموغرافي وزيادة طلب العمل يعود الأجر إلى ما يسمى بالأجر الطبيعي .

ب– **المدى القصير:** هناك يكون عرض العمل معطاة ، ومستوى الأجور مثبت بواسطة ما يسمى رصيد أو مخصصات الأجر ، وبالتالي الأجر المتوسط يحصل عليه بالتوفيق بين الكتلة الأجرية والعدد الإجمالي للعمال ، بالإضافة إلى هذا نضيف ما ورد عن ريكاردو وسميث ومالتس ، ونتناول كل واحد على حده .

1– نظرية دافيد ريكاردو : إن صاحب العمل يجب أن يدفع للعامل أجرا يكفي لتغطية الحد الأدنى من المعيشة (حد الكفاف) دون زيادة أو نقصان وهذا يمثل الأجر الحقيق (الطبيعي) عند ريكاردو [2]، ويعتبر أن الأجر يتحدد عن طريق التغير بين السعر الطبيعي وسعر السوق .

2– نظرية آدم سميث: "إن الأجور المدفوعة إلى العمال أو الخدم أيا كان نوعهم ، يجب أن تكون بالقدر الكافي فقط لأن تتيح لهم الاحتفاظ بنوعهم ، طبقا لطلب المجتمع عليهم ، زيادة أو نقص أو في حالة ثبات "[3]

---

1 –حمادة شطا ، **النظرية العامة للأجور والمرتبات** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1982، ص 132

2– محمود الوادي ، إبراهيم خريس ، نظال الحواري وضرار العتبي ، **الأساس في علم الإقتصاد** ، الطبعة الأولى ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007، ص 290 .

3 – حمادة شطا ، مرجع سبق ذكره ، ص 157 .

نرى أن المصطلح المستخدم هو أجر العمل ، وقد ميز بعد ذلك ماركس بينه وبين قيمة العمل ، على أن قيمة قوة العمل تتحدد بكمية العمل اللازمة لإعادة إنتاج قوة العمل أو الإبقاء على حالتها ، وهي مرتبطة بما يبذله العامل من مجهود وهو متغير من شخص لآخر ومن مكان لآخر .

3- نظرية مالتيس: إن عرض العمل مرن إلى مالا نهاية ، فإذا تجاوزت الأجور الحد اللازم للبقاء فسيكون العمال أسرا كبيرة ويزداد عرض العمل ، ومع زيادة العرض ستكون هناك منافسة على الوظائف المتوفرة ، بحيث تنخفض الأجور حتما لذلك، وبالعكس إذا انخفضت الأجور إلى مادون مستوى الكفاف ، فإن الأطفال سيموتون أو لا يولدون أصلا ، وسوف يؤدي هذا إلى تخفيض عرض العمل في الجيل التالي ، بحيث ترتفع الأجور من جديد ومعروف عن هذه الفكرة بالنظرية التشاؤمية لمالتيس .

وعليه يلاحظ بأن هذه النظرية تشير لاستغلال العاملين بشكل واضح [1]، إضافة لقرب هذه النظرية من كونها نظرية لعرض العمل في المدى الطويل .أكثر منها نظرية للأجور ، وذلك لإهمالها جانب الطلب بشكل كامل .

ثانيا : نظرية رصيد الأجور

وهي تطوير لنظرية حد الكفاف ، حيث كان الهدف منها تغطية النواقص التي عانت منها ومن رواد هذه النظرية الاقتصادي جون ستيوارت ميل (1816 -1873) [2]، ونفترض النظرية بأن معدل الأجر الذي يمثل حد الكفاف يكون بنسبة ثابتة من الأرباح ويعتمد ذلك على نسبة عدد السكان إلى رأس المال ، فيما يتم استبدال السكان بعنصر العمل في حال عدم وجود معلومات كافية من السكان .وحسب النظرية فإن زيادة عدد السكان مع ثبات رأس المال يؤدي بأن عددا من العمال سوف يصبحون مهددين بالبطالة مما يضطرهم إلى تقديم عملهم بأجر اقل من المعدل الثابت من الأرباح ، مما يؤدي إلى انخفاض المستوى المعيشي والعزوف عن الزواج وانخفاض النسل وبالتالي انخفاض عرض العمل في المدى الطويل ومن ثم عودة الأجر حسب المعدل الثابت من الأرباح ، أما إذا زاد عدد السكان بنفس زيادة رأس المال فيبقى مستوى الأجر كما هو ، في حين كلما كان النمو في السكان أقل من نمو رأس المال فإن ذلك يجعل الأجور في ازدياد مما يؤثر على زيادة النسل ومن ثم على عدد السكان وعرض العمل في المدى الطويل وما لذلك من أثر على إحداث ضغط على الأجور للانخفاض كما كانت عليه في السابق حسب المعدل الثابت من الأرباح .

1- عقاب أحمد أبو ناصر ، نظرية التوزيع ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص 38

2- زينب حين عوض الله ، سوز عدلي ناشد ، الاقتصاد السياسي ، منشورات الحلب الحقوقية ، سوريا 2007 ، ص 500

ومن ثم يتضح مدى استغلال هذه النظرة للعاملين كما هو الحال في نظرة أجر حد الكفاف ، يضاف إلى ذلك بأن الثغرات التقنية واتجاهات التركز الرأسمال التي أعقبت ظهور هذه النظرية خاصة في الدول المتقدمة قد أفرغتها من محتواها ، بسبب زيادة الميل لإحلال العمل الآلي محل العمل اليدوي وزيادة الكثافة الرأسمالية مما يقلل أهمية الأجور إلى إجمالي رأس المال المقرر للاستثمار .

المطلب الثاني : النظريات الاقتصادية الحديثة للأجور

لقد ظهرت النظريات الحديثة نظرا لعجز النظريات التقليدية في تحديد الأجور، ومن أهم هذه النظريات هي نظرية الإنتاجية الحدية، نظرة العرض والطلب ونظرية المساومة الجماعية.

أولا : نظرية الإنتاجية الحدية

وهي أهم وأشهر نظرية في نظريات الفكر الاقتصادي الرأسمالي الحديث ، ومن رواد هذه النظرية الاقتصادي مارشال (1842–1924) ، والتي عالجت مشكلة تحديد سعر العنصر الإنتاجي (العمل) وكذلك أسعار عوامل الإنتاج الأخرى ، وجوهر هذه النظرية يعبر أن سعر العنصر الإنتاجي يتحدد بإنتاجيته الحدية بمعنى أن أجر العامل يرتبط بقيمة الناتج الحدي لعنصر العمل والذي يعني هذا الأخير تلك الإضافة إلى الناتج الكلي من خلال استخدام قوة عمل إضافية واحدة [1]وعند التوازن يتساوى هذان المتغيرات فصاحب العمل يستمر في استخدام المزيد من العمال ما دامت الإضافة إلى الإنتاج الكلي الناجمة عن استخدام عامل إضافي أكبر من معدل الأجر وبالرغم من كون هذه النظرية هي الأفضل من الناحية الاقتصادية والأكثر قبولا واستخداما ، إلا أنها لا تخلو من الانتقادات ، وفيما يلي إيجاز لتلك الانتقادات :

قيام النظرية على فرضيات بعيدة عن الواقع بشكل عام كالمنافسة التامة ، وفرضية إمكانية قياس الإنتاجية الحدية للعمل يرتبط تطبيق هذه النظرية بشرط تعظيم الربح ، لكن هناك العديد من المؤسسات وأهمها القطاع العام الذي لا يهدف إلى تعظيم الربح ، بل يهدف إلى تقديم خدمات معينة مثل الصحة والتعليم وغيرها ، وبالتالي يكون هدف تلك المؤسسات تحقيق التعادل في ميزانيتها بمعنى تساوي الإيرادات مع التكاليف ، والذي يؤثر على أن يكون أجر العامل أكبر من الإنتاجية الحدية له لما يشير إلى أن المؤسسة تحقق خسارة لدفعها تكاليف تفوق الإيرادات المحققة

تتجاهل هذه النظرية التقدم التكنولوجي من أجل البرهان على الإنتاجية المتناقصة للعمل ، فالتقدم التكنولوجي يؤدي إلى الارتفاع المستمر في إنتاجية العامل [2]

1- سمير حسون ، مرجع سبق ذكره ، ص 273–274

2- سكينة بن حمودة ، دروس في الاقتصاد السياسي ، الطبعة الأولى ، دار الملكة للطباعة والإعلام ، الجزائر ، 2006، ص 349

ثانيا: نظرية العرض والطلب الفريد مارشال

أول من تطرق إلى نظرية العرض والطلب جون لوك (john Locke) كجزء من المناقشة حول أسعار الفائدة في إنجلترا في القرن السابع عشر ثم دخلت عليها العديد من التطورات أشهرها عام 1890من قبل الفريد مارشال وإسهامه بمنحنى العرض والطلب الذيلا يزال مستخدما لتوضيح وضعية توازن السوق .

يرى أصحاب هذه النظرية أن معدل الأجر يتحدد عند نقطة تقاطع منحنى عرض العمل والطلب عليه أي عند نقطة التوازن[1]. وهذه النظرية مبنية على فرضية المنافسة التامة في سوق العمل كما افترضت عدم وجود نقابات ونفت أي تدخل في جانب السلطة العامة ، بالإضافة إلى هذا تعتبر أن العمل سلعة تباع وتشترى كأي سلعة سوقية أخرى فإذا كانت الأجور تتحدد على أساس قوى العرض والطلب على اليد العاملة فإن تغير معدلات الأجور تتحدد على أساس التغير في العرض والطلب ، إلا انه بفعل سلوك المنظم الذي يسعى دائما لتعظيم ربحه فإن طلبه سيتحدد على أساس مبدأ الإنتاجية الحدية ، فإذا كانت الإنتاجية الحدية للعمل مرتفعة يعين المنظمون عمالا جدد ، مما يترتب عليه رفع الأجر وانخفاض الإنتاجية الحدية ، وفي حالة العكس يسرح المنظمون جزءا من عمالهم وعندئذ يتعادل معدل الإنتاجية ويحصل العامل على الأجر الذي يمثل المعادل الحق لما يقدمه من إنتاج ، ووجهت لهذه النظرية مجموعة من الانتقادات منها :

تتداخل الاعتبارات التاريخية والاجتماعية التي لا يمكن استبعادها من المجال الاقتصادي بهجرة العمال من الريف إلى المدينة، أو عندما تتسع الصناعة ويتحول الحرفيون وأصحاب المصانع الصغيرة إلى عمال وبذلك يزداد عرض العمل مع انخفاض الأجر،تفترض هذه النظرية أن الأجر يتحدد تلقائيا عند نقطة التقاء منحنى عرض العمل ومنحنى الطلب عليه ، وهو افتراض يؤدي إلى استبعاد العمل النقابي وعدم جدواه في رفع مستوى معيشة العمال – أهملت هذه النظرية دور تدخل الدولة في هذا المجال، وهذا ليس بالأمر الجديد عند رواد المدرسة الكلاسيكية.

المطلب الثالث : الأجور في الفكر الماركسي

في الفترة التي كان يعاني فيها العامل من علاقات العمل ، حيث أعتبر مثله مثل أي سلعة تباع وتشترى في السوق الأمر الذي أدى إلى بروز النظرية الماركسية في الأجور .

أولا : نظرية الأجور الماركسية

يتحدد الأجر حسب النظرية بكمية العمل اللازم لإنتاج وسائل العيش الضرورية ، ليس للبقاء فقط وإنما لضمان إستمرارية العملية الإنتاجية ، إذا ووفق لهذه النظرية فإننا انتقلنا من الأجر مقابل الحياة إلى الأجر

1- محمود الوادي ، إبراهيم خريس ، نضال الحواري ، ورار العتيبى، مرجع سبق ذكره ، ص 292.

مقابل الإنتاج ، ويرجع هذا التحول في مجال علاقات العمل إلى بروز فكرة تواجد النقابات العمالية للدفاع عن مصالح العمال المهضومة .[1]

لفهم فكرة ماركس جيدا نقدم التوضيحات التالية:

1- مفهوم الأجر البسيط والأجر المركب : يقصد بالأول قوة العمل غير المؤهلة أما الثاني فهي قوة العمل المؤهلة

2- الأجر عند ماركس مرتبط بكلفة إعادة إنتاج قوة العمل.

3- أشكال الأجور عند ماركس مهما تغيرت فإنها لا تتغير حسب رأيه، لأنه يتغير فقط شكل الاستغلال، أي استغلال الرأسمالي – رب العمل – للعامل صاحب قوة العمل.

4- ويرى ماركس أن لمعدلات البطالة دور في تغير معدلات الأجور وهي:

5- معدل بطالة مرتفع يؤدي إلى خفض مستويات الأجور المطلوبة .

6- حالة البطالة تدفع المشتغلين إلى العمل أكثر حفاظا على المكسب والعيش، وخوفا من الطرد تحت ظروف الفقر بسبب عدم وجود فرص العمل.

5- تقسيم الرأسمال : يقسم إلى رأسمال ثابت ورأس مال متغير ، ويعتبر ماركس أن الجزئين معا يكونان ما يسميه ماركس المكونات التقنية لرأس المال ، وأن قوة العمل هي مصدر القيمة المضافة [2]

6- تكلم ماركس عن دور النقابة، وطلب منها أن تقوم دور الرافعة لرفع الأجور.[3]

يرى ماركس أن سعر العمل في نظر المنظم الرأسمالي يتمثل في ذلك المقابل الضروري جدا والذي يسمح للعامل بالبقاء على قيد الحياة ، ومنه فتكلفة العمل يجب أن تتحدد بقيمة السلع الضرورية لضمان استمرارية الإنتاج ، التطور والمحافظة على خلود قوة العمل . ويرى ماركس أن عمل العامل في المؤسسة الرأسمالية يتكون من جزأين: أحدهما يدفع عنه أجر والآخر يقوم به العامل دون أن يتقاضى عليه أجر ،الفرق بين الأجرين سماه ماركس فائض القيمة ، ولا يظهر وراء شكل الأجر أن الرأسمالي لا يدفع للعامل سوى المقابل لجزء فقط من عمله ، ومن ثم فالعامل الأجير في المجتمع الرأسمالي هو نوع من العبودية ، ويرى أيضا أن الربح عند الرأسمالي يتمثل في ذلك العائد الذي يتقاضاه من خلال فائض القيمة وفي ضوء هذا يمكن أن ننظر إلى يوم العمل أنه مكون من جزأين : جزأ يعمل العامل في أثنائه من أجل نفسه ،أي لإنتاج ما يعادل

---

[1] - مولود حشمان ، مرجع سابق ، ص 51 .

[2]- KRAM KADA,la théorie existe du salaire , ALGERIE ,1971,p62

3-حماد محمد شطا ، مرجع سبق ذكره، ص 159

قيمة قوة العمل ، ويطلق عليه مصطلح وقت العمل الضروري ، والناتج المتحقق في هذه الفترة نطلق عليه الناتج الضروري ، أما الوقت المتبقي والذي يعمل فيه العامل من أجل الرأسمالي والذي يخلق فيه فائض القيمة نطلق عليه بوقت العامل الفائض ، والناتج المتحقق خلاله هو الناتج الفائض ، والنسبة بين وقت العمل الفاض ووقت العمل الضروري يطلق عليها ماركس مصطلح معدل فائض القيمة ونعبر عنه رياضيا كالآتي: [1]

معدل فائض القيمة = (وقت العمل الفائض /وقت العمل الضروري) * 100

ثانيا : الأجور في الفكر الاشتراكي

أعتبر الأجر في النظام الاشتراكي وسيلة ضمنية لتوزيع الثروة في المجتمع، فالملكية العامة لوسائل الإنتاج هي الملكية السائدة في المجتمع الاشتراكي.

إن الأجور في النظام الاشتراكي لا تتحدد وفقا لقانون العرض والطلب في السوق كما هو عليه في النظام الرأسمالي، وإنما تتحدد وفقا لخطة الدولة ، حيث تحدد الخطة رصيد الأجور بالنسبة للاقتصاد الوطني ومعدلات الأجور المختلفة التي يجب دفعها في مختلف القطاعات . وعند إعداد الخطة تطلب الدولة عن طريق أجهزتها المختصة من كل قطاع اقتصادي أن يضع أرقام تقديرية عن عدد العمال اللازمين له لإنتاج كمية معلومة من الناتج ، وكذلك كلفة الوحدة الواحدة من الناتج ، وبذلك يمكن الحصول على بيان إجمالي للنفقات الإجمالية لجميع الوحدات الإنتاجية وعلى ضوء هذه البيانات يمكن تحديد المستوى الإجمالي للأجور في كل صناعة ولكنها لن تكن نهائية ، بل قابلة للتعديل طبقا لإجراء وظروف الطلب على العمل . وطبقا للتغيرات التي تطرأ على السياسة الاقتصادية وما يسمح به للأفراد من زيادة في سلع الاستهلاك على حساب سلع الإنتاج ، وسيتم الوصول إلى الأجر التوازي الذي يحقق تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من العمل .

يتضمن مبدأ توزيع الجزء المخصص لدفع الأجور من الناتج الكلي حسب كمية ونوعية العمل المبذول الأمور التالية [2]

– استغلال العمال عموما لساعات عملهم استغلالا كاملا وإلى أقصى درجة من الكفاءة، ذلك لأن مصلحتهم عادة تتطلب ذلك.

1- عبد الكريم البشير ، **محددات البطالة** ، أطروحة دكتوراه ، الإحصاء والاقتصاد التطبيقي ،المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء ، الجزائر ، جوان 2003، ص 15

2- محمد طاقة ، سين عجلان حسن ، إقتصاديات العمل ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، 2008 ، ص 110 .

_ حصول العمال المهرة على أجر أعلى من العمال الغير مهرة ، وهذا ما يشجع العمال على زيادة تنافسهم ومؤهلاتهم الفنية .

– دفع أجور أعلى للعمال في فروع الإنتاج الصعبة مقارنة بفروع الإنتاج العادية.

إن فكرة المساواة في الأجور لا تنجح وذلك بسبب تفاوت المهارة بين العمال والقدرة الجسمانية والذهنية .

أما دور النقابات في المجتمع الاشتراكي فتعمل على تحقيق ما هو مدون في الخطة ودفع إنتاجية العمل وتحسين نوعية الإنتاج وخفض كلفته، وتحقيق دفع الأجور على أساس كمية ونوعية العمل.

المبحث الثالث: طرق تحديد الأجر والاقتطاعات الخاضع له.

سنتطرق في هذا المبحث على الطرق التقليدية والحديثة في تحديد الأجر وكدا طرق تحديد الأجر وفقا للقانون الجزائري

المطلب الأول: الطرق التقليدية في تحديد الأجر.

أولا : الأجر المرتبط بالمدة : يعد الأجر بالمدة أفضل تعبير عن ثمن العمل أو عن قيمة قوة العمل ، إذ يضع العامل نفسه بتصرف رب العمل للقيام بأعمال محددة في مدة زمنية معينة لقاء أجر محدد ويتم تحديد أجر الساعة العمل،ثم يحسب أجر العامل بقدر الوقت المتفق على قضائه في العمل ،ويلاءم هذا الأسلوب أصحاب العمل من عدة نواح ، فهو يمكنهم من التحكم بالوقت الذي يدفعون مقابله أجرا بحسب حاجتهم كما يمكنهم من إطالة يوم العمل كما قد يرغب العمال في الحصول على دخل أعلى فيضطرون إلى العمل ساعات أكثر، كما يجب على رب العمل حماية قوة العامل من الاستنفاذ السريع عن طريق وضع حد أعلى لعدد ساعات العمل الإضافية اليومية التي يجوز تشغيل العامل فيها ويسمح هذا الشكل من الأجر من تحقيق التكيف مع مقتضيات الإنتاج وظروف السوق إذ يتمكن صاحب العمل من زيادة ساعات العمل عند الضرورة بما يتلاءم مع الحاجة إلى الإنتاج ويخفض أعباء المؤسسة في أوقات الركود [1]

يحقق هذا النوع من الأجر مصلحة العامل أكثر من مصلحة صاحب العمل، حيث يتحصل العامل على أجره بحلول أجل الدفع وبمجرد قضائه لمدة زمنية معينة في مكان العمل دون النظر إلى مردوديته ونتيجة عمله ، حتى ولو كانت هذه المرد ودية ضعيفة أو دون المستوى المطلوب لأي سبب من الأسباب ولو كان ذلك عائدًا إلى العامل نفسه، بل حتى في حالة التوقف عن العمل(العطل السنوية أو المرضية أو الخاصة) لكون

1بوقبرين عابد، ،ضوابط تحديد أجر العامل في ظل العولمة الاقتصادية ، ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم التجارية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، 2010، ص21

عنصر المدة هو الوحيد الذي يشكل أساس هذا المعيار رغم إمكانية تأثير العوامل الأخرى على الأجر المحدد وفق هذا المعيار وهو بهذا الشكل ضمان الاستقرار الأجر[1]

ثانيا :الأجر المرتبط بالمرد ودية : يرتبط الأجر بمستوى ونوعية أو كمية المردود أو النتائج وهذا المعيار ينتج عدم استقرار الأجر من ناحية الكمية حيث يتغير مستوى المردود الذي هو أساس تحديده،والذي يقاس بالنظر إلى نتائج كل عامل مؤهل تأهيلا مناسبًا لمنصب عمل معين في ظروف عادية وفي مدة منية محددة كالساعة أو اليوم مثلًا،أو فريق عمل متخصص لمنصب العمل المعني [2]

غالبا ما يستعمل هذا الأجر لتحديد بعض المكافآت والحوافز التشجيعية قصد تحسين المردودية سواء الفردية منها أو الجماعية، حيث يرتبط منحها بضرورة تحقيق مستوى معين من المردودية النوعية أو الكمية كما يتم دفعها لكل عامل ينج العمل في الوقت المحدد أو في وقت أقل، وفي المقابل فالعامل الذي لا ينج العمل خلال الوقت المحدد يتحصل على الأجر المعتاد بدون منح أو إضافات، وهذا تحفيز لعمال على زيادة أجرهم من جهة وعملًا على تحقيق البرامج والأهذاف المسطرة من قبل صاحب العمل وتحقيق له فائض في الدخل العام وبالتالي استفادة العمال من الفوائد والأرباح التي حققها بفضلهم من جهة أخرى وهو الأسلوب الأمثل لإقامة علاقات متكافئة وسليمة تسودها روح التفاهم بين الطرفين في حدود احترام مراجل كل طرف المادية والمعنوية.

تتميز هذه الطريقة بأنها تؤدي إلى تمييز العامل النشيط والمهاري وزيادة الإنتاج ولكن يعاب عنها أنها تؤدي إلى إرهاق العامل الذي في سبيل رفع أجره يهتم بزيادة حصيلة إنتاجه وقد يتأثر ذلك على حساب الكيف أي جودة منتجاته.

العمل بهذا النوع يحقق مرحلة رب العمل بالدرجة الأولى واعتماده يؤدي إلى اتجاه الأجر نحو التناقص نتيجة تضاؤل مردودية العامل مع مرور الزمن وضعف قدرته على العمل[3].

المطلب الثاني: الطرق الحديثة لتحديد الأجر.

نظرا لتطور نظام الأجور أدى لظهور طرق حديثة منها[4]:

1- أحمية سليمان، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري (علاقة العمل الفردية) الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992، ص 215 .
2- مصطفى قويدري ، عقد العمل بين النظرية والممارسة ، دار الهومة للطباعة والنشر ،الجزائر 2010، ص 188
3- بوقبرين عابد، مرجع سابق ، 2010، ص 23 .
4- هدفي بشير ، الوجيز في شرح قانون العمل علاقات العمل الفردية ، ط 3، الجسور للنشر ،الجزائر ،2015، ص 144 .

– **تحديد الأجر بواسطة النصوص التنظيمية:** وذلك بتدخل الدولة لصالح العمال عن طريق القوانين والنظم المحددة لأجور العمال في مختلف قطاعات العمل، وهذا بوضع جدول لمختلف مناصب العمل يقابل كل منصب منها رقما استدلاليا يمثل حاصل ضربه في النقاط الاستدلالية

– **الأجر المحدد للعامل طبقًا للسلم المهني أو الوظيفي للمؤسسة المعنية:** اعتمد هذا الأسلوب في القانون الأساسي العام للعامل الصادر سنة 1978والمتضمن الشبكة الوطنية لتصنيف مناصب العمل،غير أن هذا المبدأ عرف تراجعا في تشريعات العمل الحديثة بعد صدور قانون علاقات العمل سنة 1990حيث ترك المجال للطرق والأساليب التفاوضية للعمال وأصحاب العمل في إطار العقود الفردية والجماعية.

إلى جانب النصوص التنظيمية تعددت طرق تحديد الأجور التالية[1]:

– **تحديد الأجر عن طريق التفاوض:** في تشريعات العمل الحديثة يعتبر هذا المبدأ الأكثر شيوعا وذلك بتحديد الأجر إما في إطار عقد العمل الفردي أو الجماعي.

– **تحديد الأجر على أساس الإنتاج الفردي:** يتقاضى الفرد أجره على أساس الوحدات المنتجة وهذا على أساس الأسلوب المستخدم في المؤسسة:

1ـ **أسلوب أجر القطعة الواحدة:** يدفع الأجر عن كل قطعة منتجة بغض النظر عن العدد ويعتمد باحتساب إما على أجر أو من القطعة المعياري وذلك على مرحلتين:

أ– عدد الوحدات المنتجة *أجر القطعة الواحدة

ب –الوقت المعياري لكل وحدة *عدد الوحدات المنتجة

2 ــ أجر القطعة المتغير: يحدد فيه الأجر على أساس سعرين لكل مستوى إنتاج وهذا تحفيزا للعاملين على زيادة الإنتاج واستعملت عدة طرق وفق هذا الأسلوب وهي:

أ– طريقة فريديرك تايلور: يتم تحديد مستوى قياس الإنتاج على أساس دراسة الحركة والوقت، وقبل الوصول إلى هذا المستوى يمنح للعامل أجرا معينًا عن كل وحدة منتجة، إذا بلغ العامل هذا المستوى أو تجاوزه تقاضى أجرا عن كل وحدة منتجة ولا يضمن هذا الأسلوب حدًا أدنى من الأجر.

ب ـ طريقة هالمي:وفق هذه الطريقة يحدد وقت قياسي لأداء عمل معين ويتقاضى العامل أجر الوقت الذي إستغرقه في العمل مضافًا إليه أجر جزء من الوقت الذي وفره.**الأجر المستحق= أجر الساعة (الوقت المستنفذ)+النسبة المئوية من الوقت المقتصد**(تجمع هذه الطريقة بين الأجر الزمني وأجر القطعة).

1- منير نوري ، فريد كورتل ،إدارة الموارد البشرية ، الطبعة الأولى مكتبة المجتمع العربي ، الجزائر،2011، ص 212

ج ـ طريقة روان:يحدد من معياري لإنهاء العمل فإذا لم ينج في الوقت المعياري استحق العامل الأجر العادي دون حسم، أما إذا بلغه في وقت أقل من المعياري فإنه يستحق علاوة إضافية تمثل جزء من أجر الوقت المقتصد به بالإضافة إلى الوقت المستنفذ في العمل.**الأجر المستحق= أجر الساعة في الوقت المستنفذ+(الوقت المحدود – الوقت المستنفذ)/الوقت المحدد للعمل *أجر الوقت المستحق**

د ـ طريقة ميريك:بموجبها يحدد مستويين للإنتاج القياسي ومستوى أقل من القياس 03 %ومن يبلغ الإنتاج القياسي يستحق الأجر.

هـ ـ طريقة جانت:تستعمل نسبة متدرجة للعلاوة بعد مستوى معياري للإنتاج ويستحق الفرد العامل العلاوة إذا حقق المستوى المعياري أو تجاوزه ويعتمد حجم العلاوة على نسبة تجاوز معياري.

وـ طريقة إمرسون: تستخدم تدرج الكفاءة مع أخذ عاملي الوقت والمستوى المعياري.

الأجر على أساس الإنتاج الجماعي: توزع المكافأة والتعويض الجماعي بين الأفراد الذين ينتمون للجماعة حسب الأسس المتفق عليها،تساهم هذه الطريقة على الأخذ بمبدأ العمل الجماعي تعتمدها بشكل كبير المنظمات اليابانية[1]

المطلب الثالث: طرق تحديد الأجر والاقتطاعات الأجرية في الجزائر

أولا: طرق تحديد الأجر في الجزائر

وضع القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية في الجزائر مجموعة من البنود تضمنت طرق مختلفة لحساب الأجر في الجزائر [2]

ـ طريقة ترتيب الوظائف:وذلك بتصنيف الأجور حسب صعوبة الوظيفة مع جعل الوظائف المتشابهة في فئات لتحديد مستوى أجر كل فئة.

ـ طريقة التصنيف: وذلك بوضع الدرجات حسب العوامل المهمة في الوظيفة، وتختلف عن طريقة الأولى في أن أساس التصنيف هنا ليس أساس شامل بل يعتمد على النقاط المهمة في الوظيفة باعتبارها هي التي تؤثر في نوعية وصعوبة العمل دون باقي التفاصيل.

ـ طريقة النقاط المختصرة: وفق هذه الطريقة يتم تحليل الوظيفة إلى عدة نقاط تشمل مثلًا المهارات، الجهد المبذول ودرجة المسؤولية إذ تقيم هنا مثلًا أهمية الوظيفة مرة حسب صعوبة ظروف العمل فيها

1-. نوري منير فريد كورتل، مرجع سابق ،2011 ص 213-214
2- منير نوري، الوجيز في تسيير الموارد البشرية ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2011 ص 63- 64

وحسب المهارة اللازمة ودرجة المسؤولية التي تتطلبها وما إلى ذلك، ويتم وضع أجور مقابل كل رتبة من الوظائف.

- **طريقة النقاط المفصلة:** تقيم كل وظيفة إلى ثلاث مراحل وهي:
  - تحديد العناصر التي يتحدد على أساسها الأجر؛
  - إعطاء درجات متفاوتة لهذه العناصر؛
  - تحديد العلاقة بين كل عنصر في العمل.

بحيث أن معدل النقاط أو علامات كافة العناصر لكل وظيفة التي يضعها المقيمون تكون أساسًا لتحديد الأجر،تعطى كل نقطة قيمة معينة وبالتالي راتب كل وظيفة يكون عدد النقاط مضروبا في القيمة النقدية،ولنجاح هذه الطريقة يتم جمع وتنظيم المعلومات المتعلقة بالمهام والأعباء والمسؤوليات الخاصة بالوظائف ومن ثم وصف الوظائف وتحديد أهمية كل وظيفة من قبل لجنة مختصة وفق معايير مرتبطة بالعمل.

- **طريقة هاي** : إن نظام تقييم الوظائف المسمى Hay هو ملك ل: Hay Group وقد تم تأسيسه مند 60 عاما وطور وأستخدم في العديد من المؤسسات (المنظمات) حول العالم في كلا القطاعيين العام والخاص ، وفي عام 2008 في سنغافورة ، تم تأسيس أول مركز أبحاث عالمي لتنفيذ الإستراتيجية لمجموعة Hay Group والتي تقود الأنشطة البحثية وتنسق شبكات الأبحاث العالمية التابعة للمجموعة الموجودة في باريس وساو باولو وفرانكفورت وبوسطن ولندن ويتلقى المركز أيضا الدعم من مجلس التنمية الاقتصادية في سنغافورة . إن أسلوب Hay هو تحليلي يرتكز على ثلاث عناصر معينة وهو يهدف إلى قياس حجم الوظيفة في مؤسسة ما بالنسبة للمؤسسة بحد ذاتها ،ويقوم التقييم على ثلاث عوامل رئيسية هي: معرفة العمل، حل المشكلات وتحمل المسؤولية مبينة حسب الجدول التالي[1]:

1- ، منير نوري ، الوجيز في تسيير الموارد البشرية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر 2011 ص 66

الجدول رقم (1 ـ 01) العوامل الأساسية لتقييم الوظائف .

العوامل الأساسية	وصف العامل	العوامل الفرعية
– المعرفة بالعمل	– مجموع المهارات المكتسبة والضرورية لأداء الوظيفة بنجاح	– المعرفة بالإجراءات التنظيمية _ المعرفة بالأساليب المتخصصة _ القابلية بالتنسيق في المهارات من خلال التفاعل بين الأفراد والجماعات
– حل المشاكل	– المعالجة الفكرية المطلوبة في تحليل وتقويم مواقف العمل للوصول إلى الاستنتاجات بالاعتماد على المعايير والخبارات السابقة .	_ البيئة التنظيمية ودرجة تعقيدها – تنويع وترابط الأفكار _ حرية التصرف واتخاذ القرارات الذاتية _ السيطرة على المواقف
– تحمل المسؤولية	– إمكانية تحمل مسؤولية العمل ونتائجه وتقديم أجوبة لجميع النتائج	_ إمكانية السيطرة على المواقف _ تغيير النتائج السلبية وحرية التصرف

المصدر: منير نوري ، الوجيز في تسيير الموارد البشرية ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 2011 ص 66

6ـ طريقة تقويم الموقع: تضم هذه الطريقة ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى: تضم الوظائف الخاصة بذوي الياقات الزرقاء؛
- المجموعة الثانية: تضم الوظائف الكتابية والفنية والخدمات؛
- المجموعة الثالثة: تتعلق بالوظائف الإدارية والإشرافية.

كما تحتوي هذه الطريقة على إحدى عشر عاملًا مقسمة إلى أربع مجموعات رئيسية من العمل (المهارات، الجهود، المسؤولية، الظروف الوظيفية) [1]

1- منير نوري ، مرجع سابق ، 2011، ص 22 – 24

ثانيا :الاقتطاعات الأجرية.

أ – **الضريبة على الدخل الإجمالي * IRG * لفئة المرتبات والأجور** : تطرأ على الأجور والمرتبات مجموعة من التغييرات لحصول الموظف على أجره الصافي،منها الضريبة على الدخل الإجمالي والتي تعد ضريبة سنوية وحيدة تفرض على الأشخاص الطبيعيين ، يتم حسابها باستعمال السلم التصاعدي حسب الشرائح في المجتمع وذلك بالمرور بمجموعة من الخطوات[1]

أ ـ ساب الدخل الخام الإجمالي وذلك بجمع المداخيل الصافية لإجمالي المداخيل الفرعية.

ب ـ خصم التكاليف المحددة قانونًا كاشتراكات منح الشيخوخة والضمان الاجتماعي.

وفقا للمادة 31:المعدلة والمتممة لأحكام المادة 104من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحرر كما يأتي: المادة 104 : – الإخضاع الضريبي للدخل الإجمالي كما هو محدد بموجب أحكام المادة 85من هذا القانون ، إلى الضريبة على الدخل الإجمالي على مستوى موطن التكليف تبعا للجدول التصاعدي أدناه :

الجدول رقم (1 ـ 02): الضريبة التصاعدية على الدخل الإجمالي IRG

قسط الدخل الخاضع للضريبة	معدل الضريبة
لا يتجاوز 240.000دج	%0
من 240.001إلى 480.000دج	% 23
من 480.001إلى 960.000دج	27%
960.001إلى 1.920.000دج	% 30
1.920.001إلى 3.840.000دج	33%
أكثر من 3.840.000دج	%35

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد100، المؤرخة في 30 ديسمبر 2021

– حساب مبلغ الضريبة الصافية وذلك بطرح قيمة القرض الضريبي إن وجد والمتعلق برؤوس الأموال المنقولة والرواتب والأجور.

ب– اشتراكات الضمان الاجتماعي

يخضع الأجر بالإضافة إلى الاقتطاعات الجبائية إلى اقتطاعات أخرى إجبارية تدفع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بغرض تأمين العامل على مختلف الحوادث والأخطار التي يمكن أن يواجهها سواء في مقر عمله أو خارجه، بمقابل الدفع المنتظم لحصص الاشتراك حيث يقع على عاتق العامل الاشتراك بنسبة

1- بوهالي رتيبة ، محاضرات في جباية المؤسسة ، مطبوعة جامعية ، محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، الجزائر ، 2016/2017، ص 53-57 .

9% وعلى صاحب العمل 25%من الأساس الخاضع للاشتراك وهو ما يسمى بأجر المنصب، ثم يتم توزيع هذه النسب على مختلف التأمينات.

1-التأمينات الاجتماعية : هو النظام الذي يشمل كافة الأشخاص العاملين فوق التراب الوطني مهما كانت جنسيتهم مواطنين أو أجانب ومهما كانت طبيعة عملهم يدوي أو فكري ومهما كانت مدة عملهم دائمة أو مؤقتة ومهما كان القطاع الذي يعملون به عام أو خاص عن طريق المساهمة في صندوق التأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية بمعدلات معينة وتشمل تغطية التأمينات الاجتماعية مجموعة من الحالات والأوضاع التي قد يتواجد بها العامل وهي :

- التأمين عن الولادة .
- التأمين عن العجز .
- التأمين على الوفاة .
- التأمين على المرض .

2 – التأمين على حوادث العمل والأمراض المهنية_: وتشمل كافة الحوادث التي يمكن يتعرض لها العامل أثناء ممارسته لعمله ، سواء كانت داخل أو في مكان العمل أو خارجه ، متى كان دلك تطبيقا للأمر الصادر عن صاحب العمل أو كما يحددها القانون بأنها كل الحوادث التي تصدر عنها إصابات بدنية ناتجة عن سبب مفاجئ وخارجي طرأ أثناء العمل .

أما الأمراض المهنية فهي تلك الأمراض الناتجة عن تفاعلات أو تسربات المواد أو الروائح و ما شابههما والمسببة لأمراض التسمم والتعفن وبعض العلل التي يكون سببها مصدر مهني خاص ، لدا يجب التكفل التام بالعامل من قبل هيئات الضمان الاجتماعي المكتتبة له ، دون النظر إلى طبيعة العمل التي يعمل في ظلها ، حيث يترتب للعامل حق العلاج الكامل العادي والمتخصص وإعادة التأهيل البدني والتكفل التام بكل المصاريف الناتجة إلى جانب نفقات النقل والإقامة في المستشفى .

3 – التأمين على التقاعد :يأتي الحق في التقاعد كنهاية طبيعية للحياة المهنية للعامل، إلا أن هده النهاية قد تأتي كنتيجة طبيعية لبلوغ العامل سن معينة تمكنه من وضع حد لحياته المهنية ، والتمتع ببقية حياته الخاصة وقد يكون التأمين على التقاعد كما يلي :

ـ **التقاعد العادي** :إن شروط الاستفادة من معاش التقاعد تتمثل بالخصوص في وجوب بلوغ العامل سن التقاعد المحدد بستون سنة للرجال (60سنة) وخمسة وخمسون (55سنة) ، وقضاء المدة القانونية اللازمة للعمل المترتبة لحق التقاعد ، والذي يكون على الأقل 15سنة من العمل (قبل سنة 2022) كما

يمكن للمرأة الاستفادة من التخفيض في السن يقدر بسنة واحدة عن كل طفل ربته على الأقل 9سنوات في حدود 3أطفال .[1]

ـ **التقاعد النسبي** : (وهو مجمد حاليا)

ويمنح هذا التقاعد للمستفيد إدا استوفى الشروط التالية :

– أن يكون سنه 50سنة على الأقل .

–أن تكون فترة العمل نتج عنها دفع إ اشتراكات تعادل 20سنة على الأقل ويخفض السن 45سنة ومدة العمل 15سنة وتحسب بالعلاقة التالية : **الاستفادة من التقاعد=عدد سنوات النشاط *2,5 %**

ـ **التقاعد دون شرط** : يمكن تخفيض سن التقاعد بفتح مناصب شغل جديدة لتشغيل العاملين العاطلين ،وهو الأمر الذي دفع بالمشرع الجزائري في ماي 1997إلى إجراء تعديلات على قانون التقاعد لجعله أكثر مرونة واستجابة للمستجدات الاقتصادية والاجتماعية ، حيث ألغى شرط السن المحدد ب(60سنة) للرجال و (55سنة) للنساء ، إدا كان العامل قد عمل مدة معينة نتج عنها دفع الاشتراكات تعادل 32سنة على الأقل.

ـ **منحة التقاعد**:إدا بلغ العامل سن 60سنة ولم يستوفي شرط العمل والتأمين 15سنة يمكن أن يمنحه الصندوق الوطني للتقاعد منحة التقاعد إدا استوفى 5سنوات أو 15سنة فعلا من العمل والاشتراك .

ـ **التقاعد المسبق**:(لا يطبق حاليا)

هو نظام جديد فرضته حتمية التسريح لأسباب اقتصادية، نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية أو عجزها أو حلها.

4 – التأمين على البطالة : تاريخ السادس و العشرين (26) من شهر ماي 1994، و بموجب مرسومين تشريعيين منشورين بالجريدة الرسمية رقم (34) ، أُنشأ نظام التأمين عن البطالة لفائدة أجراء القطاع الاقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية و لأسباب إقتصادية إمّا بالتسريح الإجباري أ و بتوقف نشاط المستخِدم تعدّ البطالة المتفشية لأسباب اقتصادية مع مطلّع سنة 1994 بمثابة خطر من مخاطر الضمان الاجتماعي كالمرض وحوادث العمل، إلخ ...[2]من جهة أخرى ، يسمح نظام التأمين عن البطالة المستخدمين العموميين و الخواص بحيازة آلية لمجابهة الصّعوبات الاقتصادية، المالية و التقنية التي تعرّض مصير مؤسساتهم للخطر بتقليص تعدادها و اضمحلال وظائفها المأجورة.

---

[1]- قانون رقم 15/16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 ،يعدل ويتمم القانون 83-12 المتعلق بالتقاعد ، ج ر ، عدد 178 الصادرة في 31 ديسمبر 2016

[2] مرسوم تشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 .

خاتمة

من خلال عرض هذا الفصل توصلنا إلى أن الأجر هو المقابل الذي تدفعه المؤسسة للموظف نظير الجهد الذي يقدمه، كما تبين لنا أهمية الأجر لدى العامل ومساهمته في تحديد مركزها الاجتماعي، المعيشي والصحي وكذا بالنسبة للمؤسسة من خلال رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، وتخفيض النفقات، كما انه بالنسبة لأهميته البالغة يحظى بالحماية القانونية واحترام لعقد العمل المتفق عليه، زيادة على ذلك تمت معالجة الأجور وفق طرق وأسس متفق عليها بين الدول التي تسعى إلى مواكبة التغييرات الحاصلة في المجال الإقتراضي ومواجهة عنصر المنافسة مع الالتزام بالرفع من الإيرادات والتقليل من التكاليف، قد يرتفع الأجر أو يتناقص لأسباب لا تدخل ضمن نطاقه كتدخل الدولة في تحديد مستواه كما يمكن أنه يختلف في الحالة العادية.

أن الأجور هي العلاقة التي تربط الأجير مع رب العمل، وهي نتيجةكل عمل ومصدر كل إشباع للرغبات ، ولا يزال الأجر من أهم المسائل التي تتمحور حولها النقاشات والخلافات بين العاملين وأصحاب العمل، فأغلب النزعات القائمة سببها المباشر محاولة الزيادة فيه، ولقد هذا المطلب اهتماما بالغا في الجزائر من قبل الأنظمة التشريعية قصد السعي الإلزام المؤسسات بدفع أجور عمالها بصفة مستمرة وفي الأوقات المحددة،وكذالك يلعب دور كبير، فغير كمحفز في دفع العمال إلى تحقيق أهذاف المؤسسة، مهما اختلف اقتطاع النشاط.

إلى جانب ذلك نلاحظ بان مختلف النظريات المفسرة للأجور تحاول عرض مختلف العوامل التي تساهم في تقرير مستوى الأجور، وإجمالا يمكن القول بأن النظريات تطورت من كونها تهتم بالعملاء الاقتصاديين وقوانين السوق إلى نظريات تصب اهتمامها حول المسير والمقرر الذي يملك بعض الحرية في اتخاذ القرارات بالأجور داخل المؤسسة.

الفصل الثاني

مفاهيم أساسية حول الأسعار

تمهيد:

تعتبر الأسعار هي التعبير النقدي من جانب العرض أي هي تلك القيمة النقدية المعطاة لسلعة أو خدمة معينة ،حيث تتمثل فيه قيمة التكلفة وهامش الربح ، وللسعر أهمية بالغة بالنسبة لعملية المنافسة إد يؤثر في كمية المبيعات وبالتالي في مداخيل المؤسسة ، كما يؤثر على الجودة من أجل تحقيق الفعالية الاقتصادية التي تعود بالفائدة على المستهلك بالدرجة الأولى وتحقيق سياسة الدولة بالدرجة الثانية .

ونتيجة لاضطراب السوق و إ ارتفاع الأسعار وعدم استقرائها خاصة بالنسبة للسلع والخدمات الضرورية ، بهدف حماية القدرة الشرائية للمواطن تتدخل الدولة في تحديد أسعار هده السلع والخدمات من أجل تنظيم وتسوية الاختلال الواقع في أسواق بعض المنتجات ، من خلال وضع بعض آليات لتحديد هده الأسعار من طرف طرفها وتحت رقابة هيئة خاصة تسمى مجلس المنافسة .

حيث سنتناول خلال هدا الفصل لمفاهيم أساسية حول الأسعار وذلك من خلال إعطاء مفهوم للأسعار والتي تتمثل في تعريف للأسعار،أنواعها وأسس تحديدها لنتناول بعدها آليات وتدابير تحديد الأسعار في الجزائر وأخيرا تطرقنا إلى ظاهرة ارتفاع الأسعار في العالم و انعكاساتها على الجزائر، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي :

المبحث الأول: ماهية الأسعار .

المبحث الثاني : آليات وتدابير تحديد الأسعار في الجزائر .

المبحث الثالث: ظاهرة ارتفاع الأسعار في العالم وانعكاساتها على الجزائر .

المبحث الأول: ماهية الأسعار

تعتبر الأسعار هي الأداة المحركة للنشاط الاقتصادي كما أنها تبين حجم المعاملات الاقتصادية لكل عون اقتصادي باعتبار أن السعر عنصر متغير عبر كل مراحل التعامل الاقتصادي ،فهو يتغير بتغير قيمة الشئ المباع أو الخدمة المقدمة وأيضا بتغير القدرة التجارية على التفاوض بين الأعوان الاقتصاديين والتي تختلف من عون لأخر ،فالمشتري يرغب في الشراء بسعر أقل والبائع يحاول الحصول على أعلى سعر ويكون عادة عن طريق المساورة بينهما

المطلب الأول: تعريف الأسعار .

يوجد تعريفين للأسعار من الجانب اللغوي ومن الجانب الاصطلاحي :

أولا : تعريف السعر لغة.السعر لغة هو التعبير النقدي لقيمة السلعة وهو العنصر الوحيد الذي يمثل الإيرادات المنشأة ويجب معرفة الفرق بينه وبين الثمن ، فالسعر هو ما تقع عليه المبايعة بين المتعاقدين أو هو ما يكون نتيجة المساومة بينهما أو القدر الذي يستحق في مقابل المبيع، لدلك فالذي يوصف بالغلاء أو الرخص هو الثمن وليس السعر .[1]

ثانيا : تعريف السعر اصطلاحا :

من الناحية القانونية لا توجد تعريفات خاصة بالسعر ، فلا قانون المنافسة ولا قانون المستهلك او القوانين الأخرى تعرضوا لدلك ، أما من الناحية الاقتصادية فقد حضي السعر باهتمام كبير من قبل الباحثين سواء من جهة الإقتصاديين أو المسوقين .

حيث يعرفه علم الاقتصاد "بأنه التعبير النقدي لقيمة السلع أو البضائع ، وبالتالي كلما ارتفعت قيمة السلعة أرتفع سعرها والعكس صحيح ".

كما تم تعريف السعر على أنه "القيمة المحددة للمنافع التي يحصل عليها الفرد مع السلع والخدمات وأنه تعبير عن قيمة السلعة أو الخدمة أو كليهما فيما يتعلق بالبائع والمشتري "

من خلال التعاريف يظهر لنا أن السعر يتمثل في القيمة المالية المترجمة لقيمة السلعة أو الخدمة خلال فترة معينة

كما يمكن أن يختلف السعر باختلاف وجهات نظر الأطراف منها :

أ _ السعر من وجهة نظر المنتج أو المسوق :

يعبر هنا السعر عن القيمة النقدية التي يحصل عليها مقابل المنتوج ، وهنا يتضمن السعر الشروط التي يتم بها بيع منتوجاته ، فالسعر في حالة البيع نقدا يختلف عن البيع لأجل وسعر منتوج محلي يختلف

[1] ـ طالب محمد كريم ، تقييد المنافسة عن طريق الأسعار ، أطروحة دكتوراه ،تخصص قانون خاص ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة تلمسان ، 2018،ص 20 .

عن سعر منتوج دولي ، ويسعى المنتج أو المسوق أن يحقق أكبر ربح ممكن ، كفارق بين شرائه للمنتوج والسعر الذي يبيع به .[1]

ب _ السعر من وجهة نظر المستهلك :

يمثل السعر التكلفة أو قيمة الشئ المدفوع قصد تلبية حاجيات المستهلك ، ويجب أن يتساوى السعر القدر الإجمالي للمنافع التي يتوقعها المستهلك من حصوله على المنتوج أو إستخدامه لمؤسسه .

المطلب الثاني : أنواع الأسعار .

لكل مؤسسة حرية اختيار الأسعار المناسبة التي تغطي التكاليف الكلية ومعظم أرباحها وقد تباينت أنواع الأسعار حيث نجد : أسعار القيادة ، التسعير النفسي ، الأسعار المحددة من طرف العرف ، إيعار الاستدراج ، الأسعار الموسمية الرمزية ،الأسعار الترويجية والمهنية .

أولا .أسعار القيادة :

تلجأ بعض المؤسسات إلى هدا النوع نظرا لقدرتها العالية وحصتها الكبيرة في السوق ، حيث تقوم بوضع أسعار تسترشد بها باقي المؤسسات المنافسة لها ، وبدلك تكون ذات قدوة والأولى من ناحية وضع السعر والتحكم به ،وقد تلجأ في بعض الأحيان إلى تخفيض السعر إلى الحد الذي تنعدم فيه الأرباح ،بغية جلب مستهلكين جدد والإستحواد على أكبر حصة في السوق .

ثانيا .التسعير النفسي :

يعتبر الكثير من المستهلكين السعر كمؤشر للنوعية ، وهو مايدعو المؤسسة إلى أن تحلل الجانب النفسي وليس الاقتصادي فقط من أجل تحديد الأسعار ، وهو ما نلاحظه في حالة بعض المنتجات الفاخرة كالعطور ، المجوهرات والسيارات ....الخ .

ثالثا :الأسعار المحددة من طرف العرف.

يتميز هدا النوع من الأسعار بالاستقرار لمدة طويلة من الزمن في السوق ، وهي تلك الأسعار التي أعتاد المستهلك عليها ،كالخبز والمشروبات ....الخ ،ويتميز هدا النوع بالمرونة إد يصبح السعر معتادا لدى المستهلك يصعب تغييره ، ويلجأ المنتج في هده الحالة إلى تغيير الكمية والجودة .[2]

رابعا :أسعار الاستدراج .

يعتمد هدا النوع من الأسعار بالاستقرار لمدة طويلة من الزمن في السوق ، وهي تلك الأسعار التي اعتاد عليها بدلا من القيام بالتسعير على أساس تحديد سعر يغطي القدر الكافي والمناسب من الربح ،ويمكن تغطية التكاليف .

خامسا : الأسعار الموسمية : هي تلك الأسعار التي تطبق على المنتجات الموسمية ، حيث تكون مرتفعة في بداية الموسم ، ثم تتلوها تخفيظات طفيفة نوعا ما خلال الموسم نفسه ، وفي النهاية يقوم البائع

[1] ـ طالب محمد كريم ، مرجع سابق ، ص 21 ،25.
[2] ـ محمد فريد صحن ،التسويق ، دار الطباعة، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر، 2001، ص 281 .

بتحديد أسعار جد منخفظة ، حتى يتخلص من المنتجات بدلا من الإحتفاظ بها أو تكديسها نتيجة لتغير أذواق المستهلكين أو تعرضها للتلف .[1]

سادسا: الأسعار الرمزية .

هو السعر الذي يعمل على إحداث سمعة جيدة عند المستهلكين والعملاء من المنتوج وسعره ، من خلال وضع فكرة في أدهانهم بأن هدا السعر الرمزي يشير إلى الربح البسيط والسعر القريب من التكلفة ويطبق هدا النوع من السلع الإستهلاكية والسلع الصناعية وفي محلات التجزئة ومحلات الجملة ....الخ ويهدف إلى تنشيط المبيعات ومن الأمثلة عليه سعر السلعة أو الخدمة سعر رمزي وهو 20دينار فقط .[2]

سابعا . السعر الترويجي :

لايوجد تعريف محدد لهدا النوع من الأسعار لأن تعريفه يكون في الغرض الذي يستعمل من أجله ، فهدا النوع يستخدم في المناسبات الوطنية والشخصية ،للسلع والخدمات في غير موسمها ،ويطبق أيضا على السلع الإستهلاكية والسلع الصناعية في محلات التجزئة ومحلات الجملة وعند المنتجين وعلى الخدمات أيضا .

ثامنا .الأسعار المهنية :

هي تلك الأسعار التي تطبق على الخدمات المهنية المختلفة مثل المهندس والطبيب والمحامي ....الخ وترتبط أسعار هده الخدمات بالجهد المبدول والأدوات المستخدمة ،مثال على دلك سعر رسم المهندس لمنزل من طابق واحد أقل من رسمه لمنزل دو طابقين .

المطب الثالث .أسس تحديد السعر :

يعتبر السعر من العوامل المؤثرة على نجاح ورواج سلعة أو خدمة ما فعلى أساسه تتحدد طبيعة الطلب على السلعة أو الخدمة في الأسواق .[3]

وتواجه عملية تحديد السعر وإتخاد القرارات المناسبة في سياسة التسعيرة ،أسس ومشاكل لحصتها في نوعين من الأسس:

النوع الأول وهو الأسس الداخلية أما النوع الثاني فهو الأسس الخارجية .

الفرع الأول .الأسس الداخلية لتحديد السعر :

عرف هدا النوع من الأسس على أنه مجموعة العوامل التي يمكن للمؤسسة التحكم فيها ، إن تحديد الأسعار المناسبة يتوقف في أغلب الأحيان على الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال تحديد السعر والمشاركة في تحقيق أهداف المؤسسة ،فهنا إدا كانت المؤسسة تريد الزيادة في حصتها في السوق فما عليها إلا تخفيض السعر من أجل جلب عملاء منافسيها ، وبالتالي تكسب حصة زائدة في السوق .[4]

---

[1] ـ محمد فريد صحن ، مرجع سابق ، ص 280 .

[2] ـ خالد عبد المنعم البستنجي ،التسعير بين النظرية والقانون ، الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر ،عمان ،2016 ،ص 13 ـ 14 .

[3] ـ أمين عبد العزيز حسن ،إستراتيجيات التسويق في القرن الواحد والعشرون ، دار الطباعة ، دار قباء ، القاهرة مصر ،2003 ، ص 210 .

[4] ـ محمد فريد صحن ، مرجع سابق ، ص 278 .

وبعكس دلك إدا أرادت تحقيق أرباح أكثر وبسرعة فقد تلجأ إلى رفع الأسعار على السع ،ولكن فيه مخاطرة بفقدان حصة مهمة في السوق وهروب العملاء إلى المنافسين الآخرين .

ثانيا : الموارد .

يقصد بها الإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية المستخدمة ،فهده الموارد كلها تتحكم في السعر فكلما كانت أقل سعر والعكس كدلك ،كلما كانت مرتفة كلما كان السعر مرتفعا ، لدلك نرى أن عدة شركات عظمى تلجأ إلى الصين والمغرب الموارد البشرية رخيصة وبالتالي سوف تؤثر على السعر وهدا ماقد يجلب عملاء جدد في السوق .[1]

ثالثا : التكاليف .

تعتبر التكاليف من أهم الأساسيات في تحديد الأسعار، لأن المتعامل الإقتصادي لا يمكن أن يحدد السعر دون ن يعرف تكلفة السلعة ، وهو ماينطبق سواء بالنسبة للمنتج و الوسيط التجاري ، حيث أن هدا الأخير له تكاليف شراء للسلعة ونقلها ، فمن خلال إحتساب التكاليف يبدأ حساب هامش الربح وكلاهما يشكلان السعر . [2]

رابعا : درجة الاختلاف في السلعة .

كلما كانت منتجات المؤسسة متميزة و منفردة بمزايا تختلف تختلف عن منتجات المنافسين الأخرين ،كلما كانت أكثر حرية في وضع الأسعار على سلعها ،حيث نجد أن المؤسسات ذات المنتجات المتميزة وذات الجودة تفرض أسعار أعلى من أسعار منافسيها ، ومع دلك دائما ما تحافظ على حصتها في السوق ، كما أن الشهرة أو العلامة المميزة هي وحدها التي تمكن المؤسسة من تحديد سعر مرتفع لمنتجاتها أمام منافسيها ،وهدا طبيعي نظرا لاكتسابها لثقة المستهلك وولائه .[3]

خامسا: التنظيم .

نجد أن بعض المؤسسات توكل مهمة تحديد الأسعار إلى المدير التسويقي والإنتاج ، فهو الذي يحدد التكاليف وهامش الربح وفي المؤسسات الأخرى تتبع سياسة التسعير المركزي ،أي أن السعر يكون محدد من طرف السلطة المركزية للمؤسسة حسب نوعها إن كانت شركة أو مقاولة ...الخ كما أن هناك مؤسسات تتبع أسلوب اللامركزية ،أي تترك الحرية للبائعين ورجال التسويق ودلك من خلال مستويات دنيا في تحديد الأسعار .[4]

الفرع الثاني .الأسس الخارجية لتحديد السعر :

بعكس الأسس الداخلية تعتبر الأسس الخارجية مجموعة من العوامل التي لا يمكن مراقبتها والتحكم فيها من طرف المؤسسة ،إد وجب أخدها بعين الإعتبار عند تحديد الأسعار وهي :

---

[1] ـ طالب محمد كريم ، مرجع سابق ، ص 39 .
[2] ـ محمد فريد صحن ، مرجع سابق ، ص 267 .
[3] ـ طالب محمد كريم ،مرجع سابق ،ص 40 .
[4] ـ محمد فريد صحن ، مرجع سابق ، ص 280 .

أولا . الطلب :

نظرا لما يلعبه الطلب على السلع والخدمات من دور مؤثر في تحديد السعر وبصفة خاصة عند التسعير مند الوهلة الأولى للمنتوج ، إذ هناك عوامل كثيرة تشكل تأثير في نمط الطلب على سلعة معينة منها دخل المستهلك القوة الشرائية،عدد وقوة المنافسين ...الخ .

ثانيا .المنافسة :

تلعب المنافسة دورا هاما عندما تقوم المؤسسة بتحديد أسعار منتجاتها ،فتصرفات المنافسين من شأنها أن تؤثر بصفة مباشرة على مدى قدرة المؤسسة في زيادة أو تخفيض السعر ،ومنه يجب على هده الأخيرة أن تكون على دراية بمنافسيها وأهم الخطط التي ينتجونها من خلال التجسس على إستراتيجياتهم .[1]

ثالثا .الموردون :

يكون تأثير الموردون على أسعار السلع في حال الزيادة في المواد الأولية بغية تعظيم أرباحهم ،وبالتالي فان هدا يؤدي إلى رفع التكاليف الخاصة بالإنتاج بالنسبة للمؤسسة ، وبالتالي رفع في الأسعار من أجل تعويض هده الزيادة في أسعار المواد الأولية ،وهناك بعض المؤسسات تستغل هده الزيادات في المواد الأولية من اجل الزيادة في أرباحها .[2]

رابع .التوزيع :

يجب على المؤسسة عند تحديد الأسعار لمنتجاتها الأخذ بعين الإعتبار ما سيأخذه الوسطاء والموزعون حتى تصل السلعة إلى المستهلك النهائي ،حيث يجب حساب هده التكاليف التي يأخذونها في تحديد السعر مع إختصار بعض أرباحهم ،في حالة ما إدا كان مسار هده السلعة طويل ،لكيلا تصل للمستهلك بسعر باهظ وبالتالي يؤدي إلى خسارة جزء هام في السوق ،أما إدا كانت السلعة تصل إلى المستهلك النهائي عند قليل من التجار ،فتكون هنا المؤسسة أكثر حرية ولها مجال للمناورة في تحديد طريق يتضمن أسعارها .[3]

خامسا : الظروف الاقتصادية .

تعتبر الظروف الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في تحديد الأسعار ومن أهمها : التضخم ،الكساد ،ندرة المواد الأولية ،الحكومة ،الأخلاقيات ، ففي التضخم تكون هناك ارتفاعات في الأسعار ومنه تلجا المؤسسة إلى محاولة تثبيت السعر وإتباع سياسة المنتوج البديل بسعر منخفض نسبيا ،أما مرحلة الكساد فتضطر المؤسسة إلى تخفيض منتجاتها بغرض بيع مخزونها من السلع وتوفير السيولة النقدية لاستعمالها في شراء مستلزمات الإنتاج ،أما ندرة المواد الأولية فانه يؤدي إلى ارتفاع هده المواد وبالتالي ارتفاع تكاليف الانتاج بالنسبة الى المؤسسات المستهلكة لهده المواد وهو ما يؤثر مباشرة في السلعة ، ويكون تأثير الحكومة متجسدا من خلال ماتسنه الدولة من قوانين وقرارات متعلقة ببيع السلع ،إما بتشجيع بيعها بأسعار منخفضة

[1] - بيان هاني حرب ،مبادئ التسويق ،الطبعة الأولى ،دار الورثة للنشر، الأردن 1999،ص162 .
[2] - يوسف أبو القارة ،سياسات التسعير ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،القاهرة ،مصر ،2013،ص 74 .
[3] - توفيق محمد عبد الحسن ،التسويق ،دار النهضة العربية ،مصر ،1997 ،ص 195 .

ووضع سقف لها أو تحديد سعرها ،فلا يمكن بيعها بسعر إلا بسعر أقل أو أكثر ،ادا فقرار التسعير يتطلب أن يكون هناك تكامل من الجانب الإنتاجي والقانوني .[1]

سادسا : تدخل الدولة .

يلعب التدخل الحكومي دورا هاما في قدرة المؤسسة على تحديد أسعار منتجاتها في كثير من الدول ،ففي بعض الدول قد تقوم الحكومة بتحديد اسعار سلع معينة تلتزم بها المؤسسات وبالتالي لا تجد هده الاخيرة مفرا من الخضوع الى هده الاسعار ،او أن تضع اطار معين للاسعار يمكن ان تتحرك في حدوده . وتظهر أهمية هدا العامل بصفة خاصة في الدول النامية وفي الاسواق التي تتميز بنقص في السلع المطلوبة فتتدخل الدولة من أجل منع ي محاولة إحتكار لسلعة معينة .[2]

المبحث الثاني : آليات وتدابير تحديد الأسعار في الجزائر .

من أصعب المشاكل التي تواجه الحياة الاقتصادية سواء في الماضي أو الحاضر اضطراب السوق وارتفاع الأسعار وعدم استقرارها ،خاصة بالنسبة للسلع والخدمات الضرورية ،وبهدف حماية القدرة الشرائية للمواطن تتدخل الدولة في تحديد أسعار هده السلع والخدمات الضرورية ، وهدا التدخل لا يعني الرجوع لعهد تحديد الأسعار في نظام الاقتصاد الموجه ، وإنما يهدف إلى تنظيم وتسوية الاختلال الواقع في أسواق بعض المنتجات .

المطلب الأول. الآليات القانونية :

نصت المادة 5 من الأمر 03/03 المتعلق بقانون المنافسة المعدلة بالقانون 10/05 على أنه يمكن أن تحدد هوامش وأسعار السلع والخدمات أو الأصناف المتجانسة من السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها عن طريق التنظيم[3] .

الفرع الأول :مجال تدخل الدولة في تسعير السلع والخدمات اللازمة .

رغم التأكيد على المبدأ العام القاضي بحرية الأعوان الإقتصادين في تحديد أسعار السلع والخدمات الضرورية وفقا للقواعد التي تتعلق بالمنافسة في ظل الاقتصاد الحر ،إلا أنه يمكن للدولة بصفة استثنائية أن تتدخل وتفرض أحكام وقيود على مدى حرية العون الإقتصادي من خلال تحديدها للأسعار وفرضها بالنسبة للسلع الإستراتيجية .

تنص المادة 05 من الأمر رقم 03/03 المتعلق بالمنافسة على أنه (يمكن تقنين أسعار السلع والخدمات التي تعتبرها الدولة ذات طابع إستراتيجي بموجب مرسوم بعد أخذ رأي مجلس المنافسة).

يتبن من خلال هده المادة أن الدولة يجوز لها أن تتدخل لتقنين أسعار السلع والخدمات التي تعتبرها إستراتيجية عن طريق مرسوم وهدا بعد أخذ رأي مجلس المنافسة .

---

[1] - المرسوم التنفيدي 11-108 المؤرخ في 1ربيع الثاني 1432 النوافق ل06مارس 2001 ،الصادر في الجريد الرسمية العدد 15 .
[2] - دحمان لندة ،التسويق الصيدلاني حالة مجمع صيدال ـرسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة دالي ابراهيم ـالجزائر ،2010، ص 234 .
[3] - المادة 05 من الأمر 03/03 المتعلق بالمقاصة .

ومجلس المنافسة هو جهاز إستشاري في هده المسألة لا ينكر الصفة الإستراتيجية حسب تطور السوق ومتطلبات المواطن أو الفرد ، وهدا ما جاء به التعديل الذي طرأ على أحكام المادة 05 من الأمر 03/03 المتعلق بالمنافسة بموجب المادة 04 من القانون رقم 05/10 المتعلق بالمنافسة .

الفرع الثاني : آليات تقنين أسعار السلع والخدمات الضرورية .

بالرجوع إلى نص المادة 5 من الأمر 03/03 المعدلة بالقانون 10/05 نستنتج أن تقنين أسعار السلع والخدمات يتم وفقا لثلاث أليات هي : التحديد ،التسقيف والتصديق وتأثير هوامش وأسعار السلع والخدمات عن طريق الأليات هي تكريس مهام وصلاحيات الدولة في مجال الأسعار وبالتالي عمل الدولة على ضبط السوق وإستقراره ،ودلك بالحكم على أسعار السلع والخدمات الضرورية وتثبيت استقرار مستوياتها

أولا :آلية التحديد لتقنين أسعار السلع والخدمات الضرورية .

التحديد هو تمكين الدولة من وضع سعر معين وإجبار البائعين والمشترين على إحترامه وتوقيع الجزاء على كل من يتجاوزه ، وذلك عن طريق التنظيم والهدف من إعتماد الدولة لألية التحديد هو تحديد أسعار بعض مواد أو خدمات قطاعات معينة يكون إنتاجها إستجابة لحاجيات اجتماعية بحيث يصعب على المصالح الخاصة أن تسيرها بصورة مباشرة لأن هده الأخيرة تميل إلى زيادة أرباحها ،في حين أن المستهلك يرفض ذلك نظرا للدور الذي تلعبه هده السلع والخدمات بالنسبة له .[1] وفيما يلي نذكر السلع والخدمات التي تحديد أسعارها من طرف الدولة :

أ ــ بالنسبة للمواد الغذائية :هناك ثلاث مواد غذائية تحدد سعرها الدولة وهي :

الدقيق والخبز :تحدد أسعار الدقيق والخبز وفق المرسوم التنفيذي رقم 96/132 المؤرخ في سنة 2016 .

الحليب المبستر والمنصب في أكياس وفي مختلف مراحل التوزيع : تحدد أسعاره بموجب المرسوم التنفيذي 16/65 ،المؤرخ في 16أفريل 2016 ،يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01/05 المؤرخ في 12فبراير 2001 والمتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر و الموضب في أكياس عند الإنتاج .[2]

سميد القمح الصلب :تحدد أسعار القمح الصلب وفق المرسوم التنفيذي رقم 07/402 المؤرخ في 25ديسمبر 2007 .

الزيت والسكر : المرسوم التنفيذي رقم 87/16 المؤرخ في أول مارس 2016 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 108/11 المؤرخ في 6مارس سنة 2011 الذي يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكدا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع للجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض .[3]

---

[1] ـ نجية لطاش ، مبدأ الشفافية في قانون المنافسة في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق ،جامعة الجزائر ،2004،ص 96 .

[2] ـ الجريدة الرسمية العدد رقم 23 لسنة 1996 .

[3] ـ الجريدة الرسمية رقم 13 المؤرخ في 2مارس 2016 المتعلق بالسلع .

ب بالنسبة للخدمات : هناك خمسة أنواع من الخدمات التي تدخل الدولة في تحديدها وهي :

نقل المسافرين عبر السكك الحديدية :تم تحديد نقل المسافرين الذي تقوم به الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 269/98 المؤرخ في 13اوت 1998 .[1]

نقل البضائع عبر السكك الحديدية : تم تحديد تعريفات نقل البضائع الذي تقوم به الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ،بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/98 المؤرخ في 13اوت 1998 .[2]

نقل الركاب برا : حدد سعر نقل الركاب برا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/39 المؤرخ في 15جانفي 1996 .

نقل الركاب بسيارات الأجرة تاكسي : تحددت تعريفة نقل الركاب بسيارة الأجرة تاكسي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02/28 المؤرخ في 17ديسمبر 2002 .

ثانيا : ألية التسقيف لتقنين أسعار السلع والخدمات الضرورية .

التسقيف هو تحديد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكدا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة للسلع والخدمات المعنية به .

ويكون للأسعار في هدا النظام مجال حر للحركة دون السقف المحدد لكنها لايمكن ان تتجاوز هدا السقف .[3]

المطلب الثاني : التدابير المؤقتة التي إتخدتها الدولة للحد من الارتفاع المفاجئ للأسعار .

تبين المادة 05 من الأمر 03-03 المعدلة للمادة 04 من القانون 10-05 قيدا أخر يرد على مبدأ حرية الأسعار ، والمتمثل في إتخاذ الدولة للتدابير المؤقتة أو الاستثنائية في حالة الارتفاع المفرط للأسعار وغير المبررة نظرا للأوضاع والظروف التي من شانها أن تمس أي قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي ، وتتمثل هده الحالات الاستثنائية في اضطراب خطير في السوق ،كارثة أو صعوبات مزمنة في التموين داخل قطاع نشاط معين أو في منطقة جغرافية معينة ،أو في حالات الاحتكار الطبيعية التي ورد ذكرها في المادة 05 دون أن تبين مفهومها ، ودلك على المادة 05 من الأمر 95-06 الملغى التي عرفت الاحتكار الطبيعي بأنه : " حالات السوق أو النشاط التي تتميز بعون اقتصادي واحد ،يستغل هدا السوق أو هدا النشاط "[4] .

ومن الطبيعي أنه إدا إحتكر شخص طبيعي كان أو معنوي نشاط معين من النشاطات الاقتصادية تحكم في الأسعار ،لدلك لا تتدخل الدولة بمجرد احتكار طبيعي لقطاع معين بل يشترط ان ينتج عنه ارتفاع مفرط

[1] الجريدة الرسمية العدد رقم 15 المؤرخ في 09 مارس 2007 .
[2] ـ الجريدة الرسمية العدد رقم 77 لسنة 1998 .
[3] ـ الجريدة الرسمية العدد رقم 55 لسنة 1998 .
[4] ـ موالك بختة ، محاضرات لطلبة ماجيستير قانون الأعمال ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ،2009 ، ص18.

في الأسعار وفي هده الحالة يكون الضبط والتنظيم مطلوبين لمنع استغلال صاحب الاحتكار أو البائع للقوة السوقية التي يتمتع بها لفرض أسعار فاحشة أو تقليل عرض السلعة أو الخدمة لتحقيق اكبر الأرباح على حساب المستهلكين .[1]

إن المادة 05 السابقة الذكر كانت قبل التعديل تنص على أن هده الإجراءات أو التدابير المؤقتة تتخد بموجب مرسوم لمدة أقصاها 06 أشهر قابلة للتجديد بعد استشارة مجلس المنافسة ،أما بعد التعديل تم إلغاء مدة 06 أشهر وكذا التخلي عن استشارة مجلس المحاسبة لكونهما يضيقان تدخل الدولة في هدا الميدان وأعطى للدولة سلطة إنفرادية في إتخاذ القرارات

الفرع الأول : قيام بعض الهيئات الإدارية بمراقبة الأسعار .

يمكن أن يخطر الوزير المكلف مجلس المنافسة ،ويمكن للمجلس ان ينظر في القضايا من تلقاء نفسه أو بإخطار من المؤسسات أو الهيئات المذكورة في الفقرة 2 من المادة 35 من هدا الأمر إدا كانت لها مصلحة في دلك .

ينظر مجلس المنافسة إدا كانت الممارسات والأعمال المرفوعة إليه تدخل ضمن إطار تطبيق المواد المحددة والمنظمة المعمول بها .

الفرع الثاني :ضرورة أن تتم مراقبة الأسعار وفق الأصول القانونية .

نظرا للطابع الإداري الذي تتمتع به السلطات الإدارية فان الاختصاص في الطعون المقدمة ضد قراراتها تكون أمام القضاء الإداري ، فمعظم النصوص المنشاة لهده السلطات تؤكد أن القاضي الإداري هو المختص بالفصل في المنازعات الإدارية وباعتبار أن مجلس المنافسة منحه المشرع الجزائري سلطة إدارية بالتالي فان منازعات قرارات هدا المجلس والتي تتمتع بصفة إدارية هي من إختصاص القاضي الإداري .

المطلب الثالث :دور مجلس المنافسة في تحديد الأسعار .

يعتبر مجلس المنافسة بمثابة الخبير المختص في مجال المنافسة ، فله الحق أن يبدي رأيه بشأن نصوص حيز التحضير أو حول المسائل التي لها صلة بالمنافسة وتعد الاستشارة أمام مجلس المنافسة وسيلة في متناول جميع المشاركين في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية داخل الدولة إبتداءا من السلطة العامة إلى المواطن البسيط غير جمعيات المستهلكين والجمعيات المهنية وغيرها حيث يلعب دورا هاما كبيرا في تحديد الأسعار من تركيز على تشكيلته وكذلك إعتماده على الإستشارات القانونية للمجلس في تحديد الأسعار .[2]

الفرع الأول : تشكيلة مجلس المنافسة .

يتميز مجلس المنافسة بتشكيلة جماعية وهدا يمثل أول عنصر من عناصر الإختلاف بينه وبين المؤسسات العامة التقليدية .

---

[1] ـ محمد الشريف كتو ،قانون المنافسة والممارسات التجارية وفقا للأمر 03/03 والقانون 02/04 دار بغدادي الطباعة للطباعة والنشر ،الجزائر ، دون س ن ،ص13

[2] ـ عليان مالك ،الدور الاستشاري لمجلس المنافسة ،رسالة ماجيستر ،كلية الحقوق ،جامعة الجزائر ،2003/2002 ،ص 78 .

يتكون مجلس المنافسة الجزائري من 12 عضوا معينين من قبل رئيس الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي لممارسة مهامهم في إطار عهدة لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد في حدود نصف أعضاء كل فئة من الفئات الثلاثة التالي ذكرها :[1]

الفئة الأولى : تتكون من ستة أعضاء يتم اختيارهم من ضمن الشخصيات والخبراء الحائزين على الأقل شهادة ليسانس أو شهادة جامعية مماثلة وخبرة مهنية لمدة ثمانية سنوات على الأقل في المجال القانوني أو الإقتصادي والتي لها مؤهلات في مجالات المنافسة والتوزيع والاستهلاك وفي مجال الفلكية الفكرية .

الفئة الثانية : تتضمن الفئة الثانية أربعة أعضاء يتم اختيارهم ضمن المهنيين المؤهلين أو الممارسين أو الذين مارسوا نشاطات ذات مسؤولية والحائزين على شهادات جامعية ولهم خبرة مهنية لمدة خمس سنوات على الأقل في مجال الإنتاج والتوزيع والحرف والخدمات والمهن الحرة .

الفئة الثالثة : تضع هده الفئة عضوان مؤهلان يمثلان جمعيات حماية المستهلكين .[2]

أما رئيس المجلس فيتم اختياره من ضمن أعضاء الفئة الأولى المشار إليها أعلاه يختار نائبان له من ضمن أعضاء الفئة الثانية والثالثة ،إضافة إلى الأعضاء المنصوص عليهم في الفئات الثلاثة السابقة .

الفرع الثاني : الدور الاستشاري لمجلس المنافسة في مجال تحديد الأسعار .

تطبيقا لأحكام المادة 05 من الأمر 06/95 صدرت عدة مراسيم تنفيدية تحدد أسعار بعض السلع والخدمات ذات الطابع الإستراتيجي ،ففي سنة 1995 وخلال الثلاثي الأخير من عمل المجلس وفي السنة نفسها استشير مجلس المنافسة 17 مرة وهدا تطبيقا لأحكام المادة 20 من نفس الأمر ، وبدراسة كل الأراء نجدها كانت بالإيجاب وهدا مايعكس ربما بداية تجربة عمل المجلس ، وفي سنة 1996 صدر رأي مجلس المنافسة رقم 96 /01 المؤرخ في 17 جانفي 1996 المتعلق بمشروع مرسوم يتضمن تحديد سعر البيع عند دخول النفط الخام للمصفاة وعند الخروج منها وكدا هوامش الربح للتوزيع بالجملة للمنتوجات المكررة والمخصصة للسوق الوطنية بالجملة ،حيث أن مجلس المنافسة في هدا الصدد أعطى رأيه الإيجابي حول نص مشروع المرسوم ،غير أنه لم يؤسس رأيه على أي سبب إقتصادي يبرر هذا الرأي .

المبحث الثالث : ظاهرة ارتفاع الأسعار .

لقد اعتاد العالم على أسعار الغذاء المنخفضة نسبيا في الثمانينيات والتسعينات ومند عام 2006 يتصاعد دور أسعار الغذاء في نحو واضح في الضغوط التضخمية العالمية ،بحيث أصبحت أسعار الغذاء مؤشرا أقوى للضغوط التضخمية ،خصوصا في الدول النامية حيث يمثل الإنفاق على الغذاء نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي .

---

[1] ـ نبيل ناصري ،المركز القانوني لمجلس المنافسة بين الأمر رقم 06/95 ، رسالة ماجيستير ،كلية الحقوق ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو ،2004 ، .

[2] ـ المادة 24 المعدلة من الأمر رقم 03/03 .

إن إرتفاع الأسعار في الدول النامية كان له تأثير كبير على الأسعار في الجزائر وهذا كون السوق الجزائري مستهلك أكثر منه منتج وهدا يعرضها للاستيراد من الدول المنتجة والصناعية من إشباع السوق الوطنية وتحقيق الإكتفاء الغذائي مما أدى بها إلى التباعية الغذائية لهذه الدول وتبقى رهينة لتغيرات الأسعار في الدول النامية المصدرة .

المطلب الأول : مفهوم التضخم .

يعرف التضخم أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين وعلى المستوى الجزئي ، يؤثر هذا الارتفاع على القوة الشرائية للمواطنين ويضعف من قدرتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية على المستوى الكلي ،تؤثر المعدلات المرتفعة من التضخم سلبا على مستويات الاستهلاك ،الاستثمار ، الصادرات وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية ومن تم على النشاط الاقتصادي .

الفرع الأول : يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما ،كما عرف بأنه "عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة نقدية " [1].

كما عرف التضخم بأنه "زيادة كمية النقود بالنسبة إلى كمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار .[2]

الفرع الثاني : مصادر الضغوط التضخمية .

مصادر الضغوط التضخمية التي يتعرض لها العالم حاليا يمكن تقسيمها إلى ثلاث مصادر هي : الأسعار المرتفعة للنفط والسلع التجارية الأخرى ،الأسعار المرتفعة للغذاء على المستويين المحلي والعالمي والسياسات الاقتصادية التوسعية التي تتبعها معظم دول العالم حاليا نتيجة الأزمة الإقتصادية وكدا جائحة كورونا ، فمعدلات الفائدة السالبة في معظم دول العالم اليوم ،كما أن الكثير من الاقتصاديات الناشئة في العالم تعمل الأن وفق طاقتها الكامنة ،ومن تم تواجه مخاطر السخونة الإقتصادية وهو ما يوجب عليها أن تتعامل ما يترتب على دلك من نتائج على الضغوط التضخمية ،على سبيل المثال فان ارتفاع درجة السخونة لاقتصاد الصين يرجع إلى النمو الكبير في الائتمان الذي نجم عن السياسات الحكومية الهادفة إلى الخروج السريع من الأزمة الاقتصادية ،ولكن هدا الخروج السريع كان على حساب النمو السريع ،وكذلك إرتفاع أسعار العقارات والأسهم .

الفرع الثالث : أثار التضخم الاجتماعية .

للتضخم أثار كثيرة أهمها أثاره في تراجع القدرة الشرائية للمستهلكين ،بصفة خاصة دوي الدخل الثابت كالعاملين في القطاعات الحكومية أو المتقاعدين ،وانخفاض الإنفاق الاستثماري نظرا إلى مناخ عدم التأكد

[1] ـ خالد الوزني واحمد الرفاعي ،مبادئ االقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ،الطبعة الثانية (دار وائل للنشر ،عمان ،2003 ،ص 249 .
[2] ـ عادل احمد حشيش ،اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي (بيروت ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ،1996 ،ص 201 .

الذي يصاحب الضغوط التضخمية ،مما يؤدي إلى إ رتفاع معدلات البطالة وإعادة توزيع الدخل في غير صالح الطبقات ذات الدخل المحدود .

المطلب الثاني :عوامل إرتفاع أسعار الغذاء عالميا .

عادت أسعار السلع الغذائية إلى الإرتفاع مؤخرا إلى مستويات أصبحت تهدد الأمن الغذائي في الكثير من دول العالم ،وبخاصة الدول الفقيرة الأمر الذي يعكس تراجع معدلات نمو الإنتاج الزراعي عالميا وهو ما يمثل تهديدا للعرض العالمي من الغذاء ومن العوامل المؤدية إلى إرتفاع إسعار الغذاء مايلي :

الفرع الأول : التغيرات المناخية .

ـ تشير الدراسات إلى أن التغيرات المناخية التي شهدها العالم المرتبطة بإرتفاع درجات الحرارة لها تأثير على أنماط سقوط الأمطار خاصة في المناطق الاستوائية الممتدة من اندونيسيا إلى الساحل الغربي لأمريكا الجنوبية .

ـ موجات الجفاف في الصين والأرجنتين وأوروبا الشرقية أدت إلى موجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية ،وكذلك أدى اندلاع حرائق الغابات إلى حدوث إنخفاض في إنتاج القمح في روسيا وكازاخيستان وأوكرانيا ونتيجة لدلك تشير التقديرات إلى إنخفاض محصول القمح العالمي .

نتج عن كل دلك تناقص المساحات المزروعة وتدهور الإنتاج من المحاصيل الزراعية كذلك كما أدى التغير في امتداد الفصول إلى حدوث أثار مدمرة أثرت في إمدادات الغذاء العالمية ،وبخاصة في الدول الكبرى المنتجة للغداء وفي البلدان العربية ،كما كان البرد الشديد في أوروبا والاتحاد الروسي وبلدان أخرى في كومنولت الدول المستقلة تأثير في أسعار القمح ،فان ظروف الحر والجفاف الشديد في أمريكا الجنوبية ولاسيما البرازيل والأرجنتين ساهمت في زيادة أسعار السكر والدرة وفول الصويا ،كما تأثرت أسعار الحبوب أيضا بأوضاع الجفاف التي بدأت قبل الموسم في جنوب غرب الولايات المتحدة .

الفرع الثاني : إرتفاع أسعار النفط .

أدى إرتفاع أسعار الطاقة مجددا إلى إرتفاع تكاليف الغذاء والمنتجات الغذائية في الأسواق الدولية ومن تم الأسواق المحلية ،فعودة أسعار النفط للارتفاع مرة أخرى إلى مستويات قياسية مع تنامي الطلب العالمي عليه من قبل الدول الصناعية والزراعية المتقدمة والناشئة على سواء ،أدى الى إرتفاع تكاليف النقل التجاري وأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بنحو 100% ماإنعكس على إرتفاع أسعار الغذاء وتشير التوقعات الى تزايد هدا الإرتفاع في أسعار النفط مع تزايد الإضطرابات في منطقة الشرق الأوسط وتوقف بعض الدول عن تصدير كل من الغاز والنفط .[1]

[1]ـ.حنان رجائي عبد اللطيف ،ارتفاع اسعار الغذاء وتاثيراته في المنطقة العربية ،الاهرام الرقمي (1نيسان /ابريل 2011) .

فكلما إرتفعت أسعار النفط إرتفعت تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية وقل إستهلاك الأفراد من المنتجات الزراعية وإعتمادهم على منتجات أقل تكلفة مناسبة لدخولهم وعودة الزراعة الى العهود القديمة في السيطرة على الأرض وعلى المزارعين وعلى الأدوات الزراعية .[1]

الفرع الثالث : تداعيات جائحة كورونا :

تأثرت القطاعات الزراعية بشكل مباشر وكبير بسبب جائحة كورونا ،وأصبح الأمن الغذائي مهدد وهو يواجه تداعيات الإغلاق وتعثر الإستيراد والتصدير حول العالم ،كما ألحقت جائحة كورونا أضرارا فادحة بالقطاع الزراعي والصناعات الغذائية ،لأسباب أبرزها الإنقطاعات التي حصلت في سلا سل الإمداد التجارية واللوجستية ومستلزمات الإنتاج إظافة الى تعثر حركة العمالة الزراعية الموسمية بين الدول وحتى داخل الدول والأقاليم نفسها وأوقفت العديد من الدول صادراتها من السلع الزراعية الأساسية مثل القمح والبطاطا والزيوت النباتية والألبان ،بما دفع بأرتفاع أسعار السلع الغذائية خلال سنة 2020 ،كما أدى الإنكماش الذي شهده الاقتصاد العالمي وإنخفاض معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول العالم الى تدهور الاستثمارات الزراعية .

الفرع الرابع :الحرب الروسية الأوكرانية .

ماكاد العالم أن يستفيق من أزمة جائحة كورونا حتى إندلعت الحرب الروسية الأوكرانية في مطلع سنة 2022 م ، لتلقي بتداعياتها بشكل سريع على أسعار الطاقة والغذاء ، متأثرة بالحرب وما تلاها من عقوبات إقتصادية وتطورات جيوسياسية وقد تأثرت سلاسل الإمداد إثر هده الحرب ،التي كانت متعطلة أصلا من تداعيات الإغلاق بسبب جائحة كورونا ،حيث توقفت الصادرات الروسية والأوكرانية لعدد من السلع الغذائية الرئيسية .

ويبين الجدول (2 ـ 01) كمية الصادرات لأهم الدول المصدرة الرئيسية للقمح في العالم ،حيث تحتل روسيا المرتبة الأولى بكمية صادرات بلغت 37,3 مليون طن ،تليها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بنحو 26,1 مليون طن لكل منهما وتأتي أوكرانيا في المرتبة الرابعة كما يلي :

[1] ـ منى يوسف حسين ، الوصول الى الرفاهية ،علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية (بيروت ،الدار العربية للعلوم ،ناشرون ،2010 ،ص249)

جدول (2 ـ 01): أهم الدول المصدرة الرئيسية للقمح في العالم خلال الموسم 2020 ـ2021

الترتيب	الدولة	كمية صادرات القمح (مليون طن)
1	روسيا	37,3
2	الولايات المتحدة الامريكية	26,1
3	كندا	26,1
4	اوكرانيا	19,8
5	فرنسا	18,1
6	استراليا	10,4
7	الأرجنتين	10,2
8	المانيا	9,3
9	كازاخستان	5,1
10	بولندا	4,6

المصدر : وزارة الزراعة الأمريكية ، تقرير سنة 2022 .

وفي تقريرها عن القمح توقعت وزارة الزراعة الأمريكية (USDA) أن تجارة القمح العالمية ستحطم رقما قياسيا في موسم 2022 ـ 2023 مع توقع زيادة قياسية في إنتاج القمح الصلب ، حيث عدلت وزارة الزراعة الأمريكية توقعاتها لتجارة القمح العالمية إلى 208,1 مليون طن في أواخر سنة 2023 .

وبلغت إجمالي المبيعات العالمية في سنة 2022 من القمح المصدر من جميع البلدان 66,2 مليار دولار وفق ماذكرت منظمة "ورلدز توب إكسبورت " والجدول التالي يبرز قائمة أكبر 10 دول مصدرة للقمح في العالم مقيمة بالدولار :

الجدول 2 ـ 02 : قائمة أهم دول مصدرة للقمح بالعالم مقيمة بالدولار لسنة 2022 .

الترتيب	الدولة	قيمة صادرات القمح (بالدولار)
1	أستراليا	10,2
2	كندا	7,9
3	الولايات المتحدة الأمريكية	7,8
4	فرنسا	7,3
5	روسيا	6,8
6	الأرجنتين	3,1
7	أوكرانيا	2,7
8	الهند	2,1
9	رومانيا	1,8
10	كازاخستان	1,6
المصدر : منظمة "ورلدز توب إكسبورت" تقرير سنة 2022		

وأرتفع حجم الصادرات العالمية من القمح ليتجاوز 73,3 مليار دولار في عام 2023 وفق مادكرت منصة "أو إي سي ورلد " التابعة للفاو .

ويلاحظ من الجدول تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على القائمة ، حيث إنخفظت صادرات البلدين بنسبة كبيرة مقارنة بما قبل الحرب ، حيث أن روسيا كانت تتصدر هده القائمة عام 2021 .

المطلب الثالث : إنعكاسات ظاهرة ارتفاع الأسعار عالميا على الأسعار في الجزائر .

أولا : بالنسبة لسلوك المستهلك .

نتيجة لانتشار جائحة كورونا بوتيرة أقوى وأسرع في الجزائر ،اصبح المستهلك البسيط يعاني الأمرين ،فزيادة على مايواجه من ازمة صحية وخوف وقلق نفسي خشية انتقال العدوى إليه وإلى عائلته في أي لحظة ،أصبح

يواجه أزمة إرتفاع الأسعار التي تشهدها كل من المواد الصيدلانية كالأدوية والمعقمات والكمامات ،التي فرض عليه الوضع الصحي ضرورة إرتدائها في جميع الأماكن العمومية ،تجنبا لإنتشار هدا الوباء ،علما أن العمر الصحي للكمامة لا يتجاوز الأربع ساعات ، أي أن المستهلك يحتاج على الاقل لكمامتين في اليوم إن كان يقضي على الاقل ثمانية ساعات خارج المنزل ،ولكن السؤال الذي يفرض نفسه يقدر المستهلك العادي من توفير هدا الكم من الكمامات التي لا يقل ثمنها عن (40دج) له وللأشخاص الذين يكفلهم إلى جانب باقي المصاريف الملقاة على عاتقه ،وفضلا عن دلك فموجة إرتفاع الأسعار لم تتوقف فقط عند المواد الصيدلانية بل إجتاحت كافة المواد الأخرى ،كالمواد الأستهلاكية (السميد ،الحبوب ،السكر ،الزيت ...) والتي تعد كسلع ضرورية وأساسية لكل عائلة جزائرية ،إلى جانب دلك فإن المستهلك يجد نفسه محاصر بين نفاد وندرة هده السلع نتيجة تهافت الجميع على إقتنائها وتخزينها خشية إختفائها من السوق ،وبين إجرءات الحجر الصحي المشددة من جهة وجهة أخرى فقد كان لبعض التجار المضاربين دوي النفوس الجشعة يد في شح وقلة المنتجات في السوق نتيجة إحتكارهم لهده السلع وطمعهم في بيعها بأسعار مضاعفة بعد تأزم الوضع[1] .

ولا يخفى عينا أنه حتى الملابس والأخدية إرتفعت أثمانها في ظل هده الجائحة نتيجة سياسة الغلق التي أقرتها الدولة وتوقيف كلا من عمليات الإستراد والتصدير للمتعاملين الإقتصادين ،وتكبد المستهلك فاتورة هده التداعيات التي خلفها هدا الوباء الأمر الذي جعله يعزف عن قرار الشراء من المحلات الكبيرة ومتاجرة الألبسة الجديدة ،ليتوجه مباشرة لاقتناء الألبسة المستعملة .

ثانيا : بالنسبة للأمن الغدائي الجزائري .

لم تواجه الجزائر أوضاع إنعدام الأمن الغدائي فقد جرى دعم العرض الزراعي الوطني بنحو منتظم وفعال بالواردات من أجل تموين السكان وكانت الإعانات الغذائية الممنوحة للمواد الأساسية (الخبز ، العجائن الغذائية ، السكر ، الزيوت ،)حاسمة في تغطية الحاجيات الغذائية .

إن ارتفاع أسعار المواد الأولية الغذائية الناتج عن الأزمة الصحية وتدخل العديد من البلدان منها الصين في تلك الأسواق العالمية من جهة ، ومن جهة أخرى انقطاع الإمدادات بالحبوب القادمة من البحر الأسود دات الصلة مع الحرب الروسية الأوكرانية أدى إلى الإرتفاع في كل المنتجات التي تستوردها الجزائر منها (القمح بنوعيه ، الشعير ، الدرة المنتجات الحليبية ، السكر ، الزيوت الغذائية).

[1] ـ أحمد فايز الهرش ،أزمة الإغلاق الكبير ،الآثار الاقتصادية فيروس كورونا كوفيد 19 ،مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد ،2020 ،ص 123 .

خاتمة الفصل

من خلال هدا الفصل يتبن أن الأسعار هي المقابل الذي يدفع للغير مقابل سلعة او خدمة يتلقاها بموجب إتفاق أو عن طريق العطاء والأخد حسب نوع كل سلعة أو خدمة وما يقابلها من سعر لقيمتها ، وبما أن معظم الدول تنتهج نظام إقتصاد السوق او حرية التعاملات، فنجد الدول تترك الحرية للمتعاملين في تحديد الأسعار وفقا للعرض والطلب لكن هده الحرية قد يستغلها البعض خاصة التجار المضاربون والمحتكرون ،مما وجب على الدول التدخل من أجل تسقيف بعض أسعار مواد أساسية من أجل تحقيق إستقرار في السوق والمحافظة على القدرة الشرائية لمواطنيها ، والجزائر أيضا قامت بوضع أليات لتحديد الأسعار من أجل تسهيل متابعة الأسواق والمحافظة على إستقرار الأسعار حتى لاتترك المجال أمام فئة قليلة لإحتكار السوق ، وتعتبر ظاهرة إرتفاع الأسعار أو ما يعرف بالتضخم ظاهرة عالمية أدت إلى خلل في الأمن الغدائي العالمي سواء من ناحية التصدير أو الإسترداد للمواد الأساسية كالقمح والدرة والنفط وغيرها والتي بلغت دروتها أثناء وبعد جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية ، والجزائر كانت لها إنعكاسات من ظاهرة إرتفاع الأسعار عالميا من خلال إرتفاع الأسعار محليا مقابل أجور محدود وكدلك معانات بعض الشركات والمؤسسات من التوقف وإحالة موظفيها على البطالة الإجبارية .

الفصل الثالث

تحليل العلاقة بين الاجور والاسعار في الجزائر للفترة 2000-2022

تمهيد:

تعتبر كتلة الأجور في الجزائر أهم العناصر تكوينا للتكاليف الإنتاجية، حيث يمثل هذا العنصر نسبة مرتفعة من رقم أعمال أغلب المؤسسات الاقتصادية العمومية، ويعد جزء مهما من مكونات الدخل الوطني ومكون كبير للطلب الكلي، وللنفقات التسييرية في الإنفاق العام،

أن الربط بين الأجور والأسعار في الجزائر يجب أن يشمل الحد الأدنى للأجور أو ما يسمى عندنا بالأجر الوطني الأدنى المضمون المكرس بناءا على نصوص تشريعية لضمان مستوى معيشي لائق للفئات المتواجدة في المستويات الدنيا ، ومن خلاله كتلة الأجور وما مدى محافظتها على المستوى العام للأسعار أو مساهمتها في ارتفاعه.

سنحاول من خلال هذا الفصل أن نتطرق بالتحليل لمعطيات الأجور والأسعار ومنها معدلات التضخم بناءا على إحصائيات الهيئات الرسمية الجزائرية متمثلة في التقارير السنوية لبنك الجزائر وكدا الديوان الوطني للإحصائيات، وهذا بتحويلها وترجمتها إلى جداول إحصائية ومنحنيات بيانية ، وتحليلها تحليلا اقتصاديا قدر المستطاع.

وعليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي :

المبحث الأول: تطور كتلة الأجور في الجزائر للفترة 2000-2022.،

المبحث الثاني: قياس وتطور المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 2000-2022

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الأجور والأسعار في الجزائر

المبحث الأول: تطور كتلة الأجور في الجزائر للفترة 2000-2022

شهدت الجزائر تطورا كبيرا في كتلة الأجور من بداية الألفية الثالثة إلى يومنا هذا، تبعا التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد والذي تخلله ستة تعديلات للأجر الوطني الأدنى المضمون.

المطلب الأول: تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون

لم تشهد النصوص التنظيمية المحددة لقيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون توحيدا لسائر النشاطات إلاّ في سنة 1990 بموجب المرسوم 90- 11 أين حددت الحد الأدنى الشهري ب 1000دج في الشهر، بحيث أوجبت على الهيئات المستخدمة والقطاعات الإدارية بأن لا تقل أجور العمال والموظفين عن تلك القيمة .

مرورا بالمرسوم التنفيذي90-385 الذي حدد الحد الأدنى مرتين، تبدأ الفترة الأولى من 1جانفي 1991 ويساوي الحد الأدنى الشهري 1800 دج بينما تمتد الفترة الثانية من 1 جويلية 1991 إلى غاية 31 مارس 1992 وتكون فيه قيمة الأجر الشهري كحد أدنى مقدرة ب 2000 دج، إلاّ أن يتم رفعها مجددا بموجب المرسوم التنفيذي 91-112 لتصل إلى 2500 دج كحد أدنى في الشهر.

ومع غلاء الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للعمال وتدهور قيمة الدينار مع الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها البلاد منذ بداية التسعينات، أنصبت النصوص التنظيمية المحددة للأجور الدنيا على مواكبة تلك الظروف عن طريق تلك القيمة تماشيا مع الظروف الاقتصادية للبلاد والمعيشة للأفراد حيث أورد المرسومان التنفيذيان 94-152 و 97-77 ارتفاع قيمة الحد الأدنى الشهري ب 4000 دج في سنة 1994، أمّا ضمن المرسوم الثاني فقد تعددت الحدود الدنيا بدء من 4800 دج م رو ا ر ب 5400 دج إلى أن يستقر عند 6000 دج مع تسجيل اختلاف في الحجم الساعي الشهري الذي تغير بموجب الأمر97-03 من 44 ساعة إلى40 ساعة في الأسبوع.

من جهتها رفعت المراسيم الرئاسية 2000-392 و03-367 و06-395 و09-416 والمرسوم 11-407 من سقف الأجر الوطني الأدنى المضمون بقيم معتبرة بسبب النمو الاقتصادي الذي سجلته الجزائر في تلك الفترة وإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط حيث تم تحديد الأجور الدنيا المضمونة على التوالي ب 8000 دج، 10000 دج، 12000 دج، 15000 دج، 18000 د ج ، وحدد المرسوم التنفيذي15-59 في مادته الثانية العناصر المكونة للأجر الوطني الأدنى المضمون حيث يشمل الأجر القاعدي والتعويضات والعلاوات مهما كانت طبيعتها باستثناء تلك المتعلقة بما يأتي:[1]

- تعويض تسديد المصاريف التي دفعها العامل
- الخبرة المهنية أو أي تعويض يدفع بعنوان الأقدمية
- تنظيم العمل والتي تخص العمل ألتناوبي والخدمة الدائمة والساعات الإضافية
- الظروف الخاصة بالعزلة

[1] - المرسوم التنفيذي 15-59 المؤرخ في 2015/02/08 ، جريدة رسمية عدد 8 بتاريخ 2015/02/15

– المرد ودية أو الحوافز أو المساهمة في النتائج ذات الطابع الفردي أو الجماعي.

ثم أستقر حاليا 20000 دج. بناءا على المرسوم الرئاسي 21–137المؤرخ في 07 أفريل 2021 لا سيما المادة الأولى منه تنص" يحدد الأجر الوطني الأدنى المضمون الموافق لمدة عمل قانونية أسبوعية قدرها أربعون (40) ساعة ، وهو يعادل 173.33 ساعة في الشهر،بعشرين ألف دينار (20000) في الشهر ، أي ما يعادل 115.38 دينار لساعة عمل " ويسري مفعوله إبتداءا من 01 جويلية2020 إلى يومنا هذا .[1]

الجدول رقم(03–01) : يبن تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون من سنة 2000 إلى سنة 2023

السنة	2001	2004	2007	2010	2012	2020
قيمة SNMG(د ج)	8000	10000	12000	15000	18000	20000

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية 1962–2000 ، فصل3 الأجور، ص104

الشكل(03–01): تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر للفترة 2000–2022.

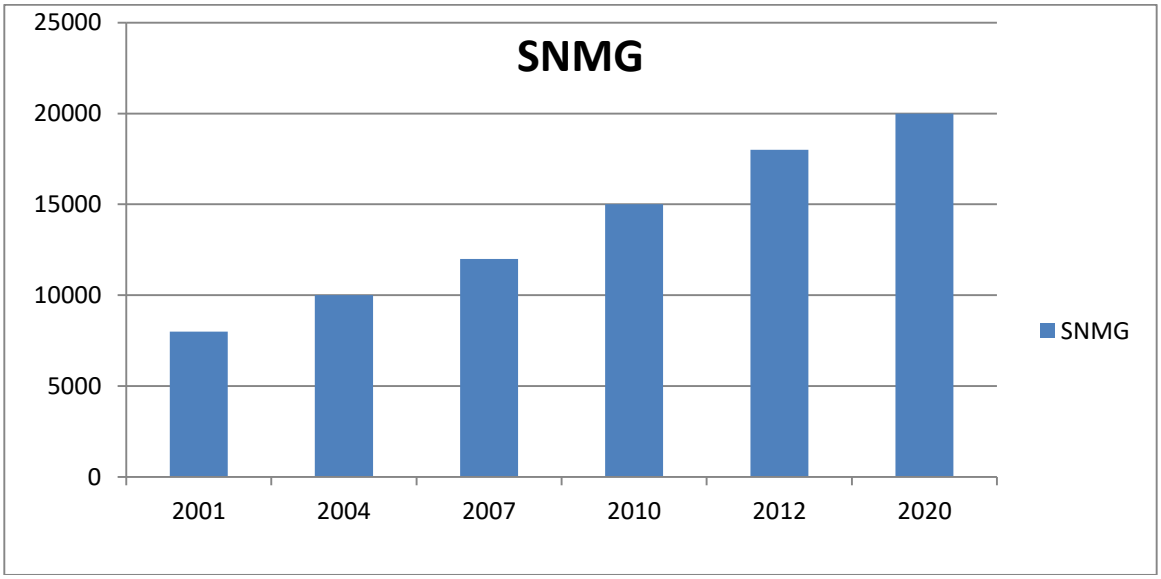

المصدر: من إعداد الطالبين باءا على معطيات الجدول (03–01)

تبين من خلال الجدول أن وتيرة زيادة الأجر الأدنى المضمون خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرون ، كانت متقاربة وتضاعف فيها مرتين ونصف إذ قفز من 6000 دج سنة 2000 إلى 15000 دج سنة 2010 ، ثم خلال العقد الثاني قفز من 15000دج في 2010 إلى 18000دج من 2012 إلى 2020 ، ليستقر عند 20000 دج ابتداءا من 01 جويلية 2020 إلى يومنا هدا. كل هذه الزيادات لم تؤدي الأثر المطلوب، لأنها تزامنت مع التدهور الاقتصادي وانهيار المؤشرات الاقتصادية، وانخفضت معه إنتاجية عناصر الإنتاج التي أثرت بدورها بالارتفاع على تكاليف الإنتاج وزاد معه المستوى العام للأسعار وتراجع القدرة الشرائية وانهيارها و تدهور المستوى المعيشي للعمال،الشيء الذي حتم على الحكومة الجزائرية توجيه

[1] - المرسوم الرئاسي 21-137 المؤرخ في 2021/04/07 ، جريدة رسمية عدد 28 بتاريخ 2021/04/14

إيرادات الريع البترولي إلى الإنفاق الاجتماعي من اجل تحسين القدرة الشرائية على حساب تطوير النمو الاقتصادي ،وكدا اللجوء إلى التمويل الغير تقليدي دون أن تقابله زيادة في القدرة الإنتاجية وبالتالي أهمل معيار الأخذ بالاعتبارات الاقتصادية من اجل تحديد الزيادة في الأجر الوطني الأدنى المضمون.

المطلب الثاني: تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون تبعا لسعر الصرف بالدولار

لقد شهدت قيمة الدينار الجزائري انهيار ملحوظ بالنسبة للعملات الأجنبية خاصة في النصف الثاني من العشرية الثانية للقرن الواحد والعشرين إذ ارتفع سعر صرف 1 دولار إلى تقريبا الضعف بالدينار:

الجدول رقم (03-02): بين سعر صرف قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون بالنسبة للدولار:

السنة	متوسط صرف 1دولار بالدينار	قيمة SNMG بالدينار	قيمة SNMG بالدولار
2000	75,26	6000	79.72
2001	77,22	8000	103,61
2002	79,68	8000	100,40
2003	77,39	8000	103,37
2004	72,06	10000	138,77
2005	73,28	10000	136,47
2006	72,65	10000	137,65
2007	69,29	12000	173,18
2008	64,58	12000	185,81
2009	72,65	12000	165,18
2010	74,39	15000	201,65
2011	72,97	15000	205,65
2012	77,54	18000	232,15
2013	79,37	18000	226,79
2014	80,60	18000	223,38
2015	100,69	18000	178,76
2016	109,44	18000	164,47
2017	110,97	18000	162,20
2018	116,59	18000	154,38
2019	119,35	18000	150,81
2020	126,78	20000	157,76
2021	135,06	20000	148,08
2022	141,99	20000	140,85
2023	137.15	20000	145.83

المصدر : (جدول 03-02) من إعداد الطالبين بناءا على معطيات بنك الجزائر :حالة متوسط سعر الصرف للدينار الجزائري من 1994 إلى2023 تاريخ الاطلاع:10 ماي 2024 على الساعة 10:22

الشكل(03-02) : يبين تطور سعر صرف الدولار وإنعكاسه على تطور الاجر الوطني الادنى المضمون

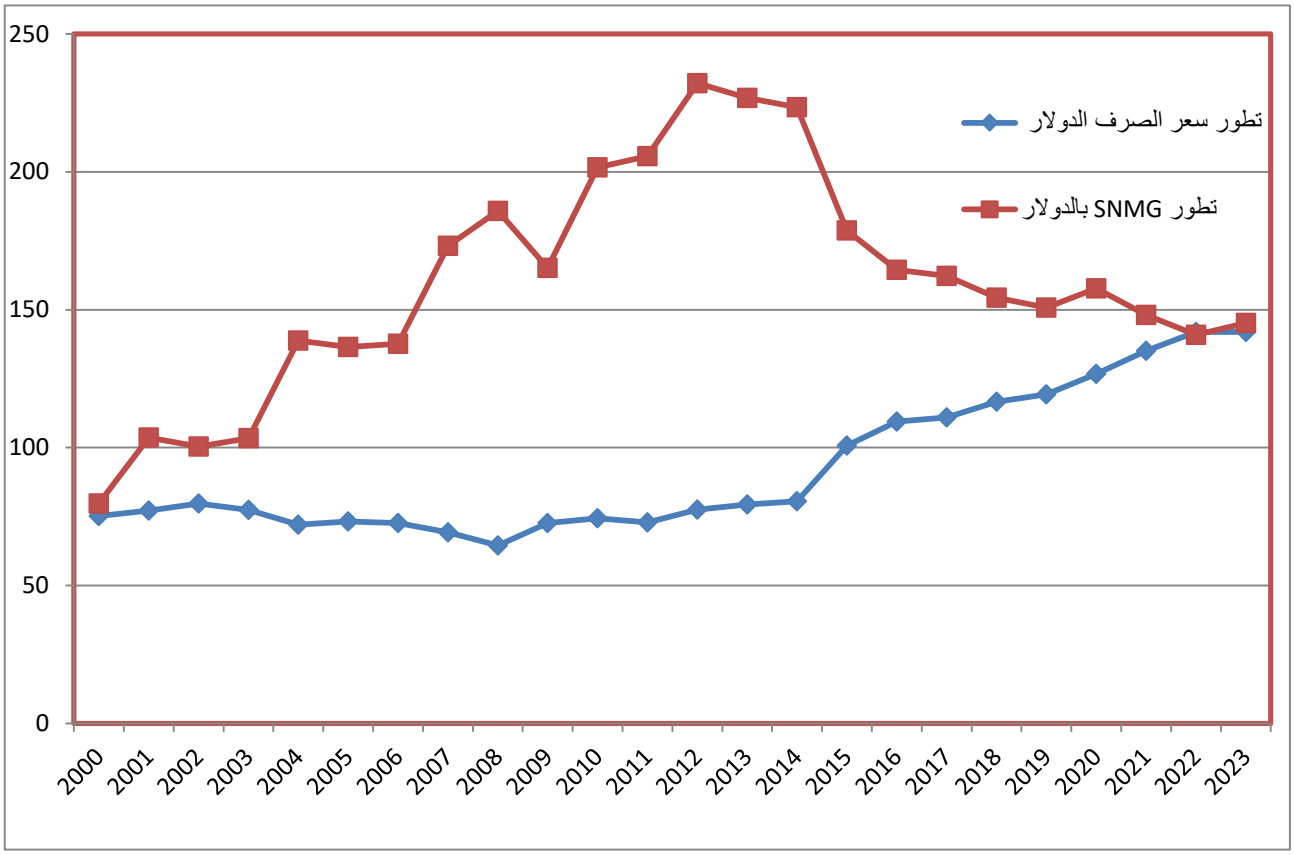

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول (03-02)

من خلال المنحنى البياني أعلاه نلاحظ بان سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي شهد مرحلتين متباينتين في الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2022 ، ففي المرحلة الأولى والتي تمتد من سنة 2000 إلى سنة 2012 شهد سعر الصرف استقرار نوعا ما بين 75 دينار سنة 2000و 77 دينار سنة 2012 للدولار الواحد إذ سجل أعلى ارتفاع له 64.58 دينار سنة 2008 بعد تأثر الدولار بالأزمة المالية العالمية(أزمة الرهن العقاري) .

وخلال الفترة الثانية من السداسي الثاني لسنة 2012 إلى سنة 2022، نلاحظ أن متوسط سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي أنخفض بصورة كبيرة من77.54 دج إلى 141.99 دج مقابل الدولار الأمريكي وفي سنة 2023 عرف تحسنا طفيفا اذ بلغ في المتوسط 137.15 دينار للدولار الواحد . وشهدت سنة 2015 أكبر انخفاض في متوسط سعر الصرف مقارنة 2014 من 80.56 دج للدولار الأمريكي إلى100.69دج للدولار الأمريكي.

فالتراجع في أسعار النفط وتفاقم العجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات وكذا توسع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين، أدى، في سياق انخفاض حاد في عملات الشركاء التجاريين للجزائر مقابل الدولار الأمريكي، إلى بقاء سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري فوق مستواه التوازني. وفي هذا الوضع، واصل بنك الجزائر خلال سنة 2015 تدخله اليومي لإبقاء سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري قريبا من مستواه التوازني الجديد.

وبهذا انخفضت قيمة الدينار الجزائري بين سنتي 2014 –2016. وعمل هذا الانخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري على تزايد الضغوط التضخمية الناتجة عن أثر التمرير الناتج عن هذا الانخفاض مقابل العملات الأجنبية إلى مستويات الأسعار المحلية، وأستمر انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري سنة 2016 إلى 109.47 دج/دولار كمتوسط سنوي وهذا بسبب اتساع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين وتراجع أسعار النفط وتدهور المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري ، وفي سنة 2017 واصل سعر الصرف الدينار الجزائري انخفاضه ليبلغ المتوسط السنوي 110.97 دج/دولار، وواصل الانخفاض بوتيرة متسارعة بين سنوات 2017 إلى سنة 2022 ليصل إلى 141.99 دينار للدولار الواحد.

وهذا ما ينعكس على سعر الصرف للأجر الوطني الأدنى المضمون والتي عرفت انخفاضا في قيمتها كلما قامت السلطات بالرفع في قيمة الأجر الأدنى المضمون وهذا بسبب التدني المستمر لقيم صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي .وهدا ما يفسر تبعية الاقتصاد الوطني انه اقتصاد غير منتج يعتمد بالدرجة الأولى على الريع البترولي لدعم السياسة الاجتماعية .

المطلب الثالث : تطور الكتلة الأجيرة للفترة بين 2000 و2022

تعتبر كتلة الأجور في الجزائر أهم العناصر تكوينا على العموم للتكاليف الإنتاجية، حيث يمثل هذا العنصر نسبة مرتفعة من رقم أعمال أغلب المؤسسات الاقتصادية العمومية، ويعد جزء مهما من مكونات الدخل الوطني ومكون كبير للطلب الكلي، وللنفقات التسييرية في الإنفاق العام.

الجدول رقم (03-03): تطور الكتلة الأجرية في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2022

الوحدة: مليار د ج

السنوات	الكتلة الأجرية	التغير(%)
2000	884.6	4.4
2001	970.6	9.9
2002	1048.9	7.7
2003	1137.9	8.7
2004	1278.6	12.4
2005	1364.0	6.7
2006	1498.5	10.0
2007	1722.1	14.8
2008	2134.3	24.0
2009	2355.6	10.4
2010	2907.5	23.4
2011	3866.4	33.0
2012	4291.4	11.0
2013	4390.8	2.3
2014	4659.9	6.1
2015	5005.9	6.8
2016	5308.2	6.0
2017	5439.3	1.8
2018	5417.7	2.1
2019	5773.9	6.9
2020	5785.9	0.2
2021	5900.0	1.9
2022	6875.0	16.5

المصدر :- الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية 1962-2020 ، فصل 3 الأجور ص92، تاريخ الاطلاع 2024/05/10 على الساعة 16.00

ملاحظة: الكتلة الأجرية لسنتي 2021 و2022 تقديرية بسبب عدم وجود أرقام صريحة من الهيئات الرسمية الجزائرية

الجدول أعلاه يبين تطور الكتلة الأجرية في الجزائر في الفترة 2000 -2022،و ارتفاع النفقات على الأجور خلال هاته الفترة، من 884.6 مليار دينار دج إلى 5785.9 مليار دج سنة 2020 وفي سنتي 2021 و2022 تم تقدير كتلة الأجور ب 5900 مليار دج و6875 مليار دج بسبب عدم وجود إحصائيات مصرح

بها من الجهات الرسمية الجزائرية ؛ أي ما يقارب تقريبا ثمانية أضعاف، وهذا راجع على العموم إلى المراجعات التي شهدنها الفترة في سلم الأجور وإلى تزايد عدد المناصب المستمر خاصة في القطاع العام .

ويمكن أن نقدر المساهمة المهمة للكتلة الأجرية من تكاليف الإنتاج لدى المؤسسات الجزائرية من خلال النسبة المقدرة لهذه الكتلة التي تتراوح من % 41 إلى % 90 من مجمل التكاليف التي تتحملها المؤسسات ، وتختلف هذه النسبة حسب كل قطاع ونوعية النشاط .

ارتفعت الكتلة الأجرية بمعدل نمو متوسط للفترة المبينة ب % 14، إلا أن هذه الزيادة اختلفت من فترة إلى أخرى، حيث. تراوحت نسبة الزيادة السنوية لكتلة الأجور من 16.5 % (تقديرية) في آخر الفترة 2022إلى % 33 مسجلة في سنة 2011، .

الشكل(03-03): تطور الكتلة الأجرية في الجزائر 2000/ 2020

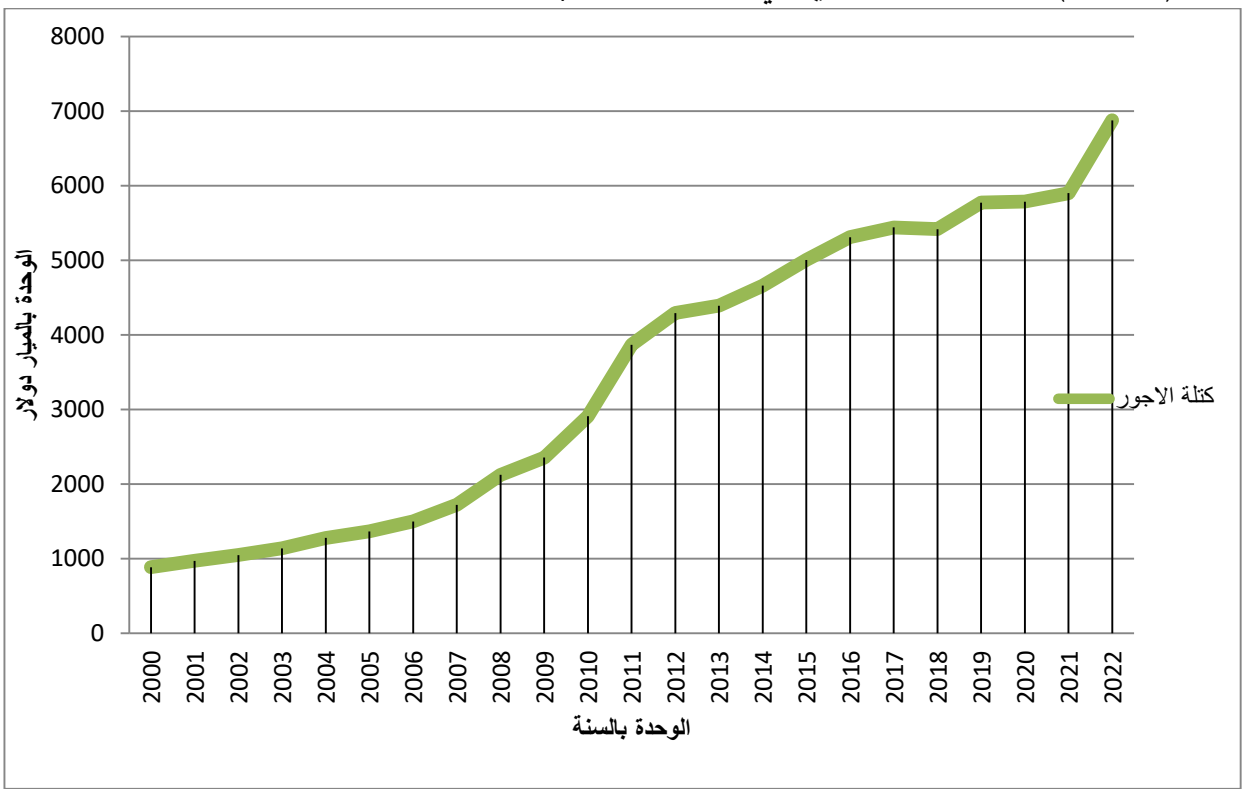

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول (03-03)

من خلال الشكل يظهر التطور الواضح لكتلة الأجور في الجزائر للفترة 2000 /2022 للمنحنى أن هذا التطور مر بمعدلات نمو مختلفة، حيث ارتفعت الكتلة الأجرية بنسب أعلى خاصة في النصف الثاني من العشرية الأولى من هذا القرن، نتيجة مراجعة الأجور التي عرفت زيادات معتبرة. وواكب معدلات نمو مرتفعة بالتوازي مع سنوات تعديل الحد الأدنى للأجور إلا سنة 2012 نجد ان معدل النمو لم يكن مرتفعا بسبب عدم تأثير الزيادة في الحد الأدنى للأجور في مستوى الأجور لان هذه الفترة تزامن مع مراجعة الأنظمة التعويضية بعد تعديل القوانين الأساسية لمختلف القطاعات العمومية

ارتفعت الكتلة الأجرية بمعدل نمو متوسط للفترة المبينة ب % 14، إلا أن هذه الزيادة اختلفت من فترة إلى أخرى، حيث. تراوحت نسبة الزيادة السنوية لكتلة الأجور من 16.5 % في أخر الفترة2022 إلى 33 % مسجلة في سنة 2011وقد عرفت سنوات العشرية الأولى في نصفها الثاني تزايد كبير، كما تبين الزيادة المعتبرة في كتلة الأجور خلال سنة 2022 بسبب الزيادة التي اقرها السيد رئيس الجمهورية والتي قسمت على ثلاث فترات بين 01 مارس 2022 والفاتح من جانفي 2023 والفاتح من جانفي 2024 أي ما يعاد 47% من الكتلة الأجرية ، إذ من المتوقع أن تصل كتلة الأجور لسنة 2024 إلى أكثر من 90000 مليار دينار. لكن هذه الزيادات في الأجور لم يظهر أثرها على تحسن المستوى المعيشي للإفراد وهذا راجع لعدة أسباب أهمها ارتفاع أسعار المواد الأساسية في السوق العالمي بسبب التوترات السياسية العالمية خاصة حرب اكرانيا والتوتر في الشرق الأوسط والارتفاع الجنوني لمصاريف الشحن عالميا من جهة ، وتفشي ظاهرة المضاربة وتهريب السلع الأساسية رغم الإجراءات الردعية المتخذة من طرف السلطات العمومية داخليا .

المبحث الثاني: قياس وتطور المستوى العام للاسعار في الجزائر للفترة 2000 /2022

يستند في الغالب قياس التغير في الأسعار على عدد من المؤشرات أهمها تلك التغيرات التي تحدث على مستويات أسعار السلع، كميات وسائل الدفع،ومعاملات الضغوط التضخمية .

- . في هذا المبحث سوف نلقي الضوء على طرق قياس التضخم في الجزائر وقراءة لتطوره في الفترة 2000و2022

المطلب الأول : قياس مؤشر أسعار الاستهلاك ومعدل التضخم في الجزائر

1- قياس مؤشر أسعار الاستهلاك

بواسطة مؤشر أسعار الاستهلاك،(L'indice Des Prix A La Consommation IPC) يقاس المستوى العام للأسعار في الجزائر من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) من خلال مسح لاستهلاك عينة تضم حوالي 12150 أسرة، موزعة على كامل التراب الوطني، وتعتمد في قياسه على فئة مرجعية من السكان تضم جميع الأسر الجزائرية باختلاف أحجامها والفئات الاجتماعية والمهنية، موزعة في سبع طبقات على أساس المعايير المعتمدة لقياس مستوى التحضر، حيث يمكن أن : نسجل النقاط التالية فيما يخص طريقة القياس مؤشر الأسعار في الجزائر

- يعتبر الرقم القياس ي لأسعار الاستهلاك من أهم المؤشرات في قياس التغيرات التي تطرأ على نفقة المعيشة للجزائري بشكل عام، ويعتبر من أقدم أنواع الأرقام القياسية وأكثرها استخداما؛

- تعتبر سنة 2000 سنة الأساس، و 2001 السنة المرجعية للحسابات (- 100)، وتكون هذه السنة مرتبطة بمعطيات خاصة، مثل الإحصاء السكاني أو إجراء مسح ميداني، وتتغير بعد كل مدة زمنية حسب كل دولة؛

– تختلف سلة الاستهلاك للمؤشر من دولة إلى أخرى، وتختلف الأوزان التي يتم بها ترجيح كل سلعة، وذلك بناء على الحجم الذي تمثله تلك السلع من إنفاق الفرد عليها في سنة الأساس، ويتم تقدير هذه الوزان من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، حسب نتائج التحقيقات الميدانية مع ا لأسر في المدن والأرياف، وتتكون سلة مؤشر الأسعار الاستهلاك حاليا من 261 صنف و 791 مادة، تم تحديدهم على عدة معايير تخص نفقات الأسر الجزائرية؛

يتم تصنيف السلع والخدمات المستهلكة في مجموعات فرعية، ومواد حسب توصيات منظمة المتحدة في نظام ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع IPC الحسابات الوطنية لسنة 1970 ؛ وفي الجزائر يضم:

والخدمات الفردية: .

مواد غذائية – مشروبات غير كحولية

الملابس والأحذية

السكن – المستحقات

الأثاث ومنتجات المفروشات

الصحة – نظافة الجسم

النقل والاتصالات

التعليم – الثقافة –الترفيه

متفرقات .

– يقدر معدل تغطية الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ب % 95 حسب مفهوم مصاريف الاستهلاك، وتحسب بناء على البيانات المستقاة من 17 ولاية ومدينة موزعة على مختلف مناطق الوطن حسب الكثافة السكانية :

– يحسب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر كل شهر، ويعبر المتوسط السنوي للمؤشرات الشهرية عن المؤشر العام لمستوى أسعار الاستهلاك في السنة ، ويعتمد في حسابIPC ، على صيغة لاسبير(La Formule de lasperyers) التي تعتمد في قياس التغير في الأسعار في الشهر ؛ باعتبار أن الكميات المستهلكة من طرف الأسر الجزائرية هي نفسها المستهلكة في سنة الأساس(2001)، بحيث يتم ترجيح كل سلعة حسب وزنها من مجموع النفقات الاستهلاكية في تلك السنة .

باعتبار سنة الأساس 2001 يحسب كما يلي مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك للشهر بحاصل قسمة أسعار السلة في هدا الشهر على أسعار السلة نفسها في سنة الأساس 2001 مضروب في 100

حساب أسعار الاستهلاك عن طريق قسمة سعر سلة السلع والخدمات في السنة على سعر السلة نفسها في سنة الأساس 2001 مضروب في100

مؤشر سعر الاستهلاك= (سعر سلة السلع والخدمات للسنة/ سعر سلة سنة الأساس 2001)*100

و2- تقدير معدل التضخم في الجزائر :

من خلال نسبة التغير في مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك الشهري، يحسب معدل التضخم في الجزائر من طرف الديوان الوطني للإحصائيات في كل شهر

t−1 : مقارنة مع مستوى المؤشر في الشهر السابق ؛ t مؤشر أسعار الاستهلاك في الشهرالحالي

$$INFt = IPCt/2001 - IPCt-1/2001 IPCt-1/2001 \times 100$$

؛ $INFt$ هو معدل تضخم أسعار الاستهلاك في الشهرt

$IPCt/2001$ مقارنة مع سنة الأساس : 2001 مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك للشهر t

$IPCt-1/2001$ مقارنة مع سنة الأساس : 2001 مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك للشهر t−1

فمثلا سجل مؤشر أسعار الاستهلاك الوطني لشهر أفريل من سنة 2019 مقارنة مع سنة الأساس 2001 ، مستوى مقدر ب$IPCavril$ 2019

2001/ ؛ = 218.3 ؛ أي بزيادة في الأسعار تقدر ب % 118.3 مقارنة مع سنة 2001

وسجل مؤشر أسعار الاستهلاك على المستوى الوطني لشهر ماي من نفس السنة مقارنة مع سنة الأساس مستوى مقدر ب$IPCmai$ 2019

= 222 2001/ ؛ أي بزيادة في الأسعار تقدر ب % 122 مقارنة مع سنة 1.2001

وعليه يمكن حساب معدل التضخم الشهري لشهر ماي؛ بالتغير الشهري مقارنة مع الشهر السابق أفريل من خلال العلاقة:

$$INFt=(IPCt/2001-IPCt-1/2001 \ / \ IPCt-1/2001)*100$$

- . يحضر الديوان الوطني للإحصائيات دورية شهرية لتطور مؤشر أسعار الاستهلاك على المستوى الوطني وعلى مستوى العاصمة، تحتوي على تفصيل لنمو الأسعار في كل مجموعة أو فئة من المجموعات الثمانية المذكورة سابقا،

3- تطور المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك ومعدل التضخم في الفترة 2020/2000

يستخدم الديوان الوطني للإحصائيات الصيغ السابقة في تقييم تغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر، وذلك عبر نشر -2019 : دوريات شهرية وموسمية لتطور المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك ومعدل التضخم، وفيما يلي أرقام الفترة2020/2000

جدول(03-04): يبن المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك (IPC) ومعدل التضخم في الفترة 2000-2022

السنة	IPC	التغير (%)
2000	96.96	0.34
2001	100	4.23
2002	101.43	1.42
2003	105.75	4.27
2004	109.95	3.96
2005	111.47	1.38
2006	114.05	2.31
2007	118.24	3.68
2008	123.98	4.86
2009	131.10	5.74
2010	136.23	3.91
2011	142.39	4.52
2012	155.05	8.89
2013	160.10	3.25
2014	164.77	2.92
2015	172.65	4.78
2016	183.70	6.40
2017	193.97	5.59
2018	201.25	4.27
2019	206.20	1.95
2020	211.18	2.42
2021	226.44	7.23
2022	247.42	9.27

المصدر:- الديوان الوطني للإحصائيات ،حوصلة إحصائية 1692-2020 ،فصل 4 الأرقام الاستدلالية للأسعار ص تاريخ الاطلاع : 2024/05/07 على الساعة 18:30

- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2022، ملحق الجداول الإحصائية ، ص 113 تاريخ الاطلاع 2024/05/07 الساعة 20:25

الجدول السابق يبين تطور المستوى العام للأسعار ممثلا بالمؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك ,(IPC) للفترة 2000 إلى 2022 ،حيث يظهر الاتجاه العام نحو التزايد في أسعار المنتجات الاستهلاكية من سنة إلى أخرى ؛ خلال كل الفترة، مما سجل معدلات متفاوتة في الحدة يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات، بعد تمثيل هاته الأرقام في الشكل الموالي:

الشكل(3-04): يبين تطور المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك في الجزائر

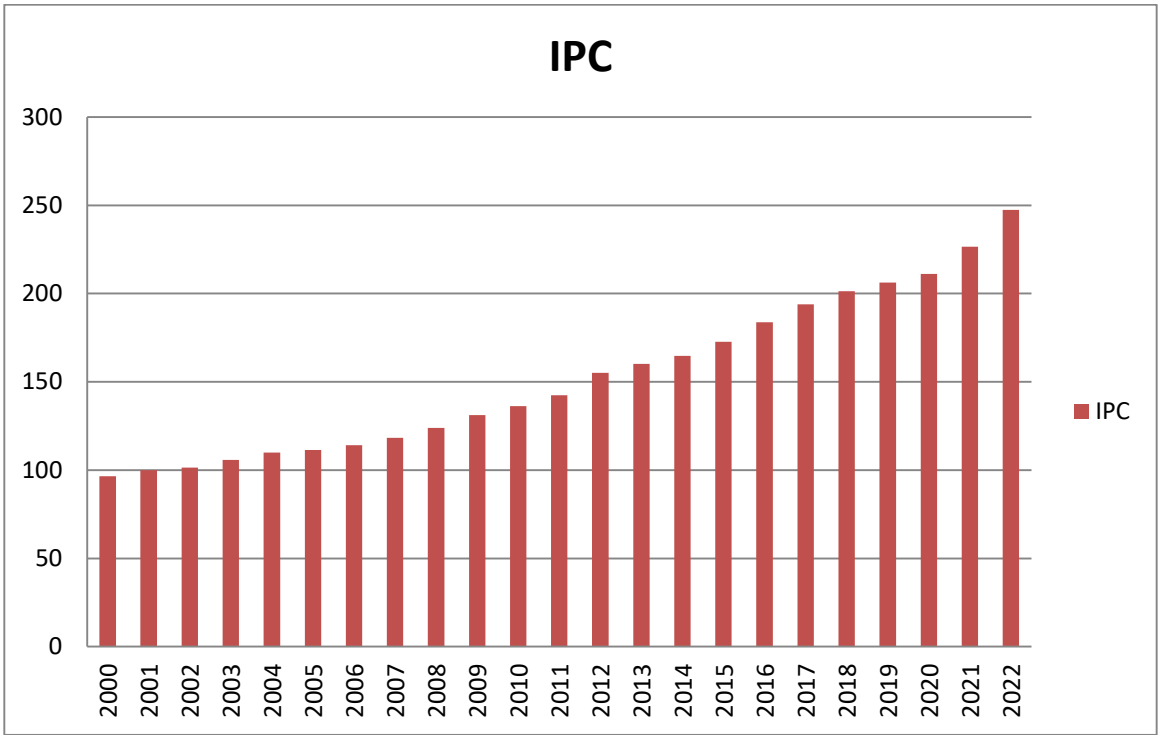

المصدر، من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول (03-04)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ الارتفاع المستمر لمؤشر أسعار الاستهلاك خلال فترة الدراسة، إذ انتقل من 100 وهي سنة الأساس إلى 242.42 سنة 2022 أي بزيادة تقدر ب 142.42 % وهدا ما يفسر أن الأسر بحاجة إلى المزيد من النقود باستمرار لتلبية نفس القدر من الاحتياجات من السلع والخدمات وبما آن الزيادات في الأجور في الجزائر لم تكون بصفة منتظمة ومستمرة فإن المستوى المعيشي للفرد الجزائري يتجه في معظم فترات الدراسة إلى الانخفاض .

الشكل(03-05): يبين تطور معدل التضخم خلال فترة الدراسة من سنة 2000 إلى 2022

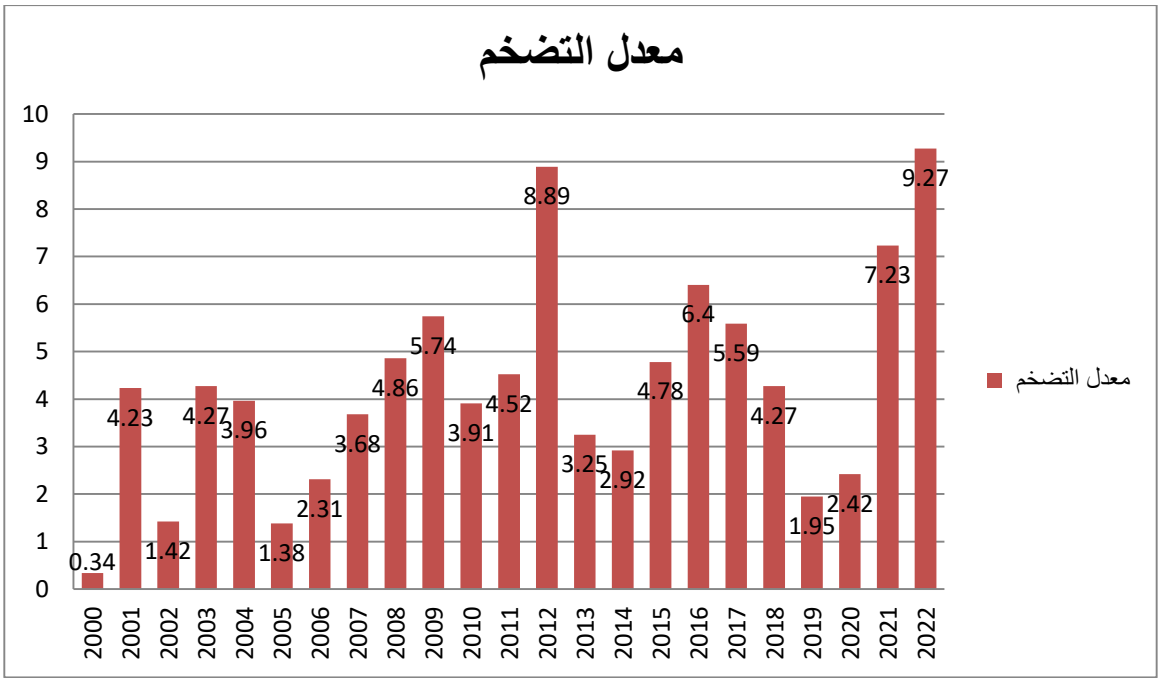

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول (03-04)

نلاحظ من الجدول والشكلين السابقين أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت نوعا من التذبذب خلال الفترة 2000-2005 ، حيث أدى نمو الكتلة النقدية 2M بنسبة 22,30 % إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 4,2 % في سنة 2001 مقابل 0.34 في سنة 2000 وهو أدنى معدل سجلته الجزائر منذ الاستقلال،لينخفض بعدها إلى 1,4 % في سنة 2002 بفعل تراجع معدل نمو المجمع 2M إلى 17,30 % من جهة،وتباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية من جهة أخرى، كما ارتفع معدل التضخم في سنة 2003 و 2004حيث بلغ 4,3 % و 4 % على الترتيب بسبب زيادة نفقات الدولة الناتجة عن الاستمرار في البرنامج الاستثماري وزيادة مدا خيل الأسر في إطار الحد الأدنى للأجور إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي لينخفض بعدها إلى 1,4 % في سنة 2005 ، وفي سنة 2007 ارتفع معدل التضخم إلى 3,7 % مقابل 2,3 % في سنة 2006 ، وذلك نتيجة تضافر ظاهرتان لدفع الأسعار إلى الارتفاع، فمن جهة ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية ارتفاعا قويا ولاسيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، ومن جهة أخرى، تأثرت المنتجات ذات المحتوى المستورد بكثرة بالزيادات الحادة في الأسعار العالمية، ولاسيما الحبوب ومنتجات الألبان، التي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة[1]

في سنة 2009 واصل معدل التضخم اتجاهه التصاعدي الذي بدأ في سنة 2007 ، فبينما تراجع في كل الدول المتقدمة تقريبا بل ووصل إلى معدلات سلبية لاسيما في الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر نجد أن

[1] - تقرير بنك الجزائر سنة 2008، سبتمبر 2009 ،ص49

محددات التضخم في الجزائر تغيرت، حيث استحوذ التضخم الداخلي على التضخم المستورد في سياق نمو العرض النقدي المنخفض، إذ أنّ الزيادات في أسعار المنتجات الغذائية، ولاسيما المنتجات الزراعية الطازجة هي التي ولدت الجزء الأكبر من الزيادة في الرقم القياسي للأسعار ، وعليه بلغ معدل التضخم % 5,7 في سنة 2009 مقابل % 4,9 في سنة 2008.[1]

عقب موجة الارتفاعات خلال الفترة السابقة انخفض معدل التضخم في سنة 2010 إلى 3,9 ،%

نتيجة تقلص فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر ومنطقة الأوردو، بالإضافة إلى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ساهم في الحد من أثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار وذلك بالرغم من تسجيل ارتفاع قوي في هذه السنة في أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة بكثرة والذي بلغ .% 7 (بنك الجزائر، جويلية 2011 ، صفحة) 196 وسرعان ما عاد معدل التضخم للارتفاع في سنة 2011 إذ بلغ% 4,5، حيث تسبب المستوى المتوسط لأسعار المنتجات الزراعية الذي كان في ارتفاع في تأثير أقوى للتضخم المستورد، فضلا عن أن النمو القوي للكتلة النقدية والناتج خاصة من الزيادة الكبيرة في النفقات العمومية الجارية في هذه السنة أدى إلى ارتفاع الأسعار. بالإضافة إلى وجود صدمة على الطلب ناجمة عن الرفع المعتبر للأجور في هذه السنة [2].

وتحت تأثير ارتفاع التضخم الداخلي الناجم عن التوسع في نفقات الميزانية الجارية ولاسيما الارتفاع في التحويلات لمواجهة صدمة الأسعار المحلية المسجلة في بداية سنة 2012 ؛ فضلا عن أثر السعر في بعض المواد الطازجة (لحم الغنم،)..، واصل معدل التضخم ارتفاعه ليبلغ % 8,9 في سنة 2012 وهو المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية[3].

في سنتي 2013 و 2014 انخفض معدل التضخم إلى % 3,2 ف % 2,9 على الترتيب، فبالرغم من ظاهرة التضخم الداخلي، إلا أن التضخم المستورد ساهم في تراجع التضخم القوي المسجل في هاتين السنتين في الجزائر، إذ تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة في سنة 2013 بنسبة % 3,5 مقارنة بالسنة الماضية، وهذا ناغما مع تراجع التضخم على مستوى البلدان المتقدمة كما على مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف 2012 [4]

عقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا % 4,8 في سنة 2015 ثم % 6,4 في سنة2016 ، ولا يبدو أن هذا الارتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية،تدهور معدل الصرف، ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة،)...، بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية[5].

[1] - تقرير بنك الجزائر لسنة 2009، جويلية 2010 ، ص170

[2] - تقرير بنك الجزائر لسنة 2011، أكتوبر 2012 ، صفحة199

[3] - تقرير بنك الجزائر لسنة 2012، نوفمبر 2013 ، صفحة 218

[4] - تقرير بنك الجزائر لسنة 2013، نوفمبر 2014 ، صفحة 178-179

[5] -تقرير بنك الجزائر لسنة 2016، سبتمبر 2017، صفحة8

أما خلال الفترة2017–2019 ، وبالرغم من نمو الكتلة النقدية ب 8,38 %و 11,10 % في سنتي2017 و 2018 على التوالي، إلا أن معدل التضخم تراجع إلى % 4,3 في سنة 2018 مقابل 5,6 % في سنة 2017 ، ليبلغ % 1,95 في سنة 2019 ، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحة[1] ،أما بداية من سنة 2020 أتجه معدل التضخم من جديد إذ بلغ 2.42% ثم 7.23% لسنة 2021 بسبب ارتفاع ملحوظ في أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق العالمية حيث سجل المؤشر السنوي لأسعار المنتجات الغذائية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قيمة متوسطة قدرها 128.6 نقطة بأعلى زيادة مند عسرة سنوات قدرت نسبتها 28.6% ، ثم 9.27% لسنة 2022 وهدا متأثرا بشكل رئيسي باستمرار ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التي تعتبر خارجة عن المنشأ، والتي ساهمت بنسبة 64.4 % من التضخم الإجمالي لسنة 2022 وهذا مرده إلى الأوضاع السياسية العالمية من الحرب على أوكرانيا والخروج من تداعيات فيروس كورونا.

المطلب الثاني: أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر

تعددت الآراء حول العوامل المسببة للتضخم في الجزائر، فمنهم من أرجع ذلك إلى أسباب داخلية تتعلق بطبيعة الهيكل الاقتصادي القائم في البلد، ومنهم من رأى أن أسباب التضخم تعد أسبابا خارجية ترتبط بارتفاع عملية الاستيراد من العالم الخارجي.

أ . الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر

تعددت الأسباب الداخلية المؤدية إلى مشكل التضخم في الجزائر وأهمها:

• زيادة الطلب المحلي وارتفاع التكاليف الإنتاجية:

يعتبر نمو الطلب الكلي المحلي بحجم أكبر من نمو العرض الكلي سببا للتضخم في الجزائر، حيث ينتج عن ذلك زيادة في كمية النقود لا تقابلها زيادة في كمية الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فمثلا الطلب المحلي على المواد الغذائية ارتفع من 1.395 مليار دينار سنة 2001 إلى 7.676 مليار دينار سنة 2014 ، كم ارتفع الطلب المحلي على المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية من 1.466 مليار دينار سنة 2001 إلى 11.418مليار دينار سنة 2014،حيث ارتفع الطلب الكلي الاستهلاكي من 3.246 مليار دينار سنة 2000 إلى6.215 مليار دينار سنة 2006 ليصل إلى 21.745 مليار دينار سنة 2017 بسبب ارتفاع أسعار البترول وتطبيق برامج التنمية وتحسن الأجور وتسهيل الائتمان وارتفاع عدد السكان.

من بين الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية في كثير من القطاعات الاقتصادية الجزائرية هو انخفاض مستوى الإنتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخاصة في حالة عدم وجود قيود سعرية على المنتجات النهائية، حيث يكون بإمكان المنتج نقل تكاليف إضافية إلى المستهلك فيشكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار.

[1] -تقرير بنك الجزائر لسنة 2019، سبتمبر 2020 ، صفحة 35

• زيادة الكتلة النقدية

أشار تقرير بنك الجزائر السنوي لسنة 2014 إلى أن المعروض النقدي (M2باستثناء الودائع في قطاع الهيدرو كربونات) هو العامل الرئيسي المحدد للتضخم على مدى الفترة 2001-2014، إذ يبين تحليل المعطيات الخاص بهذه الفترة إلى أن المعروض النقدي (M2باستثناء الودائع في قطاع الهيدروكربونات والودائع بالعملات الأجنبية)، مقابلات صافي الأصول الخارجية والأصول المحلية الناجمة عن نمو القروض المقدمة للاقتصاد يساهم في % 70,7 من إجمالي التضخم

المطلب الثالث: الإجراءات والتدابير المنتهجة للحد من التضخم

سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى الإجراءات المتخذة للحد من ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 ، وخاصة تلك المنتهجة من طرف بنك الجزائر بصفته المسؤول الأول عن استقرار الأسعار، حيث أشارت المادة 35 من الأمر 10-04 المؤرخ في 2010/08/26 المعدل والمتمم للأمر رقم 11- 03 المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بالنقد والقرض على ما يلي" :تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض و الصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي " .سياسة استهداف التضخم: حيث تشير التقارير السنوية لبنك الجزائر إلى أنه تم تحديد معدل التضخم أقل من % 3 كهدف وهذا منذ سنة 2003 وإلى غاية سنة 2007 ، إلا أنه وفي ظل وجود خطر الارتفاع في التضخم المستورد، فقد حدد مجلس النقد والقرض إضافة إلى محافظته على هدف التضخم في المدى المتوسط عند % 3 كهدف نهائي للسياسة النقدية مجالا مستهدفا يتراوح بين% 3 و % 4 في سنة 2008 ، ليتم تحديد معدل التضخم المستهدف ب % 4 في سنة 2009 واستمرار العمل به إلى غاية وقتنا الحالي [1].

تميز السداسي الثاني لسنة 2010 بتدابير قانونية جديدة متعلقة بالنقد والقرض (الأمر رقم 10-04 المؤرخ في2010/08/26)، تعمل على إرساء قانوني لاستقرار الأسعار كهدف واضح للسياسة النقدية.

وبغرض متابعة هدف التضخم عزّز بنك الجزائر التوقعات ذات الأجل القصير لمعدل التضخم في ظل الزيادات القوية والفجائية في بداية سنة 2011 لأسعار التجزئة للمنتجات الفلاحية المستوردة، اتخذت السلطات العمومية بعض التدابير الرامية لضبط هذه السوق وللحفاظ على القدرة الشرائية للفئات المعوزة، وتتمثل في[2] :

- إلغاء الحقوق الجمركية والمقدرة ب % 5 على الاستيراد للسكر الأحمر والمواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية ؛

[1] - بنك الجزائر لسنة 2008، سبتمبر 2009 ، صفحة 211

[2] - بنك الجزائر لسنة 2011، أكتوبر 2012 ، صفحة 47

▪ إلغاء الرسم على القيمة المضافة بنسبة % 17 على السكر الأحمر وعلى المواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية ؛

▪ إعفاء النشاط الإنتاجي ومعالجة وتوزيع الزيوت الغذائية والسكر من الضريبة على أرباح الشركات، وتقدر هذه الضريبة ب % 19 بالنسبة للنشاطات الإنتاجية وب % 25 بالنسبة لنشاطات التوزيع ؛

▪ إعفاء السكر الأبيض من حقوق الجمارك والرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع عند الاستيراد لوضع حد لوضعية الاحتكار على بعض الأسواق.

▪ تخفض هذه الإعفاءات الاستثنائية المتراكمة من سعر التكلفة بنسبة 41%.

اتخذ بنك الجزائر في 2013 إجراءات ضمن السياسة النقدية من أجل تخفيض الأثر التضخمي للفائض الهيكلي للسيولة المصرفية، إذ تم تثبيت المبلغ الإجمالي لامتصاص السيولة عند حوالي 1350 مليار دينار بعد تعديله نحو الارتفاع في أفريل 2012 من 1100 إلى 1350 مليار دينار، كما قام بإدخال آلية استرجاع السيولة ل 6 أشهر بمعدل فائدة % 1,5 في منتصف جانفي2013 ، إضافة إلى تمديد فترة نضج استرجاع السيولة، فضلا عن ذلك قام برفع معدل تشكيل الاحتياطيات الإجبارية الدنيا في ماي 2013 إلى 12 % بعد تعديله بنقطتين مئويتين في ماي2012 من 9% إلى [1] 11% توقعا لكل مخاطر التضخم الكامنة، اتخذ بنك الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2018إجراءات ذات طابع نقدي بغية تعقيم أي فائض للسيولة، من خلال أدواته الخاصة بتسيير سياسته النقدية:[2]

▪ إعادة تفعيل عمليات امتصاص السيولة، ابتداء من جانفي 2018

▪ تعقيم جزء من فائض السيولة الناجم عن موارد التمويل غير التقليدي الموجهة لسونا طراك

▪ رفع معدل الاحتياطيات الإجبارية من4 % إلى8 %في بداية سنة 2018 ثم إلى 10 % في جوان 2018

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الأجور والأسعار في الجزائر للفترة 2000-2022

تعتبر كتلة الأجور في الجزائر أهم العناصر تكوينا على العموم للتكاليف الإنتاجية زيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية والوسيطة في العملية الإنتاجية هو من بين أهم أسباب تضخم تكاليف الإنتاج في الجزائر

المطلب الأول: دراسة مقارنة بين معدل تغير في الكتلة الاجرية ومعدل ارتفاع أسعار الاستهلاك

يمكن أن نقدر المساهمة المهمة للكتلة الأجرية من تكاليف الإنتاج لدى المؤسسات الجزائرية من خلال النسبة المقدرة لهذه الكتلة التي تتراوح من % 41 إلى % 90 من مجمل التكاليف التي تتحملها المؤسسات، وتختلف هذه النسبة حسب كل قطاع ونوعية النشاط . علاوة على ذلك فإن زيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية في العملية الإنتاجية هو من بين أهم أسباب تضخم تكاليف الإنتاج في الجزائر، حيث انعكس

[1] – تقرير بنك الجزائر لسنة 2013، نوفمبر2014 الصفحات 173-174

[2] -تقرير بنك الجزائر لسنة 2017، ديسمبر 2018 ، صفحة 26

مباشرة على أسعار السلع النهائية المستخدمة فيها والشكل التالي بين مقارنة بين معدل تغير الكتلة الاجرية ومعدل التضخم لسنوات الدراسة

الشكل (03-06): مقارنة بين معدل التغير في الكتلة الأجرية مع معدل التضخم

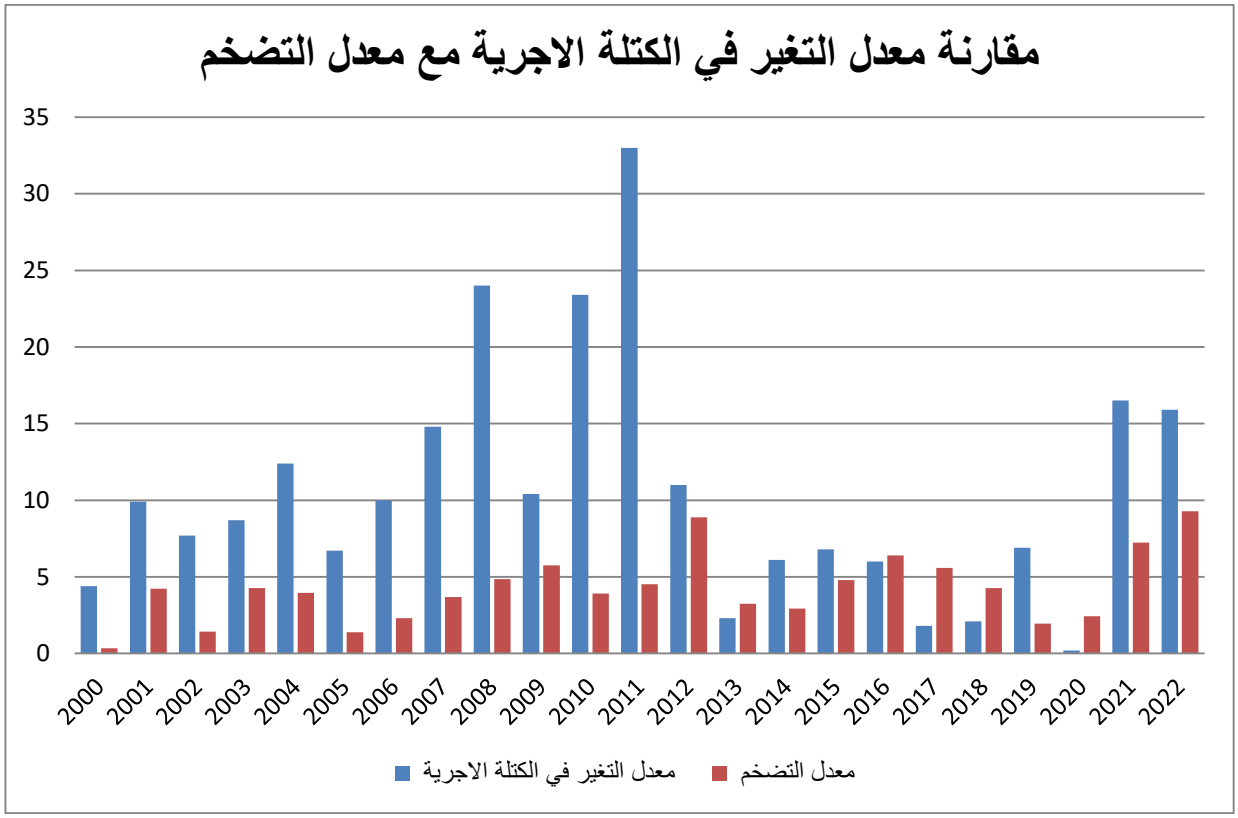

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على الجدول (03-03)و الجدول (03-04)

تعتبر كتلة الأجور في الجزائر أهم العناصر تكوينا على العموم للتكاليف الإنتاجية، حيث يمثل هذا العنصر نسبة مرتفعة من رقم أعمال أغلب المؤسسات الاقتصادية العمومية، ويعد جزء مهما من مكونات الدخل الوطني ومكون كبير للطلب الكلي، وللنفقات التسييرية في الإنفاق العام، حيث تطورت الكتلة الاجرية من 886 مليار دج سنة 2000إلى 5785.9مليار دج سنة 2020؛ وتقديريا 6875 مليار دينارسنة 2022 أي ما يقارب ثمانية أضعاف ، وهذا راجع على العموم إلى المراجعات التي شهدتها الفترة في سلم الأجور وإلى تزايد عدد المناصب المستمر، حيث يمكن أن نقدر المساهمة المهمة للكتلة الأجرية من تكاليف الإنتاج لدى المؤسسات الجزائرية من خلال النسبة المقدرة لهذه الكتلة التي تتراوح من 41 % إلى 90 % من مجمل التكاليف التي تتحملها المؤسسات، وتختلف هذه النسبة حسب كل قطاع ونوعية النشاط . علاوة على ذلك فإن زيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية والوسيطة في العملية الإنتاجية هو من بين أهم أسباب تضخم تكاليف الإنتاج في الجزائر، حيث انعكس مباشرة على أسعار السلع النهائية المستخدمة فيها، خاصة في السلع التي لا تخضع لقوانين تسقيف السعر، ونسجل في هذا الجانب أن مؤشر الأسعار في النقل

والمواصلات خلال العقدين الأخيرين تضاعف بقرابة 10 مرات ؛ بينما تضاعف . مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة زيادة 164.39% في سنة 2020 مقارنة مع سنة الأساس 2001[1]

المطلب الثاني: أهم مصادر ارتفاع الأسعار

كذلك من أحد أهم المصادر الرئيسية المحددة لارتفاع معدل الأسعار في الجزائر، ويساهم في ذلك استمرار نمو الواردات خاصة فيما يتعلق بالسلع التجهيزية والإنتاجية وكذلك الاستهلاكية، مما أدى إلى انتقال التضخم من الدول المصدرة لهذه السلع إلى السوق المحلية، وساعد في ذلك الأنماط والعادات الاستهلاكية للمجتمع الجزائري وتبعية المستورد الجزائري خصيصا لأسواق محددة بالاتحاد الأوربي ودول شرق أسيا؛ تراجعت قيمة الواردات نسبيا بعد الأزمة العالمية وتدريجيا غإلى 48.5 مليار دولار نهاية 2018 ، ويرجع تطور أرقام الواردات الجزائرية على العموم إلى زيادة الطلب الداخلي، وعدم قدرة الجهاز الإنتاجي الوطني على تغطيته، وإلى طبيعة الثقافة الاستهلاكية للفرد الجزائري تميل للسلع المستوردة ؛ إذ أن ارتفاع أسعار هذه الأخيرة يلعب دورا كبيرا في تغذية الضغوط التضخمية في السوق المحلي، خاصة إذا تعلق الأمر بسلع التجهيز والإنتاج؛ وإن انفتاح الاقتصاد الجزائري وارتفاع درجة انكشافه على العالم الخارجي، واعتماده على الواردات في تلبية احتياجات السوق المحلية أدى إلى تأثر الاقتصاد الجزائري الداخلي بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية، ومن بين أهم هذه الانعكاسات ارتباط الأسعار المحلية بما هي عليه بالأسواق الخارجية، وما يساهم في ذلك هو اختلال ميزان المدفوعات وتراجع سعر صرف الدينار مع العملات الأجنبية المتداولة في السوق العالمية، بالإضافة إلى المديونية الخارجية للدولة؛كذلك من بين أهم المصادر المساهمة في تغذية تضخم الأسعار في الجزائر هو انخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية، من خلال ارتفاع أسعار السلع النهائية المستوردة، أو من خلال ارتفاع المواد الأولية المستوردة التي تزيد من التكاليف الإنتاجية، أو بشكل غير مباشر من خلال زيادة الطلب المحلي على السلع البديلة وارتفاع الطلب على الواردات، ،إذ توجهت الجزائر ، ويبقى انخفاض قيمة الدينار مرتبطة أكثر بأسعار البترول، حيث أدت أزمة 2014 إلى تجاوز سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي عتبة 100 دج سنة 2015 ، وساهم في ذلك ضعف المنافسة لعوامل الإنتاج، وتواصل هذا التدهور في أسعار الصرف ليصل سنة 2022 إلى 140.82 دج للدولار الشيء الذي أدى إلى إضعاف الحافز على الادخار في ظل تدهور قيمة الدينار وزيادة الطلب على السلع المعمرة ، في ظل استمرار تدهور قيمة الدينار وفقدانه تدريجيا وظيفته كمستودع للقيمة تراجعت ثقة الجزائريين في العملة، وضعف حافزهم على الادخار، وفضلوا التوجه إلى تحويل الأرصدة النقدية نحو العقارات والسكنات خصوصا،والذهب والمعادن الثمينة السلع المعمرة وغيرها من السلع المعمرة، وهذا ما أدى إلى ارتفاع في أسعار هذه السلع بشكل رهيب بأكثر منها في السلع في النشاطات الأخرى ،نضيف إليها

[1] - الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية 1962-2020 ، الفصل الثالث الأجور ،

عنصر التضخم المستورد وطرق التمويل غير التقليدي للعجز في الميزانية والمشاكل الهيكلية التي تضعف من مرونة الجهاز الإنتاجي وسوء تسيير فترة انتعاش خزينة الدولة من الإيرادات البترولية قبل سنة 2014.

المطلب الثالث: انعكاسات ارتفاع المعدل العام الأسعار على الأجور الحقيقية

انعكست الاتجاهات التضخمية خلال العقود الأخيرة باختلاف حدتها على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر؛ في جملة من الآثار السلبية أهمها :

تشوه المناخ الاستثماري : إن ارتفاع معدلات التضخم خلق حالة عدم التأكد حول استقرار المعاملات الجارية والرأسمالية، وأثر بشكل مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي على حركة رأس المال وكذلك على تكاليف الإنتاج، وعلى ربحية السوق، وغيرها من العناصر التي شوهت المناخ الاستثماري في الجزائر، وأدت إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، والتي تتميز بقلة المخاطرة وزيادة الربح وأعادت ترتيب هيكل الإنتاج أولوية القطاعات حسب مستوى الأرباح فيها.

انخفاض القدرة الشرائية وإعادة توزيع الدخول الحقيقية : من بين أكثر الآثار ضررا بالأفراد والمجتمع الجزائري انخفاض الأجور الحقيقية للفئة الغالبة من المواطنين، خاصة من ذوي الدخول النقدية الثابتة أو شبه الثابتة، العاملين في مؤسسات القطاع العمومي والخاص، من موظفين ومتقاعدين.

تغذية العجز في ميزان المدفوعات : مع استمرار ارتفاع الأسعار المحلية ازداد الميل الحدي للاستيراد مع عدم تغطية الإنتاج الوطني للطلب المتزايد، مما دفع ميزان المدفوعات نحو العجز، وتوجيه الاقتصاد الوطني إلى السلع الأجنبية الأقل سعرا من السوق المحلية، وفي المقابل فإن تضخم أسعار تكاليف سلع التصدير أضعف القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، كل هذا خلق عدم توازن بين السوق المحلية والخارجية، ، أدى إلى تراجع إيرادات الدولة من العملات الصعبة، خاصة في ظل تراجع أسعار البترول منذ بداية 2014 وهو ما يزيد من الفجوة في ظل تراجع الصادرات، وأدى إلى نقص الموارد النقدية التي تدعم القطاعات الإنتاجية، وأدى إلى انخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية ؛

تعدت آثار التضخم إلى الجانب الاجتماعي في البلد في ظل تدهور القوة الشرائية للمواطنين، حيث تفشت مظاهر الفساد الإداري والرشوة والبيروقراطية، واستفحل السلوك غير الأخلاقي في أغلب المؤسسات أثرت على تنفيذ المشاريع، وظهور طبقية في المجتمع، وزيادة طلب الكفاءات نحو الهجرة إلى الخارج.

أما بالنسبة للموازنة العامة حيث ارتفعت قيم النفقات العامة من 136.5 مليار دج منذ سنة 1990 إلى 7726.3 مليار دج سنة 2018 ؛ أي حوالي 56 ضعف. وهذا راجع إلى انتهاج الجزائر سياسة توسعية في الإنفاق ترتكز على المنظور الكينزي، خاصة بعد مطلع القرن الحالي، بتبني برامج الإصلاح منذ مطلع الألفية الثالثة ؛ بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، ثم البرنامج الخماسي (2010-2014) ، وكانت الأهداف الرئيسية من هذا البرامج هو تحفيز النمو الاقتصادي في ظل تحسن إيرادات الدولة الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات منذ بداية القرن

الحالي، ويساهم بالخصوص الإنفاق العام الجاري وفق ميزانية التسيير في زيادة أكثر الضغوط التضخمية من حيث أنه موجه نحو تغطية الحاجيات، من مرتبات ونفقات الموظفين (حيث يعتبر قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في الجزائر)،

بالإضافة إلى العتاد والتجهيزات والصيانة، وإعانات التسيير وغيرها من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تساهم في زيادة الضغوط التضخمية خاصة الأجور، العنصر الأهم في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، بعد سنة 2014 تراجعت النفقات العامة بالانهيار المستمر في أسعار النفط العالمية إلى أقل من 45 دولار، ووافق ذلك عجز ميزاني سنة 2015 الأكثر حدة منذ سنة 2009 ، نتيجة تراجع في الإيرادات الجنائية للمحروقات بحوالي % 30، وفي الفترة 2018-2019 شهد الإنفاق العام في الجزائر انتعاشا مقارنة مع سنوات الثلاثة السابقة ، حيث ارتفع بمعدل % 6.1 ثم % 10.8 في 2019، وقد صاحب هذه الفترة استقرار في المستوى العام للأسعار حيث 2019 إلى أقل المستويات في العشرية الثانية ب % 3.5 و % 2.4 على التوالي. ، تراجعت معدلات التضخم سنتي 2018 وعلى الرغم من سياسة التقشف المتبناة من طرف الحكومة من خلال ترشيد النفقات الجارية، خاصة المدونة في جانب الإعانات التسييرية والنشاط الاجتماعي ونفقات الموظفين، إلا أن حصة الإنفاق الاستهلاكي تبقى الأكبر من إجمالي النفقات العامة منذ مطلع القرن الحالي رغم ما اعتمد من برامج سنوية، حيث قدرنا متوسط نسبة بحوالي37% ، ويرجع ذلك بالأساس إلى ضعف قطاع ا لصناعي، وهذا ما أثر في جانب العرض الكلي من السلع وتنوعها .[1]

- تبين لنا أن رصيد الميزانية في الجزائر كان في عجز في أغلب سنوات الدراسة بمستويات مختلفة، ارتبطت في العموم أولا بتقلبات أسعار النفط، وثانيا بالسياسات الاقتصادية المتبعة من الحكومة، حيث يميز هنا مرحلتين متناقضتين ؛ بين مرحلة التوسع الانفاقي انتعاش الإيرادات البترولية وتطبيق برامج الثلاثة للإنعاش الاقتصادي 2001-2014 ، ومرحلة الانكماش الاقتصادي بعد الأزمة البترولية من سنة 2014 ، بداية موجة تدهور أسعار النفط حيث تخطي عجز الميزانية 3000 مليار دج، وقد تواصل ذلك العجز إلى يومنا هذا رغم ما استجد من إجراءات من ترشيد الإنفاق والرفع واستحداث من الضرائب والرسوم ، وتطبيق لتجربة القرض السندي، إلا أن رصيد الموازنة ما زال يسجل قيما سالبا حيث وصل سنة 2021 إلى 828.6 مليار دج؛ ويكمن أثر هذا العجز على الأسعار أكثر عند لجوء الحكومة من أجل تخفيفه إلى الإصدار النقدي جديد (خاصة بعد استنفاذ صندوق ضبط الإيرادات) ، دون أن يقابل ذلك إنتاج حقيقي، أو حتى في حالة تمويله عن طريق المديونية العمومية فإن هذا يرجع أثره بعد فترة، لأن استخلاص هذا الذين العمومي

[1] السعيد هتهات ، النمدجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر في الفترة 1990-2020 ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة الجزائر، سنة 2021 ، صفحة 280

كون بواسطة الفائض في الجباية البترولية.وفي سنة 2022 انخفض عجز الميزانية العامة إلى 192.7 مليار دينار بسبب انتعاش عائدات الجباية البترولية [1]

من المشاكل الهيكلية بين مراحل العملية الإنتاجية ظهور التجاوزات القانونية، الفساد الإداري، والمحسوبية واستخدام النفوذ وظهور المال السياسي الفاسد، الاحتكار وظهور بارونات الحاويات وغيرها من العراقيل التي أدت إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر أمام الطلب المتزايد.

[1] - تقرير بنك الجزائر لسنة 2022 ، سبتمبر 2023 صفحة،97

خلاصة الفصل:

إن السباق الجاري بين الأجور والأسعار يؤدي عمليا على تخفيض مستوى المعيشة مع ما يتنج عنه من انخفاض للطلب الذي يؤثر سلبا على الإنتاج في نهاية المطاف، لذلك يصبح ربط الزيادة الأجور بتطور الأسعار طلبا ضروريا على استمرار عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي بما يعنيه من إنتاج وتبادل وتوزيع واستهلاك، وهذا يتطلب عمليا إيجاد سلة أخرى يقوم بمراقبتها وحسابها إتحاد النقابات العمالية بشكل مستقل، وعلى أساس تطور هذه السلة أن يجري تعديلات على الأجور أوتوماتيكيا وبشكل دوري إذا تطلب الأمر، وهذا دون الإغفال عن النظر في الحد الأدنى للأجور من جهة والبحث عن مصادر تمويل حقيقية ولست تضخمية كما يجري الآن، وأي مصدر زيادة للأجور يجب أن لا يكون بأي حال من الأحوال تقابله زيادة في الأسعار وخاصة أسعار المحروقات والمواد الأولية التي تدخل في العملية الإنتاجية والتي يؤدي رفعها إلى سلسلة ارتفاعات في الأسعار على كل المواد،

إن انفتاح الاقتصاد الجزائري وارتفاع درجة انكشافه على العالم الخارجي، واعتماده على الواردات في تلبية احتياجات السوق المحلية أدى إلى تأثر الاقتصاد الجزائري الداخلي بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية، ومن بين أهم هذه الانعكاسات ارتباط الأسعار المحلية بما هي عليه بالأسواق الخارجية، وما يساهم في ذلك هو اختلال ميزان المدفوعات وتراجع سعر صرف الدينار مع العملات الأجنبية المتداولة في السوق العالمية، بالإضافة إلى المديونية الخارجية للدولة.

وعليه فالتضخم المستورد أحد أهم المصادر الرئيسية للتضخم في الجزائر، ويساهم في ذلك استمرار نمو الواردات خاصة فيما يتعلق بالسلع التجهيزية والإنتاجية وكذلك الاستهلاكية، مما أدى إلى انتقال التضخم من الدول المصدرة لهذه السلع إلى السوق المحلية، ويعود تطور أرقام الواردات إلى زيادة الطلب الداخلي، وعدم قدرة الجهاز الإنتاجي الوطني على تغطيته، وإلى طبيعة الثقافة الاستهلاكية للفرد الجزائري المفضلة للسلع المستوردة.

ارتفاع الطلب الكلي نتيجة تطور كتلة الأجور في الجزائر إلى أكثر من ثمانية أضعاف خلال فترة الدراسة وهذا راجع على العموم إلى المراجعات التي شهدتها الفترة في سلم الأجور، وإلى تزايد عدد المناصب المستمر، وتساهم الأجور أيضا في ارتفاع الأسعار من حيث أنها أهم العناصر تكوينا للتكاليف الإنتاجية، حيث تمثل نسبة مرتفعة من رقم أعمال أغلب المؤسسات الاقتصادية العمومية .

إن استمرار ارتفاع الأسعار في الجزائر أدى إلى تدهور القوة الشرائية للدينار الجزائري، مما أدى إلى إعادة توزيع الدخول الحقيقية للأفراد والمجموعات، الأمر الذي أدى إلى تأثر الفئة الغالبة من المواطنين سلبا، خاصة من ذوي الدخول النقدية الثابتة أو شبه الثابتة، وهي الشريحة الواسعة من الجزائريين العاملين في مؤسسات القطاع العمومي والخاص، من موظفين ومتقاعدين.

تعتبر الزيادة في الأجور سياسة تتبعها الحكومة وفقا لمعطيات تستند إليها وهدا من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي ، وقد حاولنا من خلال هده الدراسة أن نوضح ونبرز العلاقة بين الأجور والأسعار من خلال دراسة أثر الزيادة في الأجور على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة محددة (2000ـ2022)، وهدا بالاعتماد على سياسة الرفع من الأجر الوطني الأدنى المضمون وكدا الرفع من الكتلة الأجرية للموظفين وبالتالي تحقيق أهداف الحكومة والمحافظة على المستوى المعيشي للأفراد ورفاهيتهم .

وبما أن الدراسة تتعلق بالأجور والأسعار أجريت هده الدراسة على حالة الجزائر التي تعتمد في مواردها على الريع البترولي من أجل سد النفقات العامة و إهمال قطاعات منتجة و حساسة لها عوائد على الاقتصاد تجعله بعيد عن التبعية الخارجية وهدا ما جعلها تعاني من ظاهرة ارتفاع الأسعار (التضخم) عالميا والانعكاس الذي تتسبب فيه وطنيا .

وبغية الوصول إلى أهداف هده الدراسة قمنا بتقسيمها إلى ثلاث فصول أساسية ، تناولنا من خلالها الجوانب النظرية والتطبيقية .حيث قسم الجانب النظري إلى فصلين ، تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للأجور أما الفصل الثاني مفاهيم أساسية حول الأسعار ، أما الجانب التطبيقي فخصص لدراسة العلاقة بين الأجور والأسعار في الجزائر خلال الفترة (2000ـ2022)

وهذا بالاعتماد على تحاليل إحصائيات رسمية خلال الفترة المدروسة من أجل إثبات مدى صحة الفرضيات من عدمها وكدا استعراض أهم النتائج التي كانت الأساس لتقديم أهم الاقتراحات.

استنادا على ما تقدم ، فإن دراستنا قدمت معالجة إحصائية تحليلية للإشكالية المطروحة ،وأجابت على كل الفرضيات المقترحة ،الأمر الذي أدى بنا إلى تحديد جملة من النتائج ، والتي تطابقت في بعض نقاطها مع ما جاء في نتائج الدراسات السابقة واختلفت في نقاط أخرى وعلى ضوء دلك تم وضع جملة من الاقتراحات التي ارتأينا أهمية تطبيقها وتفعيلها.

نتائج الدراسة:

قمنا في بداية الدراسة بطرح مجموعة من الفرضيات وللإجابة على هده الفرضيات قمنا بتقسيم نتائج الدراسة إلى قسمين ، نتائج الدراسة النظرية ونتائج الدراسة التطبيقية :

نتائج الدراسة النظرية :

من خلال ماسبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج هي:

_ تعتبر الأجور هي المقابل التي يتلقاه العامل على مستوى المؤسسة مقابل الجهد الذي يبدله وهدا وفقا لاتفاق بين العامل والمؤسسة.

_ تعتبر الأسعار هي القيمة النقدية المعطاة للسلعة أو الخدمة، أي كلما ارتفعت تكاليف إنتاج السلعة أرتفع سعرها والعكس صحيح.

– أن الأجر الوطني الأدنى المضمون غير كاف لتحقيق مستوى معيشي لائق خاصة في ظل مستويات الأسعار السائدة.

– إن تأثير سياسة الأجور والزيادات التي طبقت في الجزائر لتحسين معيشة الأجراء خلال فترة الدراسة عبر مختلف الزيادات ، لم تحقق الأهداف المسطرة ولم تكن كافية لتحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة ، بسبب ارتباطها بتقلبات مداخيل المحروقات أكثر من ارتباطها بالاحتياجات الاجتماعية . وبتدهور مستوى المعيشة ، من جراء الارتفاع المتواصل لأسعار المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك وانخفاض قيمة الدينار وكدا غياب إستراتيجية متكاملة وإصلاحات شاملة لكافة جوانب الأجور .

نتائج الدراسة التطبيقية :

من خلال الدراسة التطبيقية يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

_ توجد علاقة نسبية بين تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون والمستوى العام للأسعار في الجزائر ، لان هدا التطور في الأجر الوطني الأدنى المضمون لم يؤدي الدور المطلوب في تحسين المستوى المعيشي وهذا لتزامن الزيادات مع التدهور الاقتصادي وانهيار المؤشرات الاقتصادية، وانخفاض معه إنتاجية عناصر الإنتاج التي أثرت بدورها على ارتفاع تكاليف الإنتاج وزاد معه المستوى العام للأسعار وتراجع القدرة الشرائية ، لكون كل الزيادات في الأجر الوطني الأدنى المضمون كانت نتيجة للسياسة الاجتماعية للدولة مع إهمال الجانب الاقتصادي وانعكاسه على تحسين المستوى العام للمعيشة.

_ تؤثر سياسة الرفع من الكتلة الأجرية على ارتفاع الأسعار في الجزائر حيث كان للزيادات في الأجور أثر على الارتفاع المستمر للأسعار كونها أهم العناصر تكوينا للتكاليف الإنتاجية ، حيث أنها تمثل نسبة مرتفعة من رقم أعمال أغلب المؤسسات الاقتصادية العمومية . مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية والأولية في السوق العالمي ، ما يساهم في الزيادة في التكاليف الإنتاجية وهدا ما ينعكس على الارتفاع في الأسعار

– لا تساهم الزيادة في الأجور الاسمية على الخفض من المستوى العام لأسعار الاستهلاك ، وهذا راجع لانخفاض القدرة الشرائية وإعادة توزيع الدخول الحقيقية ، خاصة انخفاض الأجور الحقيقية للفئة الغالبة من المواطنين ذوي المداخل الثابتة أو شبه الثابتة، العاملين في مؤسسات القطاع العمومي والخاص، من موظفين ومتقاعدين .

محل الدراسة من الدراسات السابقة :

من خلال نتائج دراستنا ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة توصلنا إلى مايلي :

_الدراسة الأولى لـ **أسماء مخاليف** ، المتعلقة بمحددات التضخم في الجزائر مع مقاربة بدوال الإستهلاك ، توافقت نتائجها مع نتائج دراستنا من حيث تأثير الأجور على الأسعار كونها من العوامل المحددة للتضخم في الجزائر .

_ بالنسبة للدراسة الثانية لـ **حورية جاودي** بعنوان تسيير الأجور في الجزائر ، دراسة حالة الديوان الوطني للسقي والصرف الصحي (ONID) ، ابتعدت عن الموضوع الأساسي للدراسة المتعلق بعلاقة الأجور

بالأسعار لكن توافقت مع نتائجها من حيث نتائج الدراسة النظرية أي أن الأجور بالنسبة للعمال وسيلة أساسية لتلبية حاجاتهم ورغباتهم .

_ أما دراسة **سليماني فريدة** المتعلقة بالأجر الأدنى والتشغيل "الأثر الديناميكي "فقد اختلفت الدراسة من حيث المتغيرات المعتمدة ففي الدراسة الأولى عالجت متغيرين وهما الأجر لأدنى والتشغيل أما دراستنا عالجت الأجور والأسعار إلا أنهما يعالجان المتغيرات الاقتصادية .

_ بخصوص **الدراسات الأجنبية** ،الأولى لـ **JOSHESKI** المتعلقة بتحليل العلاقة السببية بين الأجور والأسعار في المملكة المتحدة فقد اختلفت مع الدراسة الحالية من حيث بلد الدراسة(المملكة المتحدة ، الجزائر) وكدا موضوع الدراسة الأولى تحليل العلاقة السببية تعتمد في الدراسة على تحليل نماذج بناء على حساب مؤشرات ومعدات معدلات لمعرفة الأثر والثانية دراسة تحليلية تعتمد على جمع الإحصائيات وتحليلها

_ بخصوص الدراسة الأجنبية الثانية لـ **FUMITAKA FURUAKA AND QAISER MUNIR** المتعلقة بالتحليل القياسي للعلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الدول النامية بصفة عامة وماليزيا بصفة خاصة تختلف من حيث البلد و عدد البلدان محل الدراسة وكذلك من حيث المتغيرات بحيث عالجت الدراسة متغيري معدل البطالة ومعدل التضخم باستعمال مؤشرات ومقاييس تبنى على إحصائيا وتحليلها فيما عالجت دراستنا متغيري الأجور والأسعار باستعمال بيانات إحصائية وتحليليها لمعرفة العلاقة .

توصيات:

- وضع سياسة وطنية متكاملة وعقلانية للأجور تحتكم إلى ضوابط الإنصاف والتطور في المجتمع مع تطور الأسعار حيث أنه لا بد أن تكون الزيادة في الأجور تتناسب مع تطور الأسعار وتكاليف المعيشة.
- تنظيم التجارة والأسواق للحفاظ على استقرار الأسعار .
- ضرورة التحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره السبب الرئيسي في ظهور التضخم.

_ تنويع المداخل وعدم الاعتماد على الريع البترولي والتوجه نحو الإنتاجية خاصة للمواد الواسعة الاستهلاك بغية الابتعاد عن التبعية الخارجية التي تؤثر على الأسعار المحلية .

الأفاق المستقبلية للدراسة :

_ دراسة للكتلة الأجرية الحقيقية من أجل معرفة الأثر الحقيقي التي تتركه الزيادة بالنسبة للفرد و الاقتصاد .

_ دراسة دقيقة للمستوى العام للأسعار وأسباب الارتفاع المفاجئ على المستوى الوطني .

_ دراسة تحليلية لعلاقة بين الأجور الحقيقية والتضخم في الجزائر .

_ **دراسة** مدى تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على الأجور في الجزائر .

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1- صلاح الدين محمد عبد الباقي، إدارة الموارد البشرية من الناحية العلمية و العملية ، الإسكندرية (مصر)، الدار الجامعية ،2000، ص312

2- سنان الموسى ،إدارة الموارد البشرية وتأثير العولمة عليها ،الطبعة الأولى ، دار مجلاوي للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، سنة 2006، ص 144 .

3- سمير حسون ،الاقتصاد السياسي ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت ،2004، ص 256 .

4- مصطفى محمود أبو بكر ،الموارد البشرية كمدخل للميزة التنافسية ، الدار الجامعية ، مصر ، ص 405

5- سليمان أحمية ، التنظيم القانوني بعلاقات العمل في التشريع الجزائري مبادئ قانون العمل ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005 ، ص 84 -85 .

6- حمادة شطا ، النظرية العامة للأجور والمرتبات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982، ص 132 .

7- محمود الوادي ، إبراهيم خريس ، نظال الحواري وضرار العتبي ، الأساس في علم الإقتصاد ، الطبعة الأولى ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان (الأردن)، 2007، ص 290 .

8- عقاب أحمد أبو ناصر ، نظرية التوزيع ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2007ص 38 .

9- زينب حين عوض الله ، سوز عدلي ناشد ، الاقتصاد السياسي ، منشورات الحلب الحقوقية، 2007 ، ص 500 .

10- سكينة بن حمودة ، دروس في الاقتصاد السياسي ، الطبعة الأولى ، دار الملكة للطباعة والإعلام ، الجزائر ، 2006، ص 349.

11- عبد الكريم البشير ، محددات البطالة ، أطروحة دكتوراه ، الإحصاء والاقتصاد التطبيقي ،المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء الجزائر ، جوان 2003، ص 15 .

12- أحمية سليمان، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري (علاقة العمل الفردية) الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية 1992، ص 215 .

13- مصطفى قويدري ، عقد العمل بين النظرية والممارسة ، دار الهومة للطباعة والنشر ،الجزائر 2010، ص 188

14- هدفي بشير ، الوجيز في شرح قانون العمل علاقات العمل الفردية ، ط 3، الجسور للنشر ،الجزائر ،2015، ص 144 .

15- منير نوري ، فريد كورتل ،إدارة الموارد البشرية ، الطبعة الأولى مكتبة المجتمع العربي ، الجزائر،2011، ص 212

16- منير نوري، الوجيز في تسيير الموارد البشرية ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2011 ص 63- 64

17- بوهالي رتيبة ، محاضرات في جباية المؤسسة ، مطبوعة جامعية ، محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، الجزائر ، 2016/2017، ص 53-57

18- محمد فريد صحن ،التسويق ، دار الطباعة، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر، 2001، ص 281 .

19- خالد عبد المنعم البستنجي ،التسعير بين النظرية والقانون ، الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر ،عمان ،2016 ،ص 13 . 14 .

20- أمين عبد العزيز حسن ،إستراتيجيات التسويق في القرن الواحد والعشرون ، دار الطباعة ، دار قباء ، القاهرة مصر ،2003 ، ص 210 .

21- بيان هاني حرب ،مبادئ التسويق ،الطبعة الأولى ،دار الورثة للنشر، الأردن 1999،ص162

22- يوسف أبو القارة ،سياسات التسعير ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،القاهرة ،مصر ،2013،ص 74 .

23- توفيق محمد عبد الحسن ،التسويق ،دار النهضة العربية ،مصر ،1997 ،ص 195 .

24- محمد الشريف كتو ،قانون المنافسة والممارسات التجارية وفقا للامر 03/03 والقانون 02/04 دار بغدادي الطباعة للطباعة والنشر ،الجزائر ، دون س ن ،ص13 .

25 - خالد الوزني واحمد الرفاعي ،مبادئ االقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ،الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ،عمان ،2003 ،ص 249 .

26- عادل احمد حشيش ،اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ،1996 ،ص 201 .

27- حنان رجائي عبد اللطيف ،ارتفاع اسعار الغذاء وتاثيراته في المنطقة العربية ،الاهرام الرقمي (1نيسان /ابريل 2011) .

28- منى يوسف حسين ، الوصول الى الرفاهية ،علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية (بيروت ،الدار العربية للعلوم ،ناشرون ،2010 ،ص249)

29- أحمد فايز الهرش ،أزمة الاغلاق الكبير ،الاثار الاقتصادية فيروس كورونا كوفيد 19 ،مجلة بحوث الإدارة والإقتصاد ،2020 ،ص 123 .

2 ـ الرسائل و الأطروحات:

1- سومر أديب ناصر ، أنظمة الأجور وأثرها على أداء العاملين ، رسالة ماجستير ،سنة 2003/2004، ص 11

2- طهاري خالد ،سياسة الأجور ودافعية المستخدمين ، مذكرة ماجستير ، تخصص تسيير الموارد البشرية ،جامعة وهران ، السنة 2007/2006 ، ص15.

3- مولود حشمان ، محددات الأجر في الجزائر ، دراسة اقتصادية قياسية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم إقتصادية الجزائر،2000، ص 199

4- بوقبرين عابد، ،ضوابط تحديد أجر العامل في ظل العولمة الاقتصادية ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم التجارية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، 2010، ص21 .

5- طالب محمد كريم ، تقييد المنافسة عن طريق الأسعار ، أطروحة دكتوراه ،تخصص قانون خاص ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة تلمسان ، 2018،ص 20

6- . دحمان لندة ،التسويق الصيدلاني حالة مجمع صيدال رسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة دالي ابراهيم الجزائر ،2010، ص 234 .

7- نجية لطاش ، مبدأ الشفافية في قانون المنافسة في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق ،2004،ص 96 .

8- عليان مالك ،الدور الاستشاري لمجلس المنافسة ،رسالة ماجيستير ،كلية الحقوق ،جامعة الجزائر ،2003/2002 ،ص 78 .

9- نبيل ناصري ،المركز القانوني لمجلس المنافسة بين الأمر رقم 06/95 مذكرة ماجيستر فرع قانون الأعمال ،كلية الحقوق ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو ،2004 .

10- السعيد هتهات ، النمدجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر في الفترة 1990-2020 ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة الجزائر، سنة 2021 ، صفحة 280

3 ـ الدوريات والمقالات:

1- موالك بختة ،محاضرات لطلبة ماجيستير قانون الاعمال ،كلية الحقوق ،جامعة الجزائر ،2009 ،ص18.

4 ـ التقارير والمراسيم:

1- المادة 90،من اتفاقية العمل الدولية سنة 1994

2- مرسوم تشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 :

3- المرسوم التنفيذي 108.11 المؤرخ في 1ربيع الثاني 1432 النوافق ل06مارس 2001 ،الصادر في الجريد الرسمية العدد 15

4- الجريدة الرسمية العدد رقم 23 لسنة 1996.

5- الجريدة الرسمية رقم 13 المؤرخ في 2مارس 2016 المتعلق بالسلع .

6- الجريدة الرسمية العدد رقم 15 المؤرخ في 09 مارس 2007 .

7- الجريدة الرسمية العدد رقم 77 لسنة 1998 .

8- الجريدة الرسمية العدد رقم 55 لسنة 1998 .

9- المرسوم الرئاسي 21-137 المؤرخ في 2021/04/07 ، جريدة رسمية عدد 28 بتاريخ 2021/04/14 .

5- التقارير:

1- تقرير بنك الجزائر سنة 2008، سبتمبر 2009 ،ص49 .

2- تقرير بنك الجزائر لسنة 2009، جويلية 2010 ، ص170 .

3- تقرير بنك الجزائر لسنة 2011، أكتوبر 2012 ، صفحة199 .

4- تقرير بنك الجزائر لسنة 2012، نوفمبر 2013 ، صفحة 218

5- تقرير بنك الجزائر لسنة 2013، نوفمبر 2014 ، صفحة 178-179 .

6- تقرير بنك الجزائر لسنة 2016، سبتمبر 2017، صفحة 8 .

7- تقرير بنك الجزائر لسنة 2013، نوفمبر2014 الصفحات 173-174.

8- تقرير بنك الجزائر لسنة 2013، نوفمبر2014 الصفحات 173-174 .

9- تقرير بنك الجزائر لسنة 2022 ، سبتمبر 2023 صفحة،97 .

10- تقرير بنك الجزائر لسنة 2019، سبتمبر 2020 ، صفحة 35 .

6- النشرات الإحصائية:

1- بنك الجزائر لسنة 2008، سبتمبر 2009 ، صفحة 211.

2- بنك الجزائر لسنة 2011، أكتوبر 2012 ، صفحة 47 .

3- تقرير بنك الجزائر لسنة 2017، ديسمبر 2018 ، صفحة 26 .

4- الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية 1962-2020 ، الفصل الثالث الأجور .

7-القوانين والأوامر:

1- القانون رقم 90-11 المؤرخ 21أفريل 1990، المتعلق بعلاقات العمل ،الجريدة الرسمية ،عدد 17في 25-04-1990،ص 569

2- قانون رقم 15/16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 ،يعدل ويتمم القانون 83-12 المتعلق بالتقاعد ، ج ر ، عدد 178 الصادرة في 31 ديسمبر 2016

3- المادة 05 من الأمر 03/03 المتعلق بالمقاصة .

4- المادة 24 المعدلة من الامر رقم 03/03 .

8- المراجع باللغة الأجنبية:

.1- KRAM KADA,la théorie existe du salaire , ALGERIE ,1971,p62

الملخص

إن الهدف الأساسي من هده الدراسة هو تحليل العلاقة بين الزيادة في الأجور والمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (2000 . 2022)وهدا من خلال :

- إظهار أثر الرفع من الأجر الوطني الأدنى المضمون على المستوى العام في الجزائر .
- إظهار أثر سياسة الرفع من الكتلة الأجرية على ارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر
- إظهار أثر الزيادة في الأجور الاسمية على خفض المستوى العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر .

ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي توصلنا إلى وجود أثر للزيادة في الأجور على المستوى العام للأسعار في الجزائر وهدا عن طريق الإحصائيات من الجهات الرسمية التي تم الاعتماد عليها أثناء عملية التحليل.

Summary

The primary objective of this study is to analyze the relationship between the increase in wages and the general level of prices in Algeria during the period (2000-2022), through:

- Showing the effect of increasing the guaranteed national minimum wage at the general level in Algeria.

- Showing the impact of the policy of increasing the wage pool on the rise in the general level of prices in Algeria

- Showing the effect of the increase in nominal wages on reducing the general level of consumer prices in Algeria.

Through the results of the statistical analysis, we concluded that there is an impact of the increase in wages on the general level of prices in Algeria, and this is through statistics from the official authorities that were relied upon during the analysis processus.

Keywords: wages, général Price level, garantie national minimum wage, wage mass.